# نشأة منظمة التحرير الفلسطينية
# بين المصالح العربية والطموح الفلسطيني: قراءة جديدة

# The Creation of the Palestine Liberation Organization between Arab Interests and Palestinian Ambition: A New Reading


**أسامة محمد أبو نحل**

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

**جامعة الأزهر – غزة**

**مخيمر سعود أبو سعدة**

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

**جامعة الأزهر – غزة**



تاريخ الاستلام ٢٠٠٧/١٠/٢ تاريخ القبول ٢٠٠٩/٢/٢



**الملخص**: لم تولد منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ من فراغ أو اعتباطٍ، بل سبقتها إرهاصات سياسية واجتماعية على الساحتين الفلسطينية والعربية، ولمَّا كان الفلسطينيون قد فقدوا وطنهم بعد نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، وباتوا دون وطن يجمعهم؛ انضوى كثيرٌ من أبناء الشعب الفلسطيني تحت لواء الأحزاب القومية العربية على اختلاف مسمياتها ومشاربها العقائدية؛ أملاً بأن تساعدهم تلك الأحزاب على استعادة وطنهم من الحركة الصهيونية العالمية، التي تمكنت من إنشاء وطن قومي لليهود على أرض فلسطين التاريخية.

واعتقد الفلسطينيون بأن الانتساب لتلك الأحزاب شيء مقدس، لا يضاهيه أي

**Abstract:** The creation of the Palestine Liberation Organization (PLO) in 1964 did not come in vacuum or arbitrarily, but there were many political and social conditions led up to the creation of the PLO. When the Palestinians lost their homeland Palestine in 1948, and became stateless, many of them joined Arab nationalism parties, which differed politically and ideologically. The Palestinians hoped that these Arab parties would help them to liberate Palestine from Zionism, which was successful in establishing a Jewish home on historic Palestine.

The Palestinians thought that joining these Arab parties was something sacred and supreme, therefore they did not think of establishing their own political entity. They also thought that Arab nationalism is superior to

شيء آخر؛ فلم يفكروا في تكوين كيانية خاصة بهم، سوى تجربة حكومة عموم فلسطين؛ واعتقدوا أن الانتساب القومي مُقدّم على الكيانية الفلسطينية؛ وأنه أقرب الطرق إلى تحرير فلسطين، وبقي الحال كذلك حتى العام ١٩٥٩؛ عندما فكّرت بعض الأنظمة العربية بإنشاء كيان فلسطيني، ينضوي تحت العباءة العربية، ولم يكن ذلك التفكير بريئاً بالمطلق؛ فقد أحسّت تلك الأنظمة؛ أن الفلسطينيين لن يطيقوا صبراً إلى ما لا نهاية على فرض الوصاية عليهم؛ خاصةً وأنهم بدأوا يشكّلون تنظيمات وحركات عسكرية، رغماً عن إرادة تلك الأنظمة العربية؛ وبالتالي ثمة إمكانية لتطويع كيان ينشأ بمباركة تلك الأنظمة.

والحق يقال أن الفضل الأول في ولادة منظمة التحرير الفلسطينية، يعود إلى الدور المصري بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر، ودوره القومي في إقناع أكثر من دولة عربية بالاعتراف بالكيان الفلسطيني الجديد، منظمة التحرير الفلسطينية. والحق يقال كذلك؛ أن الفضل الأكبر يعود لأحمد الشقيري في إنشاء الكيان الفلسطيني الجديد، الذي انتهز فرصة صدور قرار القمة العربي الذي عُقد في القاهرة في ١٣ كانون ثانٍ (يناير) ١٩٦٤ بهذا الصدد؛ فبادر إلى تنفيذه وجعله أمراً واقعاً؛ لكي لا

Palestinian identity and Arab nationalism is the shortest way to liberating Palestine. The Palestinian situation stayed this way until 1959 when some Arab regimes, primarily Egypt thought seriously about establishing a Palestinian political entity under the auspices of the Arab League.

This endeavor by the Arabs was not completely innocent. The Arab regimes sensed that the Palestinians were not going to wait forever subservient to the Arabs. The Palestinians at that time started to establish some secret organizations and movements in a direct challenge of Arab regimes. Such secret organizations were not easy to manipulate and control and these organizations might provoke Israel to retaliate against the Arab countries. Therefore, it was an Arab interest to establish the PLO.

The gratefulness for the creation of the PLO goes to Egypt and its leader Jamal Abdul Nasser and his nationalistic role to convince many Arab regimes to recognize the legitimacy of the new Palestinian political entity, the PLO. Gratitude also goes to Ahmed al-Shukeery who took the opportunity and established the PLO based on the decision passed by the Arab League in its meeting in Cairo January 1964. Al-Shukeery took the initiative and implemented the Arab League decision and transformed it into reality unlike many Arab League decisions which were kept on

يبقى مثل غيره من القرارات السابقة دون تنفيذ.

المواقف العربية والفلسطينية، لم تكن متوافقة من تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية؛ فالبعض اتهم الشقيرى؛ بأنه يعمل وفق المصالح والأجندة المصرية، وليس وفق المصالح الوطنية الفلسطينية، وتراوحت مواقف الدول العربية من تأسيس المنظمة، وحتى عام ١٩٦٨، ما بين مؤيدٍ بالكامل لها، كما هو: الحال مع مصر والكويت والجزائر، أو خلافٍ مستمر كما مع الأردن، أو تحفظٍ من جانب السعودية.

وكان من سوء حظ منظمة التحرير الفلسطينية؛ أنها ظهرت في الوقت الذي شهدت فيه الساحة السياسية العربية العديد من التجاذبات والخلافات العربية الداخلية، في بداية الستينات من القرن العشرين، وغرقت ورغماً عنها أحياناً كثيرة في تلك التجاذبات؛ وبذلك كان من السهل اتهامها بتدبير انقلابات عسكرية، وبالتآمر ضد بعض الحكومات العربية، وهناك من يعتقد؛ بأن جرأة الشقيري وخطابيته قد دفعت بالمنظمة إلى المزيد من التورط في التجاذبات العربية الحادة؛ الأمر الذي سوف يتم من خلاله معاقبة الشقيري على تلك الجرأة في مؤتمر القمة العربية في "الخرطوم" بعد هزيمة العام ١٩٦٧، ودفعه

paper.

Arab and Palestinian positions were very different toward the establishment of the PLO. Some accused al-Shukeery of working on behalf of Egyptian interests and agenda and not for the sake of Palestinian cause. The Arab contradictory attitudes toward the PLO continued until 1968. Some Arab countries were fully supportive of the PLO like Egypt, Kuwait, and Algeria. Others like Jordan were against it, and other countries like Saudi Arabia held many reservations toward it.

It was unfortunate for the PLO that its establishment came amid Arab internal rivalries in the early 1960s and the PLO was drawn into these Arab internal rifts. Therefore, it was easy for many Arab regimes to accuse the PLO behind many attempted coups and conspiracy against them. There were those who believed that the boldness of al-Shukeery and his charisma pushed the PLO into many Arab sharp rivalries which led to his punishment in the Arab League Summit after the disastrous 1967 June war and pressured him to resign from the leadership of the PLO.

One of the main conclusions of this study is that al-Shukeery did not resign voluntarily from the leadership of the PLO, but he was under extreme Arab pressure to do so. One can argue that it was a white coup within the PLO, because member of the PLO

إلى الاستقالة.

وصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها؛ أن الشقيري لم يستقل من رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية بمحض إرادته؛ وإنما دُفع لذلك دفعاً؛ أو إن جاز لنا التعبير، جرى انقلاب أبيض داخل المنظمة، أدى إلى إرغامه على التنحي، بعد اتهامه بالتقصير في قيادة المنظمة، وارتمائه مع مؤسسته في أحضان الأنظمة العربية؛ تلك الأنظمة التي كان لبعضها دور بارز في ذلك الانقلاب ضده بعدما حاد عن سياساتها.

Executive Committee who were appointed by al-Shukeery accused him of many failures before and during the June 1967 war. Other members of the Executive Committee accused him of being subservient to Arab regimes, particularly Egypt which left him exposed and supported his resignation.

## مقدمة

لم تولد منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ من فراغٍ أو اعتباطٍ، بل سبقتها إرهاصات سياسية واجتماعية على الساحتين الفلسطينية والعربية، ولمَّا كان الفلسطينيون قد فقدوا وطنهم بعد نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، وباتوا دون وطن يجمعهم؛ انضوى الكثير من أبناء الشعب الفلسطيني تحت لواء الأحزاب القومية العربية على اختلاف مسمياتها ومشاربها العقائدية، أملاً بأن تساعدهم تلك الأحزاب على استعادة وطنهم فلسطين من الحركة الصهيونية العالمية، التي تمكنت من إنشاء دولة على أرض فلسطين التاريخية.

واعتقد الفلسطينيون بأن الانتساب لتلك الأحزاب شيء مقدس، لا يضاهيه أي شيء آخر؛ فلم يفكروا في تكوين كيانية خاصة بهم، سوى تجربة حكومة عموم فلسطين؛ واعتقدوا أن الانتساب القومي مُقدّم على الكيانية الوطنية الذاتية؛ وأنه أقرب الطرق إلى تحرير فلسطين، وبقي الحال كذلك حتى العام ١٩٥٩، عندما فكّرت بعض الأنظمة العربية بإنشاء كيان فلسطيني، ينضوي تحت العباءة العربية، ولم يكن هذا التفكير بريئاً بالمطلق؛ فقد أحسّت تلك الأنظمة أن الفلسطينيين لن يطيقوا صبراً إلى ما لا نهاية على فرض

الوصاية عليهم، خاصة وأنهم بدأوا يشكّلون تنظيمات وحركات عسكرية، رغماً عن إرادة تلك الأنظمة العربية؛ وبالتالي ثمة إمكانية لتطويع كيان ينشأ بمباركة تلك الأنظمة، أما التنظيمات العسكرية فمن الصعب تطويعها أو لي ذراعها، خاصةً وأن تلك التنظيمات قد تورّطها في عمل عسكري ضد إسرائيل التي باتت مُهابة الجانب، يخشى الجميع استفزازها؛ فتقسو عليهم بالرد على حسب فعل تلك التنظيمات.

والحق يقال أن الفضل الأول في ولادة منظمة التحرير الفلسطينية، يعود إلى الدور المصري بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر، الذي لولاه لسببٍ أو آخر ما انبثق إلى مسرح التاريخ، كيان فلسطيني ينطق ويتحدث باسم الشعب الفلسطيني، سواء في الأراضي الفلسطينية التي لم تكن إسرائيل قد احتلتها بعد، أو في الشتات، والفضل كل الفضل للدور المصري الرائد وللزعيم جمال عبد الناصر، في إقناع أكثر من دولة عربية للاعتراف بمشروعية منظمة التحرير الفلسطينية، والفضل يعود إليه كذلك في رسم الخط لأول رئيس لمنظمة التحرير لكي يقنع العاهل الأردني حسين للموافقة على ميلاد تلك المنظمة؛ وقد تمَّ ذلك بشق الأنفس، بعدما كانت هذه الولادة متعسرة.

وللدور المصري كذلك الفضل في تقديم كافة التسهيلات لمنظمة التحرير، لكي تبقى على قيد الحياة رغم كافة العثرات التي وُضِعت في وجهها، وما أكثرها خاصة التي وضعها النظام الأردني الذي خشي من منافسة تلك المنظمة له على زعامة سكان الضفة الغربية الفلسطينية، بعدما ضمَّ الأردن الضفة الغربية لإمارة شرق الأردن وكوَّن منهما ما عُرف بعد ذلك بالمملكة الأردنية الهاشمية.

أما بقية الدول العربية؛ فكان موقفها من ميلاد الكيان الفلسطيني نابعاً من مصلحتها العليا، طالما أن هذا الكيان لن يؤثر على أوضاعها الداخلية؛ فثمة موقفان للدول العربية: **أحداهما** للدول ذات الحدود المشتركة مع فلسطين، **والآخر** البعيدة عنها؛ وبالتالي؛ لن تتعرض لأية إجراءات عقابية من جانب إسرائيل، لكن بالمجمل كانت مسألة نشوء منظمة التحرير الفلسطينية، رهن الإرادات العربية التي كانت متناحرة ومختلفة فيما بينها؛ فأرادت أن تتقوى بتبني القضية الفلسطينية؛ لتحوز على التعاطف العربي.

أما الفلسطينيون؛ فقد انقسموا فيما بينهم بين: مؤيد ومعترف بالكيان الوليد، وبين متردد يوافق ومتردد يعارض، وبين رافضٍ له بالمطلق، وكل له وجهة نظره التي تظهر

في ثنايا الدراسة التي بين أيدينا، لكن من رفض هذا الكيان بيّن أن سبب رفضه يعود إلى؛ أنه لم ينشأ في رحم فلسطيني ولا في حضّانة فلسطينية؛ وإنما في رحم غريب عن الفلسطينيين؛ وإن كان هذا الرحم عربياً مثلهم؛ لذا اتهموا الكيان الجديد بالتبعية وفقدان الاستقلالية ... الخ، لكن يبقى سؤال يجد المرء حيرة كبيرة في الإجابة عليه، وهو: **هل من اتهموا قيادة منظمة التحرير عند ولادتها بالتبعية للنظام الإقليمي العربي وفقدان الاستقلالية، قد تمكنوا بعدما أرغموا أحمد الشقيري - أول زعيم للمنظمة - على التنحي، من قيادة المنظمة من قيادتها باستقلالية تامة دون ضغوطات من هذا النظام العربي أو ذاك؟ وهل حققوا نجاحات تُذكر بصدد الحصول على الاستقلالية التي نشدوها؟** ذلك التساؤل يبقى موضع دراسة، بحاجة إلى بحثٍ جديد من الباحثين.

وتنبع أهمية الدراسة من أنها تتناول حقبة مهمة من تاريخ الشعب العربي الفلسطيني؛ خلال فترة كان من الواجب فيها؛ أن يكون لذلك الشعب كياناً خاصاً به، وحتى لا يتيه في غياهب الأحزاب العربية الموزعة في البلدان العربية المجاورة؛ مما يؤدي إلى تغييب القضية الفلسطينية بالكامل؛ وبالتالي تصفيتها.

والمنهج المتبع في هذه الدراسة هو: سرد الوقائع التاريخية، الذي يعتمد أساساً على تحليل الأحداث، يُضاف إلى ذلك ما ورد في ثنايا الدراسة من تعليقٍ على بعض الأمور التي تحتاج لإيضاح.

وقد اعتمدت الدراسة على عددٍ لا بأس به من المراجع الأولية التي عاصرت نشوء منظمة التحرير الفلسطينية، كما اعتمدت على عددٍ من المراجع الثانوية التي أَثْرَتها؛ ومن تلك المراجع على سبيل المثال:

١- إصدارات مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ كاليوميات الفلسطينية، والوثائق الفلسطينية العربية السنوية، والكتاب السنوي للقضية الفلسطينية؛ وقد تمَّ توزيعها حسب السنين.

٢- المقابلات الشخصية التي أُجريت مع بعض الشخصيات التي عاصرت نشأة منظمة التحرير.

٣- الرسائل العلمية المختصة بالشأن الفلسطيني، خاصةً فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية.

٤- الكتب التي قام أحمد الشقيري، مؤسس منظمة التحرير بتأليفها، مثل:

(١) من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء العرب. الطبعة الإلكترونية الأولى، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).
(٢) على طريق الهزيمة، مع الملوك والرؤساء. الطبعة الإلكترونية الأولى، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).
(٣) الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء من بيت عبد الناصر إلى غرفة العمليات. ج٢، الطبعة الإلكترونية الأولى، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).

والحقيقة إننا لا ندّعي أننا جئنا بعمل جديد؛ فقد كُتب الكثير عن منظمة التحرير الفلسطينية؛ كنشأتها وتنظيمها الإداري، وما تعرضت له من مخاطر، لكن يبقى المجال في التأريخ لكيفية نشوئها خصباً للكتابة فيه؛ في محاولةٍ متواضعة لتحليل بعض القضايا المهمة التي كان لها دور في نشأة تلك المنظمة وترسيخ وجودها؛ فإن وفقنا فيه فذلك منة من العلي القدير؛ وإن قصرنا فهذا حسبنا.

## الإرهاصات التي سبقت نشأة منظمة التحرير الفلسطينية:

بعد إعلان قيام دولة إسرائيل وهزيمة الجيوش العربية في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، وظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين التي أدمتْ الأمة العربية، أصبح الفلسطينيون بلا وطن يجمعهم؛ فتناثرت جموعهم فيما تبقى من وطنهم – أي قطاع غزة الذي خضع للحكم الإداري والعسكري المصري، والضفة الغربية التي ضُمت لإمارة شرق الأردن، وتكوَّن منهما المملكة الأردنية الهاشمية – أو المنافي التي أُرغموا على قبولها أملاً بالعودة، التي وعدتهم بها الأنظمة العربية المهزومة؛ وبالتالي فإن العالم العربي لم يعرف في تاريخه المعاصر قضية مست المصير القومي العربي وارتبطت به صعوداً وهبوطاً؛ كالقضية الفلسطينية؛ فتلك القضية حظيت ولا زالت بإجماع عربي غير محدود.

وكان لنكبة فلسطين عام ١٩٤٨، دويٌّ هائل ليس في الساحة الفلسطينية فحسب، بل في مجمل الأقطار العربية؛ فقد صاحبها ملابسات وظروف، وترتّبت عليها آثار عميقة في الفكر والواقع العربي، وكان أبرز هذه التأثيرات تعميق الفكر القومي العربي؛ فتصدّر ذلك التيار العمل السياسي في الساحة العربية، الذي ارتأى أن أسباب النكبة تعود للانحلال

الذي أصاب المجتمع العربي كله بأنظمته وعقائده وتقسيماته وأحزابه، وكذلك حكوماته وأساساته، ومنحته نُظماً جديدة من العقلية والتفكير، وطغى التيار القومي العربي على غيره من التيارات، في إطار الفكر السياسي العربي الفلسطيني؛ مما أدى إلى تعزيز نشاط تعبيراته التي كانت قائمة قبل عام ١٩٤٨، ومن أبرزها حزب البعث، كما شكّل عاملاً رئيسياً من عوامل ظهور تعبيرات أخرى، كان أهمها حركة القوميين العرب[١].

وانطلاقاً من فهمه لمعاني نكبة فلسطين، أنكر التيار القومي أية خصوصية فلسطينية للصراع العربي الإسرائيلي، معتبراً أن القضية العربية قد تحوّلت منذ قيام دولة إسرائيل، من قضية استقلال ووحدة فحسب، إلى قضية بقاء أو زوال للأمة العربية؛ كأمةٍ ذات وجود ومستقبل[٢].

ولمَّا كان الفلسطينيون في مأزقٍ لا يُحسدون عليه أمام ضياع وطنهم؛ فكانوا كالغريق الذي يبحث عن خشبة خلاص لتنقذه مما هو فيه من الضياع؛ فعلّقوا آمالاً جساماً على أن يحقق التيار القومي لهم، تلك الآمال والطموحات للعودة إلى فلسطين.

وكان من أبرز النتائج المترتبة على نكبة فلسطين عربياً، سرعة تبدّل الأنظمة الحاكمة، التي أُعتبرت سبباً مباشراً للنكبة؛ فتمّتْ الإطاحة بها في معظم الأقطار العربية، خاصةً في سوريا التي شهدت أربع انقلابات عسكرية، ومصر، عندما تمكّن الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر من قلب النظام الملكي، وتشكيل نظام حكم جمهوري، اتّبع النهج القومي العروبي، بعدما تمَّ تحميل النظام السابق مسئولية هزيمة الجيش المصري في حرب فلسطين، وانتهى الوضع في العراق بقيام ثورة ١٤ تموز (يوليه) ١٩٥٨، ورغم صدق الرئيس المصري جمال عبد الناصر في توجهه القومي لتحرير فلسطين؛ فإن الكثيرين من الضباط العرب الذين أصبحوا بعد ذلك قادة، استغلوا المأساة الفلسطينية للقيام بعددٍ من الانقلابات العسكرية في بلادهم؛ للوصول إلى السلطة تحت شعار "**تحرير فلسطين من النهر إلى البحر**".

وللتدليل على صحة ذلك؛ فإن بعض الأنظمة العربية المحكومة استعمارياً، سواء في مشرق العالم العربي أو مغربه، ذهبت في دورها لتعزيز كيان إسرائيل في فلسطين إلى أبعد الحدود الممكن تصورها، حين تواطأت مع القوى الاستعمارية الغربية الحاكمة، ومع الحركة الصهيونية، على تهجير يهود البلدان العربية إلى إسرائيل، ذلك الكيان الجديد في

المنطقة العربية؛ كما لعبت الحركة الصهيونية والوكالة اليهودية دوراً في التفجيرات ضد التواجد اليهودي في كلٍ من مصر، والعراق ، واليمن، وإرغامهم على الرحيل إلى إسرائيل؛ بحيث شكّلت نسبة اليهود الشرقيين (السفارديم) فيها في سنوات الخمسينات والستينات من القرن الماضي حوالي ٦٣% من سكانها؛ وبذلك انقلب النظام الرسمي القطري العربي المحكوم استعمارياً، من عامل مساعد لتحرير الأرض الفلسطينية، إلى عامل مساعد لإقامة دولة إسرائيل، وتثبيت وجودها(٣).

واقتصر بحث القضية الفلسطينية في أروقة الأمم المتحدة بعد نكبة ١٩٤٨، على معالجة أحوال اللاجئين خلال فترة الخمسينات والستينات؛ وكأن القضية الفلسطينية أصبحت مسألة لاجئين ترعاهم المنظمة الدولية من خلال أعمال وكالة غوث اللاجئين وتشغيلهم، واللافت للنظر أن تشتت الفلسطينيين لم يُضعف من شعورهم بالانتماء إلى الوطن الأصلي، وحتى أولئك الذين أُدمجوا قسراً في المملكة الأردنية الهاشمية، وتمتّعوا بجميع حقوق الجنسية الجديدة؛ لم يُسقطوا من اعتبارهم هذا الانتماء، على الرغم من المحاولات المستميتة التي قامت بها إسرائيل إلى دمج هؤلاء اللاجئين بالمجتمعات العربية المجاورة لها؛ لطمس الهوية الخاصة بهم، والعمل على توطينهم بها(٤).

ولقد نمتْ التنظيمات القومية العربية في المشرق العربي، بشكلٍ خاص، نمواً سريعاً في بنيتها، وحركة غير عادية في نضالها، وكان لأبناء الشعب الفلسطيني دورٌ بارز في الإشعاع التنظيمي والنشاط السياسي، وانتسب عدد من القيادات الفلسطينية لمختلف التنظيمات القومية العربية، وفي المقابل لم تبرز حركات وطنية فلسطينية بمعنى الكلمة، يمكن الإشارة إليها بشكلٍ واضح في مرحلة ما بعد النكبة، أو بمعنى آخر؛ فقد غاب الفكر السياسي الفلسطيني المتميز؛ وبالتالي فقد غلَّب الفلسطينيون عروبتهم على فلسطينيتهم؛ وبذلك تحققت الغلبة للفكر العربي العام وطروحاته المتماثلة أو المختلفة؛ فانضمّوا إلى مختلف التنظيمات القومية العربية. واستمر الحال على ما هو عليه في اندماج العمل السياسي الفلسطيني في التيار القومي العربي، على حساب الهوية الفلسطينية، وطغت الوحدة على التحرير، وأخذت مكانها في أولويات العمل السياسي العربي، بل ووصل الأمر إلى حد اعتبار أن أي: تنظيم أو عمل سياسي فلسطيني منفرد، هو: خروج على الإجماع الوطني العربي، سواء كان الشعبي منه أو الرسمي؛ ولذلك لم يظهر في تلك

الحقبة حتى نهاية الخمسينات من القرن العشرين، أي: تنظيم أو حركة سياسية فلسطينية تستحق الذكر، بل تميّزت بالاندماج الكامل في التيار العربي العام إلى درجة الذوبان[٥].

وكانت نكبة فلسطين وقضيتها هي المنطلق والمحرك؛ لقيام الحركة القومية العربية، وترجمة القضية القومية من فكرة موجودة لدى النخب السياسية والثقافية العربية قبل النكبة، إلى حركة سياسية ذات مشروع تحرري وسياسي واقتصادي واجتماعي، تمثّل في برامج القوى الممثلة للحركة القومية، وتمثّلت هذه الحركة في ثلاث قوى، هي: حزب البعث العربي الاشتراكي الذي تأسس عام ١٩٤٦، وحركة القوميين العرب، والتي بدأت إرهاصات قيامها منذ عام ١٩٤٩، وتأسست فعلياً عام ١٩٥١، والحركة الناصرية المنبثقة عن ثورة تموز (يوليه) في مصر عام ١٩٥٢[٦].

وقد أدى التشتت الفلسطيني إلى إيجاد تنظيم سياسي واحد غير مترابط؛ لقيادة العمل الوطني الفلسطيني في الداخل والخارج، على الرغم من محاولات قامت بها الهيئة العربية العليا[٧]، التي عقدت المؤتمر الفلسطيني الأول في مدينة غزة، في الفاتح من تشرين أول (أكتوبر) ١٩٤٨، وأنشأت مجلساً وطنياً ترأسه الحاج أمين الحسيني، وتمَّ بمقتضاه تشكيل حكومة عموم فلسطين برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي؛ وفي العام نفسه في نهاية كانون أول (ديسمبر) عقد مؤيدو الأردن من الوجهاء الفلسطينيين مؤتمراً في مدينة أريحا، بايعوا فيه الملك عبد الله بن الحسين ملكاً على فلسطين؛ فتشكّلت المملكة الأردنية الهاشمية في نيسان (أبريل) ١٩٥٠، من شرق الأردن والضفة الغربية[٨]؛ وذلك بعد أن عارض عبد الله الأول ملك شرق الأردن الاعتراف بحكومة عموم فلسطين، وأعلن صراحةً أنه سيحارب قادتها؛ لأنه يخشى على سلامة بلاده من إنشاء دولة ضعيفة في فلسطين؛ فتضعف عن البقاء أو يستحوذ عليها اليهود، وربما تعترف بها الأمم المتحدة؛ فيكون التقسيم أمراً واقعاً[٩].

وتُصر بعض المراجع الأردنية على اعتبار أن سكان الضفة الغربية بعد انتهاء حرب عام ١٩٤٨، هم الذين ناشدوا الملك عبد الله الأول الموافقة على الوحدة مع إمارته، وليس بإيعازٍ منه؛ وأن الواجب الوطني هو: الذي دعاه للموافقة على إلتماسهم؛ وأن البرلمان الذي تمَّ تشكيله بعد الانتخابات التي جرت في الأردن، كان التمثيل فيه متساوياً بين سكان الضفتين، كما أن الحقوق في البلاد بين الأردنيين والفلسطينيين كانت متساوية[١٠].

وترتّب على ذلك تشتّت الكيان الفلسطيني بين قيادتين، وتوزعت بذلك الانتماءات الوطنية الفلسطينية على مختلف الأحزاب العربية؛ فدخل البعض منهم إلى الأحزاب الإسلامية وبخاصةً جماعة الإخوان المسلمين، ومنهم من اعتنق الماركسية ودخل الأحزاب الشيوعية العربية، ومنهم من اعتقد بأن العودة إلى فلسطين لا تتم إلاَّ من خلال الوحدة العربية، والتزموا بالفكر القومي العربي؛ فدخلوا حركة القوميين العرب وحزب البعث العربي، ومنهم من آمن بأن وحدة الهلال الخصيب هي أقصر الطرق إلى فلسطين؛ فانضموا إلى صفوف الحزب السوري القومي الاجتماعي؛ وبذلك فقدت الأرض الفلسطينية هويتها التاريخية، وتحوّلت قضية شعبها إلى قضية لاجئين، كما سبق الإشارة، وبات من الضروري إغاثتهم لتأمين استمرار حياتهم، وإيجاد العمل والمأوى لهم، بل وأكثر من ذلك؛ فإن تقويض البُنى الفلسطينية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والنقابية، تعززت على يدي النظام الإقليمي العربي، الذي حرص على استمرار تغييب الكيان الفلسطيني بعد النكبة مباشرة؛ الأمر الذي أسعد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الحريصتين على أمن إسرائيل في الأساس(١١).

وكان لحرب السويس أو ما أُطلق عليها اسم العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، أثر على الفلسطينيين؛ فقد شهدت تلك الحرب مواجهة مباشرة بين الفلسطينيين في قطاع غزة وقوات الاحتلال الإسرائيلي؛ مما أدى إلى حدوث صدمة للوعي الفلسطيني؛ لإدراك أهمية إعادة التنظيم؛ لذا كانت تلك التجربة في المقاومة بصفوف موحدة دون النظر إلى الانتماء السياسي، بمثابة عملية انصهار كان لها آثاراً بعيدة على الفلسطينيين(١٢).

وفي نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي، شهدت التجمعات الفلسطينية المختلفة بروز أطروحات وبوادر تحركات سياسية جديدة، تتحدث عن أهمية وحتمية خلق التنظيم الفلسطيني، وبعث الكيان الوطني الفلسطيني الثوري، وإعادة الروح إلى الشخصية الوطنية الفلسطينية؛ فوجدت صدى لها في مختلف الأوساط والتنظيمات السياسية الفاعلة على الساحة العربية، وكان لها أثر وتفاعل واضحين في الأوساط المختلفة، خاصة الملتزمة منها تنظيمياً؛ وقد دفعت عوامل عدة وأحداث شهدتها الساحة الفلسطينية والعربية، وجملة من القوى في الإسراع بتفاعل تلك الطروحات، من أبرزها:

١- البحث عن كيفية إعادة تركيب صورة العمل السياسي الفلسطيني، بعد أن

خسرت الحركة الوطنية الفلسطينية بعد النكبة إطارها ووحدتها وبرامجها.

٢- الحاجة إلى التصدي للمحاولات الصهيونية المستمرة الرامية إلى طمس هوية الشعب الفلسطيني وإذابته، وإبادته من خلال المجازر الجماعية، وسياسة الإبعاد القسري، والتهجير، وهدم المنازل، وتدمير القرى، ومصادرة الأراضي.

٣- الموقف الصهيوني الواضح والمستمر في المعاداة وعدم الاعتراف بأية مؤسسة فلسطينية مهما كان هدفها أو اتجاهها، مقابل التأكيد الإسرائيلي على الاستعداد للتحادث أو التفاوض مع أي نظام عربي.

٤- انهيار دولة الوحدة بين مصر وسوريا، وتفاقم الخلافات داخل القوى القومية التي علَّق الفلسطينيون عليها آمالاً جساماً طريقاً للتحرير والعودة؛ إضافةً إلى انشغال تلك الأحزاب بخلافاتها وصراعاتها الداخلية؛ الأمر الذي همَّش الموضوع الفلسطيني إلى حدٍ ما في نشاطات تلك الأحزاب والقوى، وأوهن الأمل الفلسطيني المُعلق على إعادة الوحدة من جديد.

٥- تصاعد نجاحات الثورة الجزائرية في أواخر الخمسينات وانتصارها في مطلع الستينات من القرن الماضي، وإعلان استقلال الجزائر عام ١٩٦٢، أعطى للفلسطينيين مثالاً يُحتذى به على إمكانية الانتصار اعتماداً على ذاتهم في نضالهم من أجل التحرر، مع دعم وتأييد ومساندة عربية، وكان العنصر الذي استقطب اهتمام الفلسطينيين في الثورة الجزائرية، هو: القدرة على الاعتماد على الذات أولاً في مواجهة الاستعمار مهما كان عدد قواته وتطورها؛ وبالتالي؛ فإن طريق التحرير ليس هو: بالضرورة طريق الوحدة العربية[١٣].

٦- إنَّ الانسجام مع قيادة الرئيس المصري جمال عبد الناصر، والتوافق معه على معظم المعارك التي كان يخوضها آنذاك ضد إسرائيل وضد الولايات المتحدة الأمريكية، وضد الرجعية العربية، وضد الانفصال، وضد التخلف، ومناصرته للثورات في الوطن العربي وتحريره، وإسقاط الأحلاف، ومساندة ثورات العالم الثالث في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وكسر احتكار السلاح، وبناء السد العالي، والإعداد لمعركة تحرير فلسطين؛ كل ذلك، يفسر لنا الانسجام والتوافق بين عبد الناصر والقوميين العرب؛ فمن المعلوم أن ميلاد منظمة التحرير جاء

بناءً على رغبة عبد الناصر في مؤتمر القمة العربية الأول لعام ١٩٦٤؛ ولعدة ظروف محيطة، منها:

- انتهاء القديم، أي: حكومة عموم فلسطين، وضرورة ميلاد جديد.
- نضج الظروف الفلسطينية سياسياً ونضالياً واجتماعياً للكيان الجديد، ومنها: إنه في ظل النمو الثقافي والوطني في مجمل الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية، كانت نظرية العصابات المسلحة والفداء التي أسسها الضابط المصري مصطفى حافظ، مؤشراً على اهتداء الطبقة المثقفة والنخبة، للكفاح المسلح؛ كوسيلةٍ أنجع من المهاترات الحزبية وصالوناتها.
- وجود تنظيمات فلسطينية عسكرية، بدأت تطرح نفسها كبدائل مثل حركة فتح.
- مزايدات أنظمة عربية أخرى لاحتواء الكيان الفلسطيني.
- الرغبة في استباق كل هؤلاء؛ وأن تظل القاهرة هي مركز التأثير والتوجيه، وانسجاماً مع اختيار عبد الناصر للكيان وبرئاسة الشقيري، على أساس نفس المنطلق الفكري والنضالي جاءت الموافقة[١٤].

٧- هيّأت حياة اللاجئين الفلسطينيين في معسكرات التشرد والشتات، المناخ الاقتصادي والاجتماعي والنفسي لممارسة النشاط الفدائي؛ وإذا كانت التنظيمات الفدائية لم تبرز إلاَّ بعد سبعة عشر عاماً من النكبة؛ فذلك مردّه لنقص الوعي وافتقاد القدرة على التنظيم، لكن بعد أن تلقى مجموعة من الشبان الفلسطينيين تعليمهم العالي في الجامعات، أصبح بالإمكان ظهور قيادات قادرة على تنظيم الجماعات ذات الطابع العسكري، وبدأت الساحة الفلسطينية تشهد حالة من النقاش والتململ السياسي والتنظيم، واشتد الحديث عن خصوصية القضية الفلسطينية، وعن الدور الخاص للشعب الفلسطيني ضمن النضال العربي التحرري، ورافق ذلك التحرُّك رفض للتصوُّر الذي ساعدت الدبلوماسية الدولية على ترويجه؛ بأن القضية هي مجرد نزاع بين إسرائيل والدول العربية؛ مما يعني غياب الشعب الفلسطيني كطرفٍ رئيسي، ومن هنا بدأت الدعوة إلى وضع القضية في إطارها الصحيح، وتعديلها من قضية حدود جغرافية أو قضية

لاجئين إلى قضية حقوق وطنية وقومية؛ وبالتالي؛ أن يأخذ الفلسطينيون مكانهم كطليعة في معركة تحرير فلسطين(١٥).

٨- ومما ساعد على ظهور الكيانية الفلسطينية؛ أن الإدارة المصرية لم تقف في وجه النزعة الفلسطينية داخل قطاع غزة، بل سايرتها حتى أن النوادي والنقابات المهنية داخل قطاع غزة، حملت جميعها اسم فلسطين(١٦)؛ وبذلك حافظت الإدارة المصرية وسلطتها القضائية على القوانين المطبقة في قطاع غزة منذ الانتداب البريطاني، ولم تُحدث فيها أي تغيّر إلاَّ ما يتعارض مع قرارات الحكم العسكري(١٧)؛ وإن كان بمقدور الإدارة المصرية تغيير تلك القوانين الاستعمارية لِما فيه مصلحة سكان قطاع غزة؛ فلا يُعد ذلك من باب الإلحاق أو الضم، وكان هدف الإدارة المصرية من وراء هذه السياسة، هو: نفي أسلوب الإلحاق والضم في السياسة المصرية تجاه الفلسطينيين، كما أسلفنا الإشارة(١٨).

وبذلك يمكن القول؛ بأن فترة أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، شهدت بداية التمايز لفكر سياسي فلسطيني عن الفكر العربي العام؛ تمهيداً لتغيّر نوعي أساسي في مسيرة الكفاح الفلسطيني، الذي انطوى على دافع فلسطيني إرادي؛ فقد شاء بعض الفلسطينيين دخول التجربة الجديدة دون أن يكونوا مُرغمين إرغاماً على مقاطعة محيطهم العربي؛ وبالتالي؛ فليس من باب الصدفة أن أوائل التنظيمات الفلسطينية الخاصة، والتي قُدِّر لها الاستمرار؛ أن ظهرت في تلك الفترة بالذات، وهي: التنظيمات التي جهرت بالدعوة إلى أن يأخذ الفلسطينيون زمام المبادرة في قضيتهم بأنفسهم؛ فبرزت وتأسست حركة وطنية فلسطينية مستقلة، هي حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، التي ظهرت على الساحة الفلسطينية، وطالب مؤسسوها؛ بأن يكون الفلسطينيون أنفسهم في طليعة العاملين؛ لتحرير وطنهم عن طريق الكفاح المسلّح، وحرب تحرير شعبية طويلة الأمد، كما طالبوا بضرورة تشكيل كيان فلسطيني مستقل عن الدول والأحزاب العربية، وكان ذلك نتيجة لضعف الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين، وتصاعد التيار الفلسطيني المنادي بتشكيل كيان مستقل، والمطالب بالعمل من أجل استرجاع فلسطين، علماً بأن مؤسسي فتح جميعهم انحدروا من منظمات أعم، خصوصاً الذين كانوا مع الإخوان المسلمين، ولكن بعد انتهاء الوحدة المصرية السورية وانتصار الثورة الجزائرية، اجتذبت حركة فتح آخرين

من بعض الذين خاب أملهم بمنظماتهم العربية القومية، والأمر نفسه تقريباً ينطبق على جبهة التحرير الفلسطينية، التي بدأ ظهورها إلى العلن في مطلع الستينات[١٩].

## نشأة منظمة التحرير الفلسطينية:

بدايةً يجب التركيز على كيفية تفكير العرب في إنشاء الكيان الفلسطيني؛ فقد تزامن نشوء المشكلة الفلسطينية مع نشأة حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي كان للقضية الفلسطينية منذ بدايته، تأثير على صياغة فكره، والمفهوم القومي له، كما ولعبت القضية الفلسطينية والنكبة عام ١٩٤٨، تحديداً دوراً في تغيير جزء من النظام الرسمي العربي من خلال فشلها في مواجهة ضياع فلسطين؛ الأمر الذي أدى إلى أن القضية الفلسطينية لم تؤثر فقط في النظام الرسمي العربي؛ وإنما على إعادة صياغة المفاهيم الفكرية والأهداف السياسية، وما انطبق على حزب البعث، انطبق أيضاً على الرئيس المصري جمال عبد الناصر؛ فمشاركته في حرب فلسطين قبل ثورة تموز (يوليه) ١٩٥٢، ومحاصرته في مدينة الفالوجة، وانكشاف دور الحكومة المصرية ضعفاً وارتباطاً بالمستعمر البريطاني، أدى إلى تعزيز الفهم الثوري لدى عبد الناصر؛ ولضرورة التحضير لثورة ضد النظام الملكي، بعدما تمَّ اعتبار ذلك النظام أحد أسباب الهزيمة[٢٠].

وظلَّ عبد الناصر حتى عام ١٩٥٥، دون أن يحدّد مساراته السياسية بعد، ولكن بعد استمرار الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، وعدم قدرة الجيش المصري على المواجهة، نتيجة ضعف التسليح وفشل المحاولات التي أجراها عبد الناصر للحصول على السلاح الأمريكي أو الغربي؛ لمواجهة إسرائيل، أدّى ذلك إلى تحولٍ في فكره؛ فتوجه إلى المعسكر الشرقي للحصول على أول صفقة سلاح من تشيكوسلوفاكيا، ومن هنا؛ فالقضية الفلسطينية لم تؤدِ إلى تغيير النظام الحاكم؛ وإنما أدّت إلى تغيير توجه النظام السياسي المصري وعدة أنظمة أخرى، وبعد هذا التوجه في السياسة المصرية، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، والدعم الغربي له باستمرار الاعتداءات الإسرائيلية، ليس فقط على قطاع غزة؛ وإنما على مصر نفسها من خلال العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، ذلك كله جعل عبد الناصر يتجه نحو الفكر القومي، والربط بين التحرر من الوجود والنفوذ الاستعماري في المنطقة، وبين تحرير فلسطين، أي: أنه إذا نحا العرب في تحرير بلدانهم وتحرير

طاقاتهم وثرواتهم من الوجود الاستعماري؛ فذلك قوة لهم من ناحية، وضعف لإسرائيل من ناحيةٍ ثانية[٢١].

وبناءً على ذلك؛ فقد كان الجهد العربي محكوماً برؤية قومية (رؤية عبد الناصر كثوري للمشروع القومي، ثمَّ رؤية حركة القوميين العرب؛ وكذلك رؤية حزب البعث كحركة قومية)، وتمَّ الربط بين تحرير فلسطين وتحرير الوطن العربي من جهة، وبناء قدراتهم على الأخص من جهةٍ ثانية، والتي يملكها الفكر القومي مثل مصر والعراق لاحقاً؛ كقاعدةٍ لمشروعٍ وحدوي، وبناء اقتصادي وفكري وتربوي موحّد، غير أن هذه الاستعدادات التي يجب توفيرها من أجل عملية تحرير فلسطين، رأى عبد الناصر أنها قد تأخذ وقتاً طويلاً، وفي هذه الحالة لا يجوز الانتظار لتوفير شروط عملية التحرير، وترك الشعب الفلسطيني دون أن يكون له دور في عملية التحرير؛ لذلك فكّر عبد الناصر بإقامة كيان فلسطيني لتجميع الشعب الفلسطيني من جهة، وتنظيمه وتوحيده وجعله من جهةٍ ثانية؛ كطليعةٍ لعملية التحرير المستقبلية، ولإبراز الهوية الفلسطينية في مواجهة الهوية الإسرائيلية من جهةٍ ثالثة[٢٢].

وتحولت الرغبة الفلسطينية في إبراز الشخصية الوطنية الفلسطينية المتميزة، في مطلع الستينات إلى حركة عارمة؛ وتقاطعت هذه الحركة مع رغبة عربية متزايدة في إبراز الشخصية الفلسطينية وإنشاء كيان يتولى التحدث باسم الفلسطينيين، ويضبط حركتهم، ويُمكّن الدول العربية من مراقبتها وتحديد إيقاعاتها[٢٣]؛ بينما يذكر وليد الخالدي؛ أن إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية أحدث تحوُّلاً لدى الفلسطينيين من العمل القومي العربي، إلى الاهتمام أكثر بالهويّة والشخصية الذاتية الفلسطينية[٢٤].

وفي ظل ما اكتنف هذا التقاطع من تعقيدات، نشأت منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٤، والتي رأى فيها منشئوها كياناً يستوعب حركة الفلسطينيين إلى أن يتحرر وطنهم؛ ويبدو أن السبب وراء فكرة إنشاء كيان فلسطيني، يعود لرفض الإدارة المصرية على سبيل المثال لكل التنظيمات عامة، وتنظيم فتح خاصةً؛ ولأن الكثيرين من أعضاء التنظيم الأخير كانوا من الإخوان المسلمين سابقاً المحظور لدى الإدارة المصرية[٢٥]؛ بينما رأى البعض؛ أن رغبة القاهرة في أن تبقى هي: مركز التأثير والتوجيه، كما سبق الإشارة، هو السبب لنشأة منظمة التحرير؛ وذلك انسجاماً مع اختيار عبد الناصر للكيان وبرئاسة

الشقيري؛ فجاءت الموافقة على أساس نفس المنطلق الفكري والنضالي[٢٦].

ومن المعلوم أن اهتمام الحكومات العربية بالقضية الفلسطينية وقتذاك كان شكلياً، وتركز فقط حول قضية اللاجئين، ووصل الأمر ببعض النُخب الفلسطينية إلى الاقتناع؛ بأن موقف الأنظمة العربية كان طي القضية الفلسطينية؛ فرغم المناوشات العسكرية المتقطعة بين العرب والإسرائيليين، وشن العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، أبدت مختلف الدول العربية استعدادها لإيجاد نوع من التسوية المباشرة أو غير المباشرة مع إسرائيل والاعتراف بها[٢٧]؛ بينما يؤكّد البعض الآخر؛ أن هذا الأمر لم يحدث مطلقاً في أي نظام؛ لأن عبد الناصر ارتفع عالياً وخلفه كل الجماهير؛ فلم يجرؤ أي نظام على التفكير في التسوية حتى لو شكّكنا في بعضها[٢٨]، وهو ما نميل إليه؛ لعدم تمكّن أي نظام عربي وقتذاك على التفرُّد بالقرار، في وقتٍ كان التمدد القومي مستشرياً في المنطقة العربية.

وفي الوقت نفسه لم تتخذ دولة عربية واحدة دون استثناء أية خطوة عملية، تمكّن الفلسطينيين من ممارسة حق تقرير مصيرهم في المناطق التي تواجدوا فيها تحت الإدارة العربية؛ فالمصالح الإقليمية والقطرية لتلك الدول، طغت على المصلحة القومية الشاملة، وتراجعت القضية الفلسطينية في سلم الاهتمامات والسياسات العربية، بعد أن أصبحت فلسطين موضوعاً في منتهى الخطورة، والمس به يعني عدواناً إسرائيلياً جديداً وتأديباً جديداً[٢٩].

ولقد شغل نشوء منظمة التحرير الفلسطينية، مكان الصدارة بين أبرز أحداث مسيرة الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية غداة نكبة عام ١٩٤٨؛ وقد يقال أن الدول العربية لم تعبّر عن موقف واحد، أو لم تكن ذات سوية سياسية واحدة إزاء نشأة المنظمة، وهذا صحيح فيما يتعلق بالتفصيلات، غير أن المقصود في هذا المقام، هو: الموقف العام الذي عبّرت عنه آنذاك الجامعة العربية وقرارات القمة العربية، مع اعتبارٍ خاص لتوجهات الدول الأكثر فاعلية في النظام الإقليمي العربي، مثل مصر وسوريا والعراق والسعودية، وظلّت هذه الخاصة أحد لوازم السياسة العربية على مدار حياة المنظمة؛ فقد قامت حكومة عموم فلسطين وجُمدت بتوافقٍ عربي، ومضت منظمة التحرير الفلسطينية وخاضت غمار الحياة العربية والدولية بتوافقٍ فلسطيني عربي، مارست في تكوينه القوى العربية الفاعلة

الدور الأكبر[٣٠].

والحق يقال؛ بأن نشأة منظمة التحرير الفلسطينية، لم تأتِ من فراغٍ أو اعتباطٍ أو فجأة، بل مُهِدَ لها عبر سنوات طوال من خلال مؤتمرات جامعة الدول العربية وبعض الأنظمة العربية ذات الصلة بالشأن الفلسطيني؛ فقد جاء في الملحق الخاص بفلسطين، لميثاق جامعة الدول العربية؛ أنه يتضمن "**اختيار مجلس الجامعة مندوباً عنها** (أى عن فلسطين) **للمشاركة فى أعماله لحين حصولها على الاستقلال**"[٣١]؛ وبناءً على ذلك الملحق، أصدر مجلس الجامعة العربية في أواخر كانون أول (ديسمبر) ١٩٤٥م، قراراً نصَّ على أن تُمثَّل فلسطين بمندوبٍ واحد أو أكثر؛ بحيث لا يزيد عدد أعضاء الوفد عن ثلاثة، وللوفد الفلسطيني الحق بالتصويت في قضية فلسطين، وفي الأمور التي يستطيع أن يلزم فلسطين في تنفيذها؛ وأن يكون المندوبون ممن رشحتهم الهيئة العربية العليا، وكان موسى العلمي، ثمَّ الحاج أمين الحسيني فيما بعد مندوبي فلسطين في الجامعة، وبعد إقامة حكومة عموم فلسطين واعتراف الدول العربية بهذه الحكومة – باستثناء الأردن – دعت الجامعة حكومة عموم فلسطين إلى إرسال ممثليها لحضور اجتماعات المجلس، وأصبح أحمد حلمي عبد الباقي هو: مندوب فلسطين في مجلس الجامعة، وحين ضَعُف دور حكومة عموم فلسطين؛ ونظراً لتوقف أعمالها بسبب الظروف الراهنة، جاء قرار مجلس وزراء خارجية دول الجامعة، في الدورة العادية السادسة عشرة، المنعقد في ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، بالقاهرة؛ بأن يكون رئيس الحكومة أحمد حلمي عبد الباقي ممثلاً لفلسطين في الجامعة[٣٢].

إذن؛ كان تأسيس منظمة التحرير برئاسة أحمد الشقيري، تتويجاً لجهود ومحاولات بلورة كيان فلسطيني يخلف "حكومة عموم فلسطين"، التي تلاشت وتوفي رئيسها أحمد حلمي عبد الباقي في ٢٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٣؛ وبالتالي استغرقت رحلة البحث عن كيان سياسي يبلور الشخصية الوطنية الفلسطينية، أكثر من نصف قرن، ابتداءً من عام ١٩٠٨، حين كتب "نجيب نصّار" في جريدته "الكرمل" بهذا الخصوص، لمواجهة التنظيم الصهيوني في فلسطين؛ وكذلك جهود الوجيه "راغب الدجّاني" من خلال تكتل وجهاء فلسطين وأعيانها؛ لمواجهة النشاط الصهيوني[٣٣].

وبقيت العلاقة قائمة بين مجلس جامعة الدول العربية وتمثيل الشعب الفلسطيني بعد

نكبة عام ١٩٤٨؛ وإن شابها نوع من الفتور وعدم الوضوح لبعض الوقت؛ فقد بقيت الهيئة العربية العليا، وحكومة عموم فلسطين تمثلان فلسطين في الجامعة تمثيلاً رمزياً، غير ذي تأثير بالنسبة للشعب الفلسطيني، وظل أحمد حلمي عبد الباقي ممثلاً لفلسطين لدي الجامعة حتى وفاته عام ١٩٦٣، كما أسلفنا الإشارة، وكان العام ١٩٥٩؛ قد شهد لأول مرة بحث مسألة كيان الشعب الفلسطيني على صعيد رسمي عربي؛ فهذا العام شهد تطوراً مفاجئاً عندما اتخذ مجلس جامعة الدول العربية الذي انعقد في دورته الحادية والثلاثين، قراراً يتعلق بالشعب الفلسطيني، تمّت فيه الدعوة إلى إعادة تنظيمه وإبراز كيانه شعباً موحداً – لا مجرد لاجئين – يسمع العالم صوته في المجال القومي، وعلى الصعيد الدولي بواسطة ممثلين يختارهم الشعب الفلسطيني، كما جاء في القرار كذلك، العمل على إنشاء جيش فلسطيني في الدول العربية المضيفة، وكان هذا القرار قد صدر، بناءً على توجيهٍ تقدم به وفد الجمهورية العربية المتحدة؛ مما هيّأ السبيل أمام انبثاق كيان وطني فلسطيني، ويُضاف إلى ذلك أن التنافس العربي الرسمي، واشتداد الخلافات العربية – العربية في تلك الفترة، وجعل القضية الفلسطينية محوراً لتلك الخلافات، دفع بمجلس الجامعة إلى اتخاذ مثل هذا القرار[٣٤].

وفي ظل المزايدات التي طغت على الساحة العربية، والصراعات بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق في نهاية الخمسينات وأوائل الستينات، كان ثمة إلحاحٌ على مسألة تبني إبراز الكيان الفلسطيني على جدول أعمال الجامعة العربية، وضمن هذا الإطار دعا الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم في حزيران (يونيه) ١٩٥٩، إلى تشكيل فوج عسكري من الفلسطينيين المقيمين في العراق، وبرعاية كاملة من الهيئة العربية العليا، تحت اسم "فوج التحرير الفلسطيني"، وتمَّ تشكيل هذا الفوج في آذار (مارس) ١٩٦٠؛ وبالفعل بحث اجتماع اللجنة السياسية في الجامعة العربية، الذي عُقد في مدينة "شتورة" اللبنانية في ١٩٦٠، والذي حضره وزراء الخارجية العرب، ذلك الاقتراح المقدم من الجمهورية العربية المتحدة، وكان هذا الطلب هو الأول من نوعه، الذي أقرَّ وجوب المحافظة على الشخصية الفلسطينية، وتهيئة الشعب الفلسطيني لتحرير أرضه، وتقرير مصيره كيانيّاً بعد ذلك، وكان ذلك بإيعازٍ من الرئيس جمال عبد الناصر، الذي كان يخوض معركة قومية شاملة[٣٥].

ويعتبر هذا القرار تحولاً مفاجئاً في مواقف الدول العربية – بفعل الضغط المصري - التي بدأت تُدرك أن الشخصية الفلسطينية ما زالت حية؛ لذا فمن الأفضل احتواؤها منذ البداية، خاصةً وأن النظام الحاكم في العراق بعد ثورة تموز (يوليه) ١٩٥٨؛ قد بدأ يميل إلى فكرة الكيان الفلسطيني، الأمر الذي كان ينذر بتطورات رأت الدول العربية؛ أن من الضروري مواجهتها قبل أن تُفرض عليها، وكان توجه الحكومات العربية نحو إنشاء هذا الكيان، هو: تخوّف هذه الحكومات من فقدان الرقابة على الجماهير الفلسطينية، التي حبّذت قيام التنظيمات الصغيرة؛ كحركة فتح التي وعدت باتخاذ إجراءات عنيفة ضد إسرائيل، من دون أن تُدخل في حسابها وجهة نظر الحكومات العربية حول الضربة الانتقامية التي كان من المنتظر أن تقوم بها إسرائيل؛ فقيام الكيان الفلسطيني أو منظمة التحرير في إطار الرسمية العربية وبترحيبٍ منها، لم يكن أكثر من استجابة عملية لحالة قائمة في الواقع الفلسطيني ذاته؛ فكل الحقائق الموجودة في الساحة السياسية الفلسطينية، كانت تُنذر بالبشارة الكيانيّة، وتشير إلى قُرب انعتاقها من تحت سطح رقابة الجامعة العربية[٣٦].

ومما ساهم في تقبل الدول العربية لهذا التحول والاقتناع به، **أولاً**: المظاهرات الحاشدة التي نظمّها اللاجئون الفلسطينيون احتجاجاً على مشروع "داغ همرشولد" الأمين العام للأمم المتحدة، والقائم على توطينهم في البلدان المتواجدين فيها، وكان الشعار الذي رفعوه **أولاً**: "**لا استيعاب .. لا استيطان .. بل عودة إلى الأوطان**"، و**ثانياً**: محاولة توحيد الاتحادات القومية الفلسطينية في الجمهورية العربية المتحدة، و**ثالثاً**: تسرّب أنباء التنظيمات الوطنية الفلسطينية التي كان في طليعتها حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، التي نجحت مع الأيام في توحيد عدد من التنظيمات في إطارها[٣٧].

فبعد الانفصال الذي حدث في دولة الوحدة بين مصر وسوريا؛ شهدت السنوات التي أعقبت ذلك انكفاء نحو "**الفلسطينية**"، تمثّل في نشوء عدد كبير من التنظيمات الجديدة ، وأعطت لنفسها في الغالب اسم جبهة وأحياناً حركة، وصلت إلى نحو أربعين تنظيم وجبهة وحركة، وقد انعكست هذه "**الفلسطينية**" على الأحزاب القومية نفسها؛ فالتغيير النوعي الذي طرأ على الساحة الفلسطينية بعد عام ١٩٦١، لم يؤدِ إلى انبثاق تنظيمات فلسطينية عديدة، بل أدّى أيضاً إلى تغيّر مماثل تقريباً في بنية الأحزاب العربية القومية؛ فقد أفرزت

هذه الأحزاب أعضاءها الفلسطينيين في أجهزة قُطرية فلسطينية خاصة، ومنفصلة عن تنظيماتها القُطرية الأخرى، ويؤكد صلاح خلف هذه الحقيقة؛ بأن حركة فتح نجحت في عام ١٩٦١، في توحيد معظم الخمس وثلاثين أو الأربعين منظمة فلسطينية في تلك الفترة، التي نشأت بصورة عفوية في الكويت[٣٨]؛ وإن لم يكن توحيداً مطلقاً؛ حيث أن ذلك الأمر لم يتم حتى يومنا هذا.

غير أن قرار إنشاء الكيان الفلسطيني بقي قيد التسويف والتأجيل في الدورات اللاحقة لمجلس الجامعة، إلى أن تمَّ بحثه بشكل أكثر جدية في الدورة الأربعين للمجلس، التي عُقدت في ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٣، بعد وفاة ممثل فلسطين في الجامعة أحمد حلمي عبد الباقي، وبروز مسألة تعيين خلفٍ له؛ فاخُتِيرَ أحمد الشقيري لهذا المنصب، رغم معارضة وفدي السعودية والأردن، وتحفظ العراق، وأُرفق بقرار الاختيار هذا تكليف الشقيري بمهمة القيام بجولة في الدول العربية المضيفة للفلسطينيين؛ لبحث القضية الفلسطينية من جميع جوانبها، والوسائل التي تؤدي إلى دفعها إلى ميدان الحركة والنشاط، مع ضرورة إبراز الكيان الفلسطيني والعمل على تحقيق ذلك، ورغم عدم الإجماع العربي على ذلك القرار بسبب تحفّظ كل من الأردن والسعودية، التي كان الشقيري يعمل مندوباً للأخيرة في الأمم المتحدة، واستغنت عنه في العام نفسه؛ فإن هذا القرار يعتبر الممهد لقيام منظمة التحرير الفلسطينية فيما بعد، حيث دعا الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى عقد مؤتمر قمة عربية لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على مياه نهر الأردن، وأُقرَّ في هذا المؤتمر الذي عُقد في "القاهرة" في ١٣ كانون ثانٍ (يناير) ١٩٦٤، استمرار تكليف الشقيري في مهمته التي أوكلها له مجلس الجامعة في دورته الأربعين[٣٩].

ومن المعلوم؛ أنه في الاجتماع السابق للجامعة العربية، كانت العراق قد أصرَّت على إعادة فتح ملف مسألة الكيان الفلسطيني، واقترحت مع تأييدٍ سوري، حيث يعمل حزب البعث الذي وصل حديثاً إلى السلطة على تعزيز قوته، إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومثل تلك الخطوة التي اعترفت أخيراً بحقوق الفلسطينيين، ستعطي بالتالي ولاء اللاجئين الفلسطينيين الكامل للنظامين البعثيين الرسميين في "بغداد" و"دمشق"، وتزيح السيطرة المصرية والأردنية عن تلك الأجزاء من فلسطين التي ما زالت تحت حكمهما؛ ولكن نتيجة لمعارضة "القاهرة" و"عمّان" للخطة، قررت الجامعة العربية تعيين

أحمد الشقيري خليفةً لأحمد حلمي عبد الباقي[٤٠].

والحق يقال: إن الفضل الأكبر يعود **للشقيري** في إنشاء الكيان الجديد، الذي انتهز صدور قرار القمة العربية؛ فبادر إلى تنفيذه وجعله أمراً واقعاً، لكي لا يبقى مثل غيره من القرارات السابقة دون تنفيذ؛ لذلك كان مضطراً لمسايرة وإرضاء الحكومات العربية؛ فسارع للقيام بجولة في الدول العربية المضيفة للفلسطينيين؛ لبحث ما تمَّ الاتفاق عليه.

واللافت للنظر أن القمة العربية تلك، لم توافق على تعيين مندوب للفلسطينيين من الهيئة العربية العليا ولا من حكومة عموم فلسطين، بل عيّنت أحمد الشقيري الذي حظي بدعمٍ من الرئيس المصري جمال عبد الناصر[٤١]، ولم تُخوِّل الشقيري مهمة إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، ولم تقرر أصلاً تشكيل كيان فلسطيني؛ لأن الدول العربية لم تكن متفقة على طبيعة الكيان الفلسطيني وأهدافه، لكنها تركت الباب مفتوحاً له للتوجه نحو تنظيم الشعب الفلسطيني فقط؛ وفي هذا الصدد يذكر الشقيري أن: "**قرار الملوك لم يخولني إنشاء الكيان الفلسطيني إطلاقاً ... وكانت مهمتي في الواقع الاتصال والدرس، ومن ثمَّ تقديم تقرير إلى مؤتمر القمة الثاني المزمع عقده في الإسكندرية في شهر أغسطس** (آب) **١٩٦٤م، ولكني خشيت أن أُنفّذ هذا القرار؛ فقد كانت آراء الدول العربية متباينة بشأن كيفية تشكيل الكيان الفلسطيني واختصاصاته، وكانت آراء التجمعات الفلسطينية متباينة كذلك، ...، وكان من المفروض أن أُبرز هذه التناقضات في تقرير أُقدمه إلى الملوك والرؤساء في اجتماعهم في الإسكندرية؛ وأنا أعلم أن مصير هذا التقرير هو إحالة الموضوع إلى الحكومات العربية مرة أخرى لمزيد من الدرس كما كان الحال لسنين عديدة مضت ...؛ ولهذا فقد عزمت أن أضع الحكومات العربية والشعب الفلسطيني أمام الأمر الواقع؛ فأدعو إلى مجلس وطني ..؛ لينظر في الميثاق والنظام الأساسي ويعلن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وتشترك بعد ذلك في مؤتمر الملوك والرؤساء باسم منظمة التحرير الفلسطينية، لا تحت اسم ممثل فلسطين في الجامعة العربية**"[٤٢].

ويقرر عصام سخنيني؛ بأنه رغم أن القمة العربية لم تكن هي التي شكّلت الكيان الفلسطيني؛ فإنه في المقابل كذلك؛ فإن الذاتيّة المُفرطة التي تحدّث من خلالها الشقيري عن تشكيل الكيان، لم تكن كذلك هي المكوّن الأساسي الذي بني فوقه الكيان الفلسطيني،

وهو بذلك لا يقلل من أهمية ما قام به الشقيري، ولكن حقائق المرحلة وقتذاك فلسطينياً وعربياً، كانت تُحتّم طرح فكرة هذا الكيان، والبحث في الوسائل الكفيلة بإخراجه إلى حيز الوجود؛ لذا كان هناك دور يبحث عن بطل؛ فكان الشقيري هو بطل هذا الدور(٤٣).

ويبدو مما سبق بيانه، أن الشقيري اعترف بأن قرارات مؤتمر القمة العربية كانت هزيلة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية؛ لأن المواقف العربية المتعارضة بشأن الكيان الفلسطيني، لم تسمح بأكثر مما دعت إليه القمة، لكنه في الوقت نفسه يعترف بأنه تجاوز الصلاحيات التي أُعطيت له في المؤتمر، وفي ذلك المجال يقول الشقيري: "**لقد رضيت بهذه الصيغة الهزيلة؛ لأني كنت أريد أن أضع قدمي على أول الطريق؛ وأن يبرز الكيان الفلسطيني كأمرٍ واقع، ثمَّ ينمو ويكبر بصورة ذاتية**"(٤٤)، ولقد كانت الصفات التي تمتّع بها الشقيري والقدرات التي كان يمتلكها، هي: من الأسباب الرئيسية التي استطاع بها انتزاع موافقة الملوك والرؤساء العرب على إقامة الكيان الفلسطيني(٤٥).

وعلى الرغم من أن أجهزة الإعلام العربية قد أخذت بالتهليل والتكبير لمؤتمر القمة العربية وقراراته التي اتُخذت فيه؛ فأشعلت آمال الأمة العربية ومعها آمال الشعب الفلسطيني(٤٦)؛ فقد عرف الشقيري كيف يستغلها استغلالاً جيداً؛ فتجاوز حدود قرار القمة العربية، كما سبق الإشارة؛ بأن سعى إلى تشكيل كيان فلسطيني خلال جولاته على الدول العربية، وفي قطاع غزة لمس اندفاع الجماهير الفلسطينية ومطالبتها بحمل السلاح خلال تظاهرات الاستقبال التي أُعدت له؛ فبادر بإنشاء معسكرٍ للتدريب العسكري في قطاع غزة(٤٧).

فالشقيري إذن؛ وجد أن خلق الكيان الفلسطيني دون الاعتماد على الحنكة السياسية مجرد سراب سوف يلهث الفلسطينيون خلفه طويلاً، وهو: أمر يُحسب له؛ حيث تمكّن من وضع الأنظمة العربية الفاعلة على الساحة العربية تحت الأمر الواقع؛ فدعا إلى عقد مجلس وطني في القدس؛ للنظر في الميثاق والنظام الأساسي، وإعلان ميلاد منظمة التحرير الفلسطينية.

### تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني الأول:

بناءً على قرار مجلس الجامعة العربية؛ بتكليف أحمد الشقيري بدراسة إمكانية قيام

كيان فلسطيني، قام الأخير بجولته الفلسطينية العربية في أواسط شباط (فبراير) ١٩٦٤؛ فالتقى خلالها بمختلف التجمعات والشخصيات الفلسطينية، وكانت أهم العقبات التي واجهت الشقيري واحتاجت إلى لقاءات مطولة وحوارات تكاد لا تنتهي، كانت مع الفلسطينيين أنفسهم؛ لأن التنظيمات والجبهات المسلحة والسرية منها بشكلٍ عام، لم تكن تؤيد قيام كيان بقرارٍ من الجامعة العربية، خوفاً من أن ينتهي مصير ذلك الكيان إلى مصير حكومة عموم فلسطين والهيئة العربية العليا[٤٨]، وكان من قبل قد اجتمع بوفدٍ من اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومي الفلسطيني والمجلس التشريعي في "غزة" في كانون ثانٍ (يناير) ١٩٦٤، وتباحث معهم حول هذا الموضوع[٤٩].

وكذلك الأمر؛ التقى بالزعامات العربية، بخاصةً في دول الطوق والخليج العربي، وطرح مشروعه وأفكاره الهادفة لإقامة كيان فلسطيني، وأسفرت تلك اللقاءات والمناقشات والخطابات المختلفة على كثرة مشاكلها، عن عقد مجلس وطني فلسطيني حضره ٤٢٢ عضواً، تمَّ اختيارهم بطرق مختلفة، وبمعايير ليست ثابتة، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف التجمعات الفلسطينية، ورغبات الحكومات العربية، ورغبة الشقيري الشخصية في إنجاح تلك الخطوة والبقاء على رأسها، كما تجاهل الشقيري التنظيمات الفلسطينية، تجاهلاً يعود إلى عدائه لتلك التنظيمات، كما عبر عن ذلك مرات عدة؛ ففي إحداها قال؛ بأن الفلسطينيين لا يقبلون أن تكون قضيتهم محل مناورات حزبية أو مساومات، إنها قضية شعب صمم على أن يحمل السلاح لتحرير وطنه؛ وأن ينبذ الحزبية والتحزب، كما دعا في بعض المناسبات الأحزاب، وخاصة اليسارية والشيوعية إلى الانصهار في المنظمة، على أساس أن تحل نفسها[٥٠].

وبذلك؛ عُقدت في ٢٨ آيار (مايو) ١٩٦٤، في مدينة "القدس" الجلسة الافتتاحية تحت رعاية العاهل الأردني الملك حسين، وبحضور ممثلين عن سائر الحكومات العربية، وتمَّ خلال المؤتمر انتخاب الشقيري رئيساً له، كما انتخب مكتباً للرئاسة مؤلفاً من ثلاثة نواب للرئيس، وأمين عام للمؤتمر، وبعد عدة مناقشات استمرت عدة جلسات، اتخذ المؤتمر عدة قرارات كانت أبرزها:

١- إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية.

٢- اعتبار المؤتمر بأعضائه "المجلس الوطني الفلسطيني".

٣- المصادقة على الميثاق القومي الفلسطيني، والنظام الأساسي للصندوق القومي، واللائحة الداخلية للمجلس الوطني، وتشكيل كتائب فلسطينية عسكرية نظامية، وكتائب فدائية قادرة وفعّالة.

٤- إيمان الفلسطينيين بالوحدة العربية، وعلى أن تحرير فلسطين والوحدة هدفان متكاملان، يُهيئ الواحد منهما تحقيق الآخر، وعلى أن مصير الوجود العربي رهن بتحرير فلسطين.

وبانتهاء الجلسة الأخيرة للمؤتمر؛ أُعلن رسمياً للعالم ميلاد كيان فلسطيني، عُرف باسم منظمة التحرير الفلسطينية، لاقى الكثير من الترحيب والتأييد والمعارضة لدى مختلف الأوساط الفلسطينية والعربية؛ وإن كانت السمة الغالبة له، سمة ضرورة إبراز هذا الكيان، فيما كانت المعارضة جميعها عدا معارضة الهيئة العربية العليا لفلسطين، تنصّب على ضرورة تجاوز العديد من الثغرات التي يحملها هذا المشروع وليس المشروع كله؛ لذا شكّلت ولادة منظمة التحرير، انعطافاً مهماً في مسيرة القضية الفلسطينية، وفي الحياة السياسية للشعب الفلسطيني، واعتبر الميثاق القومي ذلك التحرير واجباً قومياً تقع مسئولياته كاملة على الأمة العربية بأسرها وفي طليعتها الشعب الفلسطيني(٥١).

وانطلقت المنظمة بقيادة أحمد الشقيري؛ لتبني من الصفر أوما دونه ما يستلزمه الكيان الوطني من مؤسسات ودوائر وقوات مسلحة، وافتتحت لها الفروع في العواصم العربية؛ وإذا كان بعض الحكام العرب يشدون المنظمة؛ للتروي والبناء البطيء وعدم اللجوء إلى أي: سلاح غير سلاح الكلمة؛ فلقد كان الشعب الفلسطيني في المقابل، يشد في المنظمة باتجاهٍ مناقض، يحثها على مباشرة الكفاح المسلح وخوض المعركة(٥٢).

والواضح أن النقاش داخل أروقة المؤتمر الفلسطيني الأول، كان محدوداً بإملاءات النظامين العربيين الرسميين المصري والأردني، اللذين وضعا المنظمة تحت جناحيهما، ويبدو أن وجود التناقض بين هذين النظامين، هو: الذي أوحى باقتراح بعض المندوبين منع الفلسطينيين العمل خارج إطار المنظمة(٥٣).

يتضح مما سبق ذكره؛ أن الشقيري بما صرَّح به، قد رفض المشروع العراقي الداعي لقيام الكيان الفلسطيني، وتقسيم الفلسطينيين في أماكن تواجدهم على دوائر انتخابية، مهمتها انتخاب نواب المجلس الوطني الفلسطيني، بينما مشروع الشقيري مهمته انتخاب

حكومة وطنية تقيم علاقات مع كافة الدول العربية والدول الصديقة، ويكون من أبرز مهماتها تولي معركة تحرير فلسطين.

ولمَّا كان الحديث عن الميثاق والنظام الأساسي ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية يخرج بنا عن الهدف الرئيسي للدراسة؛ فإننا لن نتطرق لتلك الأجهزة بالتفصيل، بل سنكتفي بالإشارة إلى الميثاق القومي الفلسطيني؛ لبيان دوره في خدمة الآمال والطموحات الفلسطينية، في خدمة الهدف المعلن من تأسيسه، وهو: تحرير كامل التراب الفلسطيني من النهر إلى البحر.

**فالميثاق القومي الفلسطيني**، ضمَّ تسعاً وعشرين مادة موزعة على مقدمة وخمسة أبواب، معتبراً فلسطين وطناً عربياً، حدوده تلك التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني، كما اعتبر الشخصية الفلسطينية صفة أصلية لازمة لا تزول وتنتقل من الآباء إلى الأبناء، وأن الفلسطينيين هم: المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين في عام ١٩٤٧، سواء من خرج منهم أو بقي فيها، وكل من وُلِدَ لأبٍ عربي فلسطيني بعد ذلك التاريخ، كما أكَّد الميثاق رفض الشعب الفلسطيني، لتصريح بلفور عام ١٩١٧م، ولصك الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم المتحدة عام ١٩٢٢، و وكذلك لقرار التقسيم الصادر عام ١٩٤٧ وما ترتب عليهم.

ومن أهم ما ورد في الميثاق، كان واضحاً في تحديد سلطات المنظمة الناشئة على الأراضي الفلسطينية؛ فقد جاء في المادة الرابعة والعشرين من الميثاق؛ أن: "**لا تمارس هذه المنظمة أية سيادة إقليمية على الضفة الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية، ولا قطاع غزة، ولا منطقة الحمة، وسيكون نشاطها على المستوى القومي الشعبي في الميادين التحريرية والتنظيمية والرياسة المالية**"، أما المادة الأخيرة من الميثاق؛ فقد نصّت على أن: "**لا يُعدّل هذا الميثاق إلاَّ بأكثرية ثلثي أعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، في جلسة خاصة يُدعى إليها من أجل هذا الغرض**"، علماً بأن تعديلات جوهرية أُجريت على هذا الميثاق في الدورة الرابعة في تموز (يوليه) ١٩٦٨، حيث تغيَّر اسمه من "**الميثاق القومي الفلسطيني**" إلى "**الميثاق الوطني الفلسطيني**"[٥٤]، وتم حذف المادة الرابعة والعشرين من الميثاق الجديد عام ١٩٦٨.

وحسب فؤاد بنات: "**لم يكن الميثاق القومي لمنظمة التحرير سوى ميثاق أعدّته جبهة**

**التحرير الفلسطينية (ج. ت. ف)، وكانت قد حملته لجنة يرأسها الأستاذ زهير الـريّس صاحب جريدة أخبار فلسطين الصادرة في "غزة"، عندما قرروا عقد مؤتمر تشارك فيـه بعض الشخصيات؛ فقرروا تشكيل لجنة لعمل ميثاق قومي فلسطيني؛ فهـؤلاء حملـوا ميثاق الجبهة الذي وضعوه كتنظيمٍ سري؛ فكان الأستاذ حبيب جرادة سكرتير المجلـس التشريعي يتلقى مني** (أي: من فؤاد بنات) **مادتين في كل جلسة لتلك اللجنة، ولم تكـن المادة رقم (٢٤) التي وردت في الميثاق القومي الفلسطيني لاحقاً، والتي تنص على أن لا سيادة لمنظمة التحرير الفلسطينية على قطاع غزة والضفة الغربية ومنطقة الحمّـة، من ضمن الميثاق الذي وضعناه في جبهة التحرير الفلسطينية؛ لأننا في الجبهة نرفض هذا البند جملة وتفصيلاً"**(٥٥).

ويستطرد قائلاً: "**كنت قد أطلعت صلاح خلف** (أبو إياد) **على الميثاق الذي وضـعناه، وكان يعلم به لأول مرة، إلاَّ أنه بعد الاطلاع عليه رفض مجمل وجهة الميثاق؛ لأنه يعبّر عن آراء قومية وناصرية، وكان اطلاع صلاح خلف على الميثاق قد اسـتغرق خمـس ليالي، جرى خلالها النقاش مطولاً معنا في الجبهة، ولكن صلاح خلف اسـتمر علـى موقفه الرافض؛ بحجة أن هذا الميثاق يعبر، كما قلنا، عن آراء قومية وناصرية، وكانت النسخة الأصلية من الميثاق الذي أعدّته جبهة التحرير الفلسطينية** (ج. ت. ف)، **ينص على أن (فلسطين جزء من الوطن العربي الكبير؛ وأن الشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية الواحدة)، وكانت تلك المبادئ مشهورة لدى القوميين العرب والبعثيين، إلاَّ أنه اتضح لنا فيما بعد أن لفظة الكبير التي وردت في النص الأصلي لميثاق الجبهـة، تـمَّ شطبها في المؤتمر التأسيسي لمنظمة التحرير الذي انعقد في "القدس" في آيار (مـايو) ١٩٦٤، وقد شطبوا تلك الكلمات، حتى ينفوا عن منظمة التحريـر الفلـسطينية التـي ستنشأ، صفة الحزبية، وحتى لا تحمل المنظمة كلمات أو مصطلحات تستخدمها تنظيمات أخرى"**(٥٦).

وحريٌ بنا الإشارة إلى المادة الرابعة والعشرين من الميثاق؛ نظراً لأهميتها؛ فالواضح من خلال نص تلك المادة؛ أنه على الرغم من أن منظمة التحريـر الفلـسطينية منظمـة فلسطينية صرفة، إلاَّ أنها لا تملك السيادة حتى على ما تبقى من أرض فلسطين التاريخية، التي لم يطلها بعد الاحتلال الإسرائيلي قبل العام ١٩٦٧، بـدليل مـا ذُكـر فـي المـادة

المذكورة؛ بأن لا تمارس هذه المنظمة أية سيادة إقليمية على الضفة الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية، ولا قطاع غزة، ولا منطقة الحمّة؛ وإذا كانت تلك المنظمة التي نشأت لهدف تحرري، لا تملك السلطة على أرضٍ فلسطينية؛ فأين ستقيم سلطتها؛ مما يدعو المرء للتساؤل عن هدف وضع هذا النص الخطير؟، بل الأخطر ما ذُكر في النص نفسه، من القول **الضفة الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية**، أي: أن الذين صاغوا ذلك النص كانوا مُقرّين؛ بأن جزءاً فلسطينياً كالضفة الغربية، هو: جزء من أملاك المملكة الأردنية الهاشمية؛ وبالتالي؛ لا يحق للفلسطينيين العمل من خلاله، ويشتم منه التدخل الأردني الصريح لدى الذين صاغوه؛ لذكر تلك العبارة والتأكيد عليها، والشيء نفسه، ما ذُكر عن قطاع غزة الذي كان يخضع للإدارة المصرية، مع الفارق؛ بأن السلطات المصرية لم تعتبر القطاع أراضٍ مصرية، لها الحق بها، بل ويستطرد نص المادة بالقول؛ بأن نشاط المنظمة سيقتصر على المستوى القومي الشعبي في الميادين التحريرية والتنظيمية والرياسة المالية؛ فإذا بقيت الأراضي الفلسطينية غير خاضعة لسلطة منظمة التحرير الفلسطينية؛ فما قيمة تحرير أراضٍ ليست لها سلطة فعلية عليها؛ الأمر الذي يجعل أي: باحث في تلك المسألة، يقف عندها بشيء من الاستغراب والتعجب !!!.

ومما يدعم ما ذهبنا إليه؛ ما قاله البعض؛ بأنه بدل تأسيس الأدوات التي تمكن الفلسطينيين من إقامة حركة مسلحة لاستعادة أراضيهم، كان إنشاء منظمة التحرير؛ بمثابة خطوة تجاه الاذعان، لوجهات نظر الرئيس عبد الناصر والملك حسين والبعثيين عندما حافظوا على الوضع القائم في وجه التهديدات الإسرائيلية بتحويل مجرى نهر الأردن؛ وبشن عدوان على الأردن وسوريا ومصر(٥٧).

ومن المؤكد؛ أن الميثاق القومي خلا تماماً وبما يؤكد مغزاه، من أي: نصٍ على الاستقلال الفلسطيني أو أي: إشارة إليه، وأغفل الاستقلال الوطني، وأغفل حتى استقلال منظمة التحرير؛ بل إن الميثاق خلا حتى مما يفصح عن أن شعب فلسطين عازم على بناء كيان خاص به، حتى أن الشقيري مؤسس المنظمة لم يُرِدْ في خطابه الذي افتتح به المؤتمر الأول، أي: إشارة لكلمة **كيان**؛ وفي السياق ذاته وبما يؤكد على المغزى ذاته، أغفلت مقدمة الميثاق ومواده ذكر النتائج التي ترتبت على عدم قيام دولة فلسطينية مستقلة في العام ١٩٤٨، أما ما أظهر أهمية الكيان الوطني الفلسطيني والحاجة إلى بنائه؛ فقد

تجسّد في عددٍ من ردود الفعل التي ظهرت فيما بعد ضد الميثاق، وتلك هي: التي بيّنت أن الاهتمام بالكيان لم يكن ضئيلاً؛ بل إن من ردود الفعل تلك ما أظهر وجود اهتمام بمسألة السيادة أيضاً؛ فحركة القوميين العرب على ولَعِها الشديد بالفكر العربي القومي الوحدوي، انتقدت عدداً من المفاهيم التي عبّر الميثاق عنها، كما انتقدت سلوك قيادة المنظمة ورضوخها للإملاءات العربية(٥٨).

يتضح مما سبق ذكره؛ أن الميثاق القومي للمنظمة شابه الكثير من الثغرات التي تؤخذ عليه، وأعطت المناوئين لمشروع المنظمة حق توجيه سهامهم إليها؛ فالشقيري زعيم المنظمة؛ وإن حاول بعد المؤتمر الوطني الأول؛ أن يُظهر استقلالية منظمته، إلاَّ أن عدم ذكر ما ينص على الاستقلال الفلسطيني، وإغفال ذكر استقلالية القرار الفلسطيني، كان له صداه على الساحة الفلسطينية؛ فما جاء في المادة الرابعة والعشرين من الميثاق، مثالٌ حي على عدم استقلالية المنظمة وقرارها السياسي والسيادي.

أما **النظام الأساسي** للمنظمة الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الأولى؛ فقد حدد كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصاتها، واعتبر جميع الفلسطينيين أينما تواجدوا أعضاء طبيعيين في منظمة التحرير الفلسطينية، وكانت قد أُجريت عدة تعديلات على النظام الأساسي فيما بعد، فرضتها ظروف الثورة الفلسطينية(٥٩).

ويُلاحظ في البند السابع من القرارات التي صدرت عن المجلس الوطني الأول، التركيز على دور القوات النظامية بذكرها دون إضافة صفات؛ بينما أُضيف للكتائب الفدائية كلمتا "**قادرة وفعّالة**"؛ وربما ذُكرت هذه الكتائب في البند المشار إليه؛ كمجرد محاولة فيما بعد لاستيعاب طلائع العمل الفدائي التي أخذت تظهر وقتذاك، ولو بحجمٍ محدود(٦٠).

ولقد كان انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في "القدس"، انتصاراً لشخص الشقيري والخط السياسي الذي أراده، رغم المعارضة الداخلية؛ فنجح في الإعلان عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية؛ ومما لا شك فيه؛ أن الشقيري استغلَّ الحماس الشديد والدؤوب في الساحة الفلسطينية وداخل المؤتمر، للتعجيل بولادة الكيان الفلسطيني، وفي الوقت نفسه تمكّن من كسب ثقة الملك حسين، وإقناعه بافتتاح وقائع المؤتمر.

وكان الشقيري قد نجح في تجاوز الكثير من الصعاب التي جابهته من الحكومات العربية والتنظيمات الفلسطينية، واختار قيادة المنظمة، ومضى معهم قُدماً إلى مؤتمر القمة العربية الثاني في "الإسكندرية" في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤، وألقى تقريراً باسم منظمة التحرير، بيّن فيه شرف مشاركته بوصفه رئيساً للمنظمة، الذي اختاره ممثلو الشعب الفلسطيني، لا بوصفه مشاركاً اختاره الملوك والرؤساء العرب، وشرح للمؤتمر مراحل بناء الكيان الفلسطيني، وطلب من الدول العربية أن يكون دورها تسهيل البناء وتأييده، لا بناءه؛ وأن تترك له شخصيته المستقلة المتعاونة غير المنعزلة(٦١).

وكان للشقيري تصور خاص للكيان المقترح؛ إذ قال بعد إنشائها: "**لقد قيل أن الكيان الفلسطيني يهدف إلى غرضين، أولهما: سلخ الضفة الغربية وإقامة حكومة فلسطينية، وثانيهما: أن تتخلى الدول العربية عن قضية فلسطين، وكلا الأمرين باطل من أساسه، الكيان الفلسطيني يهدف إلى أن يصبح أهل فلسطين قوة وطنية عاملة تُسهم في تحرير فلسطين**"؛ وكذلك أن تنظيم الشعب الفلسطيني لا بد أن يعبّر عن إرادة الشعب الفلسطيني؛ وأن تنضوي تحت لوائه كل التنظيمات والهيئات الفلسطينية، وأن يكون مفتوحاً أمام المواطنين جميعاً(٦٢).

وما سبق يؤكد ما ذهبنا إليه من قبل؛ بأن هدف الشقيري لم يكن المواجهة المباشرة مع الأنظمة العربية، خاصة الأردن، لكي يتمكّن من إخراج الكيان الفلسطيني إلى حيز الوجود، دون مجابهة سياسية قد تحدث من ذلك النظام العربي أو ذاك.

وبالمجمل؛ فما يزال البعض وحتى الآن يتحدث عن أن نشأة وميلاد منظمة التحرير الفلسطينية؛ إنما جاء بقرارٍ رسمي من النظام الإقليمي العربي، ولم يكن ناتج عن تفاعل شعبي فلسطيني، وحاجة فلسطينية؛ وإنما نتج عن حاجة ذلك النظام إلى التحلل من عبء القضية الفلسطينية، ورغبتها في تشكيل إطار نظامي يعيق تبلور الحركات الثورية الفلسطينية التي بدأت تظهر في أواخر الخمسينيات، غير أن ذلك القول برسمية الولادة، يغفل عمداً حقيقة التطلع الفلسطيني إلى تشكيل الكيان الوطني، والذي ظهر جلياً في مسعى الحاج أمين الحسيني عشية هزيمة عام ١٩٤٨، ثمَّ في قيامه بتشكيل حكومة عموم فلسطين، التي خنقها النظام الإقليمي العربي الرسمي قبل سواه، كما يغفل حقيقة أن الشقيري لم يتلقَّ تكليفاً من القمة العربية بتشكيل المنظمة؛ بل بالاتصال بأبناء الشعب

الفلسطيني، وكان هدف التكليف في حقيقته، انتاج هيئة تشبه حكومة عموم فلسطين على مقعد فلسطين في جامعة الدول العربية، دون أي: دور فعلي وحقيقي؛ ولقد تلمَّس الشقيري في اتصالاته وجهات النظر الفلسطينية، والتي انعكست في عمله لتشكيل المنظمة، وتقديم لجنتها التنفيذية الأولى إلى مؤتمر القمة العربية الثاني، وبدلاً من هيئة شكلية؛ جاء الشقيري إلى القمة بمنظمة تحرير فلسطينية، لم تحظَ منذ لحظتها الأولى بإجماعٍ عربي، بل وُضعت محل تجاذب واستقطابات(٦٣).

وتراوحت مواقف الدول العربية من مسألة خلق الكيان الفلسطيني أو منظمة التحرير الفلسطينية، وحتى عام ١٩٦٨، ما بين مؤيدٍ بالكامل لها، كما هو الحال مع مصر والكويت والجزائر، أو خلافٍ مستمر كما مع الأردن، أو تحفظٍ من جانب السعودية (٦٤)، كما أن ثمة أكثر من دولة ظلّت لسنوات عديدة لا تتعامل مع المنظمة.

لكن السؤال المهم الذي يجب طرحه في ضوء ما ذكره أحمد الشقيري، **هل القرار الذي اتخذه بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وفرضه كأمرٍ واقع على العرب والفلسطينيين، كان نابعاً من إرادة فلسطينية صِرفة أم نتيجة مصالح عليا لبعض الأنظمة العربية؟**

وقبل الإجابة على هذا السؤال الكبير، رُبَّ قائل يقول؛ بأن الدافع العربي لنشأة المنظمة قد جاء على خلفية الرغبة في لجم تطور حركة الشعب الفلسطيني الذاتية نحو التأطّر السياسي، وأخذ زمام المبادرة المسلحة على طريق التحرير، ويأخذ ذلك الرأي في اعتباره كيف أن الساحات الفلسطينية قد أنضجت، وقت الإعلان عن المنظمة، عدداً كبيراً من التنظيمات التي أوشكت على ممارسة تلك المبادرة؛ وذلك التقدير لا يجانبه الصواب حسب البعض، غير أنه حتى في إطار صحته النظرية، ينبغي الانتباه إلى دور العامل العربي؛ فكل تلك الساحات كانت تحت السيطرة العربية متعددة العناوين؛ فالضفة الغربية تحت الحكم الأردني، وقطاع غزة تحت الإدارة المصرية؛ إضافةً للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨؛ فمن الصعب ولعلها الاستحالة عملياً؛ أن يجري التماس مع الاحتلال الإسرائيلي والاشتباك معه؛ بالقفز على هذه الحقيقة الجغرافية السياسية؛ بمعزلٍ عن الاستعدادات العربية، ناهيك عن الحديث عما ما تستدعيه حركة التنظيمات الفلسطينية من عمليات إسناد بالتدريب والإعلام والتعبئة والتسليح، وهي: جوانب لن تمر

بأمان بغير تسهيلات عربية لوجستية في محيط فلسطين المحتلة[٦٥].

وسواء جاء نشوء المنظمة عن توجه عربي حقيقي لإبراز البُعد الفلسطيني الأصيل في الصراع، أو كان استجابة لتحدي النهوض الذاتي الفلسطيني، وإخضاعه للرقابة، وعدم السماح لقيادة فلسطينية مستقلة بالظهور على الساحة؛ كحركة فتح التي بدأ الإحساس بوجودها من قِبل الأحزاب والتنظيمات الأخرى، ومن قِبل بعض أجهزة مخابرات بعض الدول العربية؛ فقد ثبت أن الأب المؤسس للمنظمة أحمد الشقيري؛ قد تلقّف بضعة سطور تمخضت عن مؤسسة القمة العربية في كانون ثانٍ (يناير) ١٩٦٤؛ بصدد إحياء الكيان الفلسطيني، كما سبق الإشارة؛ ليؤلّف إطاراً فلسطينياً جامعاً، وكان بروز هذا الإطار معلماً فارقاً بقوة بين ما قبله وما بعده في مسيرة الشعب الفلسطيني؛ وبالمجمل، فقد بات واضحاً؛ بأن جهود الشقيري انصبّت في تصميمه على خلق واجهة نشاط أو كيان من لا شيء؛ لينظّم من خلالها الهجمات ضد إسرائيل[٦٦].

وللإجابة على السؤال السابق لا بد من إلقاء الضوء على الموقفين المصري والأردني بالذات من مسألة إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، ثمَّ بقية المواقف العربية الأخرى؛ فالدور المصري كان الأبرز في الإعداد والعمل لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، ولا نعتقد بأن الشقيري وضع فكرة إنشاء الكيان الفلسطيني موضع التنفيذ، إلاَّ بعد حصوله على مباركةٍ أو ضوءٍ أخضر مصري لتنفيذها.

## موقف مصر من نشأة منظمة التحرير الفلسطينية:

كان للدور المصري في العمل العربي أثر واضح في هذا الاتجاه؛ فأحمد الشقيري نفسه يذكر أن الجمهورية العربية المتحدة كانت راغبة في إنشاء الكيان اليوم قبل الغد[٦٧]؛ فالموقف المصري الداعم لإنشاء هذا الكيان في صيغته التي عرضها الشقيري كان كفيلاً بالحد من تأثير المعارضة التي أبدتها بعض الدول العربية، والتي استمرت في المعارضة حتى بعد قيام المنظمة؛ فالحالة الموضوعية التي كانت قائمة على الساحة الفلسطينية، والخط العربي التحريري التي كانت تنتهجه حكومة عبد الناصر، الداعي إلى دعم قيام كيان فلسطيني مستقل، رداً على ادعاءات إسرائيل وحلفائها بعدم وجود شعب فلسطيني، أتاحا المجال لتجاوز قرار القمة العربية الأول ١٩٦٤، ناهيك عن أن الرئيس عبد الناصر

كان قد وضَّح هدف الدور المصري في إنشاء المنظمة بقوله: "**إن الغرض من إنشاء كيان فلسطيني، هو مواجهة نشاط إسرائيل، لتضييع المشكلة الفلسطينية وإضاعة حقوق شعب فلسطين**"(٦٨).

ويبدو أن الرئيس عبد الناصر قد وجد نفسه في تلك الآونة أمام تحدٍ كبير؛ فهو لم يكن في مقدوره الرفض المبدئي لفكرة ضم فلسطين إلى الجمهورية العربية المتحدة، لكنه كان يشعر في الوقت نفسه؛ بأن هذه الدولة غير قادرة وحدها، وبمعزلٍ عن بقية الدول العربية الأخرى وعن الفلسطينيين أنفسهم، على حمل أعباء معركة التحرير وتحمل تبعات قضية معقدة، لها انعكاسات محلية ودولية كبيرة، ناهيك عن أن عبد الناصر كان يهدف إلى منع الفلسطينيين من القيام بأعمال عسكرية ضد إسرائيل؛ قد تجره إلى مجابهة معها، كانت مصر غير مهيأة لها(٦٩)؛ وللخروج من هذا الوضع الحرج، أقرَّ عبد الناصر مبدأ انضمام فلسطين بعد تحريرها إلى دولة الوحدة، على أن يُترك للفلسطينيين تقرير ذلك عبر هيئاتهم التمثيلية، ولمَّا كانت حكومة الجمهورية العربية المتحدة غير راغبة في إرجاع الهيئة العربية العليا لفلسطين ورئيسها إلى مسرح الأحداث السياسي؛ فقد سارعت في ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٥٨، إلى اتخاذ قرار يقضي بتشكيل مجلسين: تنفيذي وتشريعي في قطاع غزة، يكون للفلسطينيين التمثيل الأكبر فيهما؛ وفي ٣ نيسان (أبريل) أوصى المجلس التشريعي في القطاع بالعمل على ضمان انضمام فلسطين في الوقت المناسب وبالشكل المناسب، إلى الجمهورية العربية المتحدة(٧٠).

إن إبراز الكيان الفلسطيني إذن؛ كان جزءاً من التصور القومي العام للرئيس عبد الناصر، الذي عبّر عنه في خطابٍ ألقاه في الجزائر في ٢ تموز (يوليه) ١٩٦٢، واعتبر فيه أن النضال يجب أن يكون الشعب الفلسطيني في طليعته؛ وأن عليه تعزيز هذه الطليعة بالإمكانيات المادية والعسكرية للجمهورية العربية المتحدة؛ فالمسئولية تقع على الفلسطينيين كطليعة، ولكن لا بد لهم من الاستعداد؛ ويبدو أن توقيت الطرح المصري لمسألة الكيان الفلسطيني، ارتبط بالخلاف الذي نشب بين الحاج أمين الحسيني وعبد الناصر عقب إعلان دولة الوحدة، عندما اقترحت الهيئة العربية العليا الاعتراف بها كممثلة مفوضة للشعب الفلسطيني، وضم فلسطين إلى الجمهورية العربية المتحدة، غير أن عبد الناصر لم يكن يُدخل الهيئة العربية في حساباته، مما أدى إلى مغادرة الحاج الحسيني

"القاهرة"، ومن ثمَّ تقاربه مع الرئيس عبد الكريم قاسم في العراق[٧١]؛ ويبدو أن الرئيس عبد الناصر قد رأى أن الحاج الحسيني قد أصبح جزءٌ من الماضي، ومن الأفضل له التعامل مع قيادة جديدة تكون طوع بنانه.

والجدير بالذكر؛ أن الرئيس عبد الناصر كان في ٢٦ تموز (يوليه) من العام نفسه، قد أكدَّ لوفد المجلس التشريعي الفلسطيني في قطاع غزة، حينما التقى به في القاهرة لتهنئته بالعيد العاشر لثورة تموز (يوليه) المصرية؛ "**بأن ليس لديه خطة لتحرير فلسطين؛ وأن أي زعيم عربي يدّعي لكم غير ذلك؛ إنما يضحك عليكم، ومن يقول لكم إن قضيتكم سهلة إنما يخدعكم؛ لأنها ليست إسرائيل وحدها، بل من وراء إسرائيل**"؛ ويبدو أن الزعيم المصري قد صارح ضيوفه بتلك الحقيقة في لحظة مرارة ممتدة منذ الانفصال بين مصر وسوريا؛ وعلى ما يبدو؛ فإن البعض استغلَّ هذه الكلمات كلٍ حسب مصلحته؛ فهذه الكلمات كانت إشارة البدء بتأسيس الفصائل الفلسطينية، كما استغل حكام "دمشق" الذين عملوا على الانفصال هذه الكلمات لمصلحتهم؛ وكذلك الأردن التي استحدثت إذاعتها برنامجاً ضد عبد الناصر، أسمته "**المتسلل المريب**"، وأخذت تذيعه مرتين يومياً؛ وهكذا وصلت الرسالة إلى كل أبناء الشعب الفلسطيني، كي يأخذوا قضيتهم الوطنية بين أيديهم، وهو: ما دفع الفلسطينيين إلى التطلع لامتلاك هيئة سياسية وطنية خاصة بهم؛ ويبدو أن كلمة عبد الناصر جاءت في لحظة صفاء، ناشئة عن مرارة الانفصال، ولعلَّ هذه الكلمة من أحسن مواقف الرجل إزاء القضية الفلسطينية؛ لأنها عبّرت عن الصدق في التعامل مع الوضع الراهن وقتذاك[٧٢].

لقد جاءت كلمة عبد الناصر لتدشّن التحوّل إلى "**الفلسطنة**" بعمقها العربي؛ إن جاز التعبير؛ فالشارع الفلسطيني كان بطبيعته ناصرياً، وربما خوَّن قبل تلك الكلمة كل من طالب بطليعية للشعب الفلسطيني في تحرير أرضه، علماً بأن تأثيراً أقل بمراحل حققته كلمة العاهل السعودي سعود بن عبد العزيز في عمّال مدينة "الظهران" في آذار (مارس) ١٩٦٢، وجلّهم من الفلسطينيين، وفيها دعاهم العاهل السعودي إلى السير في طريق الجزائر؛ إن هم أرادوا تحرير بلادهم؛ كما أن الرئيس الجزائري أحمد بن بيلا في حزيران (يونيه) من العام نفسه، حثَّ من جانبه الشعب الفلسطيني على الأخذ بصيغة جبهة التحرير الجزائرية في سبيل تحرير بلاده[٧٣].

ومن المعلوم أن صحيفة الجريدة اللبنانية، كانت قد نشرت في آب (أغسطس) ١٩٥٩، خبراً مفاده أن الجمهورية العربية المتحدة تتباحث مع المملكة العربية السعودية حول مشروع إقامة حكومة فلسطينية في المنفى، وتمَّ الاتفاق بينهما على بحث هذا الموضوع في مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية الذي سيُعقد في الدار البيضاء بالمغرب، وإزاء ذلك الموقف أعلن الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم، اقتراحه بتشكيل حكومة فلسطينية في الحال في كانون أول (ديسمبر) ١٩٥٩؛ أي: أن فكرة إنشاء حكومة فلسطينية أو كيان فلسطيني صدرت من الطرفين المصري والسعودي، في خضم الصراع بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق حول الدعوة إلى الوحدة العربية[٧٤]؛ ويبدو أن المملكة العربية السعودية عندما تباحثت مع الجانب المصري في ذلك الشأن؛ لم تكن تعلم بنوايا الرئيس عبد الناصر؛ بتولي أحمد الشقيري زعامة الكيان الفلسطيني الجديد، والإَّ لِما وافقت أصلاً على ميلاد ذلك الكيان.

طرحت حكومة الجمهورية العربية المتحدة على مجلس الجامعة العربية الذي انعقد في "القاهرة": في آذار (مارس) ١٩٥٩، اقتراحاً يدعو إلى تنظيم كيان فلسطيني، والسماح للشعب الفلسطيني بإسماع صوته على الصعيدين القومي والدولي، من خلال ممثليه المنتخبين، كما سبق الإشارة[٧٥].

وفيما بعد، حدّدت لجنة الخبراء التابعة لجامعة الدول العربية في تموز (يوليه) ١٩٦٢، شكلاً للكيان الفلسطيني يقوم على أساس الدعوة إلى مجلس وطني يضم التجمعات الفلسطينية ينبثق عنه جبهة وطنية لقيادة الشعب الفلسطيني، يكون لها اختصاصات عسكرية وسياسية وتنظيمية وإعلامية ومالية، إلاَّ أن معارضة الأردن حالت دون تقدم الجامعة بالمشروع إلى مجلس الجامعة، بالإضافة إلى الخلافات بين بعض الدول العربية[٧٦].

ومن الجدير بالذكر أنه بات معروفاً أن مصر، كانت من أكثر الدول العربية تأييداً لخلق وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وقد دافعت عن ذلك باستمرار، إلى حد أن التُهم وُجهت للرئيس عبد الناصر؛ بأنه أراد التخلي عن القضية الفلسطينية؛ بإيعازه للشقيري لتنفيذ هذه الفكرة، لكي يجد قيادة فلسطينية سلسة طيعة تعمل بتوجيهاته، كما أُتهم الشقيري نفسه بأنه عميل للمخابرات المصرية ولعبد الناصر؛ فقد قيل إن الشقيري كان صاحب

أملاك في مصر ولبنان؛ وبالتالي يغدو أسلس قياداً، حرصاً على ممتلكاته، والواضح أن الشقيري كان يلائم القيادة المصرية التي فضّلت وجود شخصية مطيعة على رأس تلك المنظمة(٧٧)، وكان الشقيري قد اعترف؛ بأنه لولا مصر ولولا عبد الناصر بالذات لِما قامت المنظمة(٧٨).

وحسب ما ذكره فؤاد بنات، أحد شهود العيان على نشأة منظمة التحرير؛ أن: "**العلاقة تبلورت بين الرئيس عبد الناصر والشقيري؛ لمَّا تيقن عبد الناصر وأصبح لديه فكرة؛ أن هناك تنظيمات فلسطينية سرية تعمل من خلفه؛ فأحضر الشقيري، وبدأ يُعدَّ معه لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، في محاولةٍ منه للالتفاف على تلك التنظيمات**"، ولمَّا كان فؤاد بنات في "القاهرة" قُبيل نشأة المنظمة، اتصلَّ بالشقيري وقال له: "**أنا من "غزة"؛ فرحب بي، وذهبت إلى منزله، وتصادف وقتذاك وجود وفد قادم من غزة برئاسة محمود نجم رئيس الغرفة التجارية؛ فذهب الوفد إلى منزل الشقيري، وخلال لقائي بالشقيري نصحته بعدم قبول هذا المنصب؛ لأنه لن يستطيع تدبير الأمور؛ ولأنه لن يستطيع فعل شيء من أجل الفلسطينيين؛ وأن قبول ذلك المنصب يحتاج لشخص قوي**"(٧٩).

ويسترسل قائلاً: "**هنا أذكر للتاريخ؛ أنه عندما دعا الرئيس عبد الناصر لمؤتمر القمة العربية الشهير عام ١٩٦٤، كنت أنا** (أي: فؤاد بنات)**؛ قد كُلفت من قِبل تنظيم جبهة التحرير الفلسطينية الذي يُرمز له بـ (ج. ت. ف)؛ بحمل رسالة الى الرؤساء العرب، تشرح وجهة نظر هذا التنظيم في العمل من أجل فلسطين؛ والمؤسف؛ أنه في ذلك اليوم؛ فإن العديد من السفراء العرب في القاهرة قد رفضوا مجرد مقابلتي، ولكن هنا أسجل التقدير للسفير الجزائري الأخ الأخضر الإبراهيمي، الذي بمجرد أن أخبرته موظفة السفارة؛ أن فلسطينياً يريد مقابلته جاء بنفسه إلى الغرفة الخارجية في السفارة وصافحني، مرحباً بي بحرارة وصحبني إلى مكتبه في الداخل، وسلّمته الرسالة، وبعد أن قرأها، قال لي: سوف تُسلم هذه الرسالة من يدي إلى يد الرئيس أحمد بن بلّا**"(٨٠).

ولمَّا قررت القمة العربية الأولى في كانون ثانٍ (يناير) ١٩٦٤، تكليف الشقيري القيام بجولة بين الدول العربية، للالتقاء بالتجمعات الفلسطينية، اجتمع مع الرئيس عبد الناصر قبل أن يبدأ جولته تلك، وعرض عليه مشروع الكيان الفلسطيني، وواصل الخطة العملية لإنشائه؛ فأعرب عبد الناصر عن تأييده وتشجيعه لجميع الخطوات التي تؤدي إلى قيام

الكيان الفلسطيني[٨١]؛ وتابع الشقيري اتصالاته في "القاهرة" بالمسئولين المصريين؛ فالتقى بوزير الخارجية المصري محمود فوزي، وعرض عليه الخطوط العريضة لمشروع الكيان الفلسطيني، وما يتعلق بجوانبه السياسية والعسكرية والمادية[٨٢]؛ كما أن الوزير المصري استجاب استجابةً كاملة لِما عرضه عليه، خاصة الميثاق القومي والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ فكان الإعلان عن قيام منظمة التحرير تجسيداً لأول رد فعل عربي – فلسطيني على هزيمة عام ١٩٤٨، وكان إنشائها أهم انجاز وطني للشعب الفلسطيني في التاريخ المعاصر[٨٣].

وكانت السلطات المصرية قد سهّلت للشقيري مهمة الاتصال بأهالي قطاع غزة، وأقامت له معسكرات للجيش الفلسطيني، وفوّضته بإعداد قانون التدريب العسكري الإجباري لكل فلسطيني من أبناء غزة، وفرضت ضريبة التحرير على الفلسطينيين، وفي خطوة جريئة من جانب الحكومة المصرية، عزَّزت من جانب الشقيري؛ فقد أذنت لأول مرة لمندوب فلسطين في الجامعة العربية؛ بالتحدث داخل قطاع غزة؛ فوضعته بذلك في موضع المرجع السياسي الأعلى للفلسطينيين هناك، ثمَّ قامت الحكومة المصرية بإجراء بعض التغيرات داخل قطاع غزة لمواكبة التطورات الفلسطينية الجديدة ، وكانت تستهدف من وراء ذلك إبراز الكيان الفلسطيني لتدعيم منظمة التحرير؛ فخصصت مبالغ أكبر لمساعدة ميزانية قطاع غزة، وقدمت مزيداً من التسهيلات للتجار، وشجعت عمليات التصدير والاستيراد، وأعطت متنفساً للعمل النقابي داخل قطاع غزة؛ وقد عكست هذه الإجراءات السياسية والإدارية والدستورية المصرية التصور المصري للمنظمة ودورها في قطاع غزة، وساعدها في ذلك نظرة المنظمة نفسها إلى الإدارة المصرية ودورها الذي لم يختلف عن تصور الإدارة المصرية لهذا الدور[٨٤].

وكانت رؤية الرئيس عبد الناصر لمنظمة التحرير تمثل دعماً لها؛ باعتبارها في رأيه نتيجة هامة من نتائج العمل العربي الموحد، في مواجهة قوى الاستعمار والصهيونية التي كانت تعتقد أن تصفية شعب فلسطين هي الطريق نحو تصفية قضيته، إلاَّ أن نشأة منظمة التحرير أتى ليثبت عجز تلك القوى عن تصفية الشعب الفلسطيني، ومن خلال منظمة التحرير أصبح ممكناً إحياء وجود شعب فلسطين، وفي ذلك إحياءً للقضية كلها[٨٥].

والحقيقة أن علاقة الرئيس عبد الناصر بالشقيري كانت وثيقة، حيث كانا يلتقيان

باستمرار ودون رسميات في منزل الزعيم المصري، وكانا يتشاوران حول وضع منظمة التحرير، والمشاكل التي تواجهها، كما كان للشقيري قنوات اتصال مفتوحة مع السلطات المصرية؛ ومع ذلك حاول الشقيري إقامة علاقات متساوية ومتوازية مع بقية المسئولين العرب(٨٦).

وكان التنسيق واضحاً ومستمراً بين الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وبين الحكومة المصرية؛ فالشقيري أدرك الدور القيادي لمصر في الساحة العربية؛ لأنه بدون الرضا والدعم لن يستطيع التحرك والوصول إلى هدفه، ومهما كانت كفاءة الشقيري ونشاطاته؛ فإن المنظمة الوليدة خارج إطار الإمكانيات المصرية، تظل عاجزة عن قيادة المركب الفلسطيني إلى شاطئ الأمان؛ وفي المقابل، كانت مصر بحاجة إلى مؤسسةٍ فلسطينية، تكون رديفاً لها في الساحة العربية؛ باعتبار أن القضية الفلسطينية هي محور التحالفات والخلافات العربية؛ وباعتبار أن الطرف العربي المؤثر فلسطينياً، هو: بالتالي؛ الأقوى عربياً؛ ويبدو أن ذلك هو: الذي أهّل الشقيري للقيام بخطواته العملية وبسرعة في الإعداد للكيان الفلسطيني وبنائه، وإظهاره إلى الوجود حتى قبل أن يحظى بالشرعية العربية الرسمية الممثلة بمؤتمر القمة العربية عام ١٩٦٤؛ ولذلك كله؛ فإن الحكومة المصرية كانت هي المبادرة لطرح فكرة إنشاء كيان فلسطيني مستقل على مجلس الجامعة العربية في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٩، ليكون المرجع الرئيسي في الشؤون الفلسطينية، وإذا كانت الجهود المصرية لم تستطع تجاوز الخلافات العربية، وإظهار هيمنة الفكرة في أُطر الجامعة العربية، غير أنها بقيت تتابعها باستمرار، وتحاور بها مختلف الأطراف العربية، إلى أن أُقرت مبدئياً في اجتماع مجلس الجامعة عام ١٩٦٣(٨٧).

وعلى الرغم من العلاقات الخاصة والمميزة التي ربطت المنظمة بالسلطات المصرية؛ فإن عدة قضايا أثرت على تلك العلاقات؛ وإن لم تؤدِ إلى الإساءة إليها، مثال ذلك: تخلّف مصر عن التزاماتها المالية للمنظمة ولجيش التحرير، وكذلك رفض مصر السماح لإذاعة المنظمة من البث من خلال الإذاعة المصرية دون دفع مائة وخمسين ألف جنيه إسترليني، إلاَّ أن سوء التفاهم الذي أثّر على العلاقات الودية بين الطرفين، ووصل إلى درجة رفض معها عبد الناصر استقبال الشقيري، وكان ذلك بسبب الزيارة التي قام بها الأخير إلى بكين العاصمة الصينية، واتفاقه مع القادة الصينيين على صفقة أسلحة صينية لجيش التحرير في

قطاع غزة، يتم تفريغها في ميناء "الإسكندرية" المصري، دون إشعار المسئولين المصريين بذلك من قبل، ونجم عن تلك الحادثة عشية انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عام ١٩٦٥، انعكاسات سلبية على الموقف المصري ليس من الشقيري فحسب، بل ومن منظمة التحرير أيضاً، عندما أعلنت رئاسة الجمهورية المصرية؛ بأن الوزير كمال الدين رفعت سوف يحضر حفل افتتاح المجلس نيابة عن الرئيس عبد الناصر، بعدما سرت إشاعات بأن مقاطعة عبد الناصر للمجلس الوطني، كان بسبب مواقف الشقيري؛ مما دعا الأخير للتفكير بتقديم استقالته من منصبه؛ لوضع حدٍ لهذه الشائعات، قائلاً: "**إن تأييد "القاهرة" هو عندي أثمن من بقائي رئيساً للمنظمة**"، غير أنه وقبل انعقاد المجلس بساعة واحدة، قرر عبد الناصر حضور المؤتمر، حتى لا يزيد ويعمّق من الخلافات الفلسطينية، ومع ذلك استمر عبد الناصر على موقفه بمقاطعة الشقيري لبعض الوقت(٨٨).

ويبدو أن ثمة أسباب دفعت الرئيس عبد الناصر لتوتير علاقته بالشقيري، منها:

١ - اعتقاد عبد الناصر؛ أن النجاح الذي سيحققه الشقيري من زيارته للصين، سيكون على الصعيد السياسي وليس العسكري؛ لأن أرض المعركة لم تتهيأ بعد.

٢ – أن النجاح الذي حققه الشقيري في الصين سيزعج الاتحاد السوفيتي، وعبد الناصر كان يعتبر الأخيرة أهم في موازين القوى العالمية من الصين، كما أن "موسكو" كانت أكثر فائدة من "بكين" بالنسبة لمصر.

٣ – أن شحن الأسلحة الصينية إلى ميناء "الإسكندرية"، دون استئذان سابق من عبد الناصر يعتبر بمثابة تجاوز للحدود وتعدٍّ على سيادة مصر(٨٩).

وحسب ما يقوله غازي الصوراني؛ فإن: "**مواقف منظمة التحرير الفلسطينية قبل هزيمة حزيران** (يونيه) **١٩٦٧، كانت مطابقة بصورة شبه كلية للسياسات العربية عموماً؛ ولسياسات مصر عبد الناصر بوجهٍ خاص، وهي سياسات لم تخطط أو تسعى جدياً إلى تحرير فلسطين وإزالة إسرائيل؛ وبالتالي؛ فإن من غير المنطقي أو الموضوعي الحديث عن سياسات أو برامج خاصة بالشقيري أثناء توليه لرئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة؛ فقد كان مدركاً لافتقار السياسات العربية لأي خطة عسكرية لتحرير فلسطين، لكنه رغم ذلك استطاع أن يشتق – بالمعنى الانفعالي الشعبوي – طريقاً إلى عواطف الشعب الفلسطيني (في قطاع غزة خصوصاً) عبر شعارات ثورية كبيرة، لم**

**تتجاوز من حيث قيمتها الفعلية لحظة النطق بها في هذا الاحتفال الجماهيري أو ذاك، وكان صاحبها الشقيري أول من يدرك حقيقة خطابه أو شعاراته، لكنه كان وطنياً "مهووساً" بالشعارات"**[٩٠].

وإن كنا نتفق مع الأستاذ غازي الصوراني؛ بأن السياسات العربية ومنها سياسة الرئيس عبد الناصر لم تخطط أو تسعى جدياً لتحرير فلسطين كما هو مطلوب منها، إلاَّ أن الشقيري وعلى الرغم من قدراته الخطابية، لم يستغل عواطف شعبه خصوصاً في قطاع غزة، لإنشاء الكيان الفلسطيني، وإلاَّ فإن الشقيري يكون بذلك متهماً بإنشاء كيان يتعارض مع مصالح وطموحات شعبه بالتحرر واسترداد أرضه.

وفيما يخص علاقة الشقيري بمصر عبد الناصر؛ فلقد أمضى الشقيري حياته، وهو: يعمل بوضوحٍ دون لفٍ أو دوران، ودون مناورات أو خداع، كان يؤكد؛ بأن الصلح مع اسرائيل من المستحيلات؛ لأن اسرائيل تطمع في الحصول على حقوق يجب أن لا نتنازل عنها أو التفريط بها، وهذا الوضوح خلق له الكثير من العداوات والأعداء؛ وبالرغم من إيمانه المطلق بصدق انتماء عبد الناصر لقضايا أمته، إلاَّ أنه أحرجه ذات يوم عندما سأله عما لديه من وسائل لتحرير فلسطين بعد أن تكشفت الضغوطات الأمريكية والأوروبية على بعض الدول العربية؛ فأجابه عبد الناصر غاضباً: "**ليس لدي أيُّ برنامج لكي أستعيد به فلسطين**"، ولكن الشقيري الذي لم يرحم أحداً من أجل فلسطين قال له محتداً: "**يا سيادة الرئيس إننا لم نعد نخاف من انعدام البرنامج لإنقاذ ما ضاع، بقدر ما أصبحنا نخشى وجود برامج لضياع ما تبقى في أيدينا!**"؛ ولذلك كان الشقيري يردد دوماً وباستمرار: "**بدلاً من أن نظل نُبدي مخاوفنا من شعار إسرائيل "من النيل إلى الفرات هذا وطن اسرائيل"، علينا أن يكون الرد هو: "إقامة دولة الوحدة من النيل إلى الفرات**"[٩١].

## موقف الأردن من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية:

ولمَّا كانت جامعة الدول العربية قد رفضت في ١٣ نيسان (أبريل) ١٩٥٠، قرارات مؤتمر أريحا وقرارات البرلمان الأردني، والإجراءات الأردنية المؤسَّسة عليهما؛ فيما يخص ضم الضفة الغربية لإمارة شرق الأردن؛ فقد أُنذرت الأردن بالطرد من عضوية الجامعة العربية، ورغم المحاولات التي جرت لثني الأردن عن إجراءاته السياسية والإدارية المنافية للأسس التي دخلت الجيوش العربية فلسطين بموجبها، غير أن جميع

هذه المحاولات باءت بالفشل، إلى أن توصلت اللجنة السياسية للجامعة العربية في ١٢ حزيران (يونيه) من العام نفسه، إلى صيغة توافقية مقبولة، أبقت الضفة الغربية بمقتضاها وديعة لدى المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك إلى حين إيجاد تسوية نهائية للقضية الفلسطينية، غير أن الأردن لم يلتزم بمضمون هذه الصيغة؛ وإنما أمعن في توجهه الهادف إلى ضم الضفة الغربية؛ وذلك بانتهاج سياسات وإطلاق مبادرات، تكرّس وحدة الضفتين في إطار المملكة الجديدة(٩٢).

وحتى عام ١٩٦٢، لم تكن سيطرة الأردن على الضفة الغربية، تسمح بإقامة حكم وطني فلسطيني؛ فالأردن آنذاك كان حريصاً على توطيد نفوذه في الضفة الغربية، بعد أن ارتفع الحديث في الجامعة العربية؛ بإيعازٍ وتأثيرٍ مصري ظاهرين، عن الكيان الفلسطيني، ولكي يقطع النظام الرسمي الأردني الطريق أمام أي تفكير بالكيان قد يؤدي إلى سلخ الضفة الغربية عن مملكته، حرص الملك حسين على أن يتضمن كتاب تكليف وصفي التل بتشكيل الوزارة في مطلع عام ١٩٦٢، نصاً يقول: "**نحن نعتقد أن أية فكرة تستهدف انتزاع الأخ الفلسطيني من أحضان أسرته الأردنية، من غير التوصّل إلى حل عادل للقضية بمجموعها، هي فكرة بعيدة عن خدمة الحق العربي في فلسطين واسترداده**"(٩٣).

ولمَّا انعقد مؤتمر القمة العربية الأول في القاهرة في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤، ورفض الملك حسين أن يشير البيان الختامي للقمة إلى الكيان الفلسطيني، استدرك الشقيري ماذا تعني الممانعة الأردنية؛ فسارع إلى إلقاء خطاب أمام الملوك والرؤساء، وجه فيه حديثه إلى العاهل الأردني قائلاً: "**أريد أن يكون واضحاً لسيدنا** (أي: الملك حسين)؛ **أن الكيان الفلسطيني ليس حكومة، ولا يمارس سيادة، ولا يهدف إلى سلخ الضفة الغربية عن الكيان الأردني؛ وإنما هو: تنظيم للشعب الفلسطيني، يتعاون مع جميع الدول العربية، ويهدف إلى تعبئة طاقات الشعب الفلسطيني عسكرياً وسياسياً وإعلامياً في معركة فلسطين**"(٩٤).

واستدراكاً للموقف المصري بالتنسيق مع الموقف الأردني، وحسب ما ذكره إميل توما؛ فإن عبد الناصر نسّق مسبقاً مع العاهل الأردني الملك حسين في أمر اختيار الشقيري لإنشاء الكيان الفلسطيني، بعد أن اقتنع بضرورة إنشاء هذا الكيان، وباستعداد العاهل الأردني على التعاون معه في سبيل تحقيق هذا الهدف، بعد أن اقتنع الملك حسين

بدوره بأهمية ذلك لاعتبارات أردنية، علماً بأن منطلقات الطرفين تباينت أحياناً والتقت أحياناً أخرى؛ فعبد الناصر قائد حركة التحرر القومي العربية، والرئيس المعادي للإمبريالية، أراد بتأييده للكيان الفلسطيني، أن يساعد على إقامة رديف منظم يعرب عن تطلعات الشعب العربي الفلسطيني، ويلبي رغبته في بعث حركته القومية، ويقدّر نضاله الوطني في إطار الإستراتيجية القومية العامة التي اختطها لحركته، أما الملك حسين فقد أدرك؛ أن معارضته إقامة الكيان الفلسطيني في ظروف نشوء التنظيمات الفلسطينية، ومناخ اليقظة القومية الفلسطينية، ومساندة الدول العربية؛ وكذلك مظاهر ضعف الأردن ككيان، سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي للأردن، حيث تعيش أكثرية الشعب الفلسطيني في وطنها في الضفة الغربية، وحيث أصبح الفلسطينيون يمثلون الأكثرية أيضاً في الضفة الشرقية؛ لذا اعتقد الملك حسين؛ أن بإمكانه احتواء الكيان الجديد، إذا قام تحت رعايته، وتعاون في سبيل ذلك مع الرئيس عبد الناصر(٩٥).

وكان الملك حسين قد حدّد موقف بلاده من الكيان الفلسطيني، عندما أعلن أن هذا الكيان لن يمسّ في لحظة من اللحظات وحدة الأسرة الأردنية الواحدة بسوءٍ قليل كان أم كثير؛ وأن الأردن بضفتيه هو قاعدة الانطلاق لتحرير فلسطين(٩٦)، لكن في المجمل كان الموقف الأردني مُحرَجاً ومُحرِجاً في آنٍ واحد؛ لأن في ذلك ما قد يؤدي إلى انسلاخ الضفة الغربية وتجزئة المملكة الأردنية(٩٧).

ويتضح مما سبق ذكره؛ أن العاهل الأردني ما كان ليوافق على الاشتراك في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الفلسطيني الأول في "القدس"، إلاَّ بعد أن أخذ تعهداً صريحاً؛ بأن وحدة الأردن لن تتعرض للخطر من جهة، والتجزئة من جهة أخرى.

والحقيقة فإن الأردن لم يكن في وضع يسمح له بأن يتخذ موقفاً معارضاً بشدة لنشأة منظمة التحرير الفلسطينية؛ لأن الأخيرة في ذاك الوقت كان هدفها هو: تحرير ما هو محتل من أرض فلسطين؛ بينما الضفة الغربية لم تكن محتلة من جانب إسرائيل من جهة، ومن جهةٍ ثانية لم يكن شعار أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني قد طُرح بعد، ومن جهةٍ ثالثة كانت الحركة الوطنية في الأردن لا تقف ضد نشأة المنظمة(٩٨).

وعلى الرغم من أن الروابط التي تربط بين الشعبين الفلسطيني والأردني، تُعتبر من

أوثق الروابط التي تربط بين الشعوب العربية؛ فإن العلاقات بين منظمة التحرير والسلطات الأردنية كانت أكثر العلاقات توتراً وصداماً منذ نشأة المنظمة؛ فالأردن كان صريحاً منذ اللحظة الأولى في موقفه من فكرة قيام الكيان الفلسطيني المستقل؛ فوقف موقف المعارض لذلك الكيان، معتبراً أن ذلك سيؤثر على السيادة الأردنية؛ نظراً للأكثرية الفلسطينية السكانية في الأردن، وامتداد سلطته حينئذٍ على الضفة الغربية؛ لذا نظر الملك حسين للشقيري ومنظمته بشكٍ عميق(٩٩).

وعندما انعقد المؤتمر الفلسطيني الأول في "القدس" في ٢٨ آيار (مايو) ١٩٦٤، كان النظام الرسمي الأردني قد فرض من قبل عدة قيود؛ وإن شئنا الدقة شروط لإنجاح المؤتمر: **الأول**: أنه فرض عدداً كبيراً من الموالين له على المؤتمر، و**الثاني**: أنه منع عدداً كبيراً من أعضاء المؤتمر أو المرشحين لعضويته من الوصول إلى مكان المؤتمر، كما ولاحق في الوقت نفسه أولئك الذين لا يؤيدونه من أعضاء المؤتمر حتى بعد بدء أعماله، و**الثالث**: اشتراط الملك حسين شرطين لحضور افتتاح المؤتمر، **إحداهما**: تنازل منظمة التحرير الفلسطينية (الكيان الجديد) عن فكرة تنظيم الفلسطينيين وتسليحهم في الأردن، **والآخر**: أن ينص خطاب الشقيري الافتتاحي والميثاق الوطني على أن المنظمة ليست لها أهداف في الضفة الغربية، وقد وافق الشقيري على الالتزام بذلك، وتجنباً لتصعيد الخلاف بين الشقيري والأردن، سعى الأول إلى دعوة العاهل الأردني للإشراف بنفسه على افتتاح مؤتمر القدس، بناءً على نصيحة من الرئيس عبد الناصر(١٠٠).

وكان الخطاب الذي ألقاه الملك حسين في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر مبهماً، لا توجد به خطوط عامة يمكن الالتقاء عندها، بل تركّز فقط ودون تحديد على أن قضية فلسطين لم تعد قضية العرب المقدسة الأولى فحسب، وإنما هي قضية الحياة بشرف وكرامة؛ وقد تجنَّب الخطاب الذي ألقاه العاهل الأردني ذكر منظمة التحرير، ووجه كلامه للحاضرين مستخدماً عبارات من نوع: "**أيها الإخوة المواطنون**" و"**يا أبناء فلسطين الأُبـاة**"، ولم يسمِّ العاهل الأردني المؤتمر مرة واحدة باسمه الرسمي، أو بوصفه المؤتمر الفلسطيني الأول، وكلما تحدث عنه استعمل عبارات من نوع: "**مؤتمركم العتيد**" أو "**هذا اللقاء الكبير**" أو "**المؤتمر التاريخي**"، ولم يصفه مرة واحدة ولو مجرد وصف؛ بأنه **فلسطيني**(١٠١)، ولا شك أن إنشاء منظمة التحرير قد وضع الملك حسين في حيرة، ولكن طالما أن هدف

المنظمة المعلن هو: تحرير الأرض المحتلة حينذاك؛ فلم يكن بوسعه أن يشذّ عن الإجماع العربي ويرفض الاعتراف بها[١٠٢].

وبالمجمل؛ فإن المرء لا يندهش كثيراً من الموقف الرسمي الأردني من مسألة موافقته على نشأة منظمة التحرير؛ وذلك لسببين اثنين: **أولهما**: أن المصلحة العليا للنظام اقتضت من المسئولين الأردنيين التردد بعض الوقت، قبل الموافقة النهائية على عملية الإنشاء، ريثما تحصل الأردن على الضمانات اللازمة لصيانة كيانها دون اجتزاء جزء منه؛ وإن كان لا حق له به، و**ثانيهما**: أن السلطات الأردنية أُرغمت على قبول فكرة إنشاء الكيان الفلسطيني على مضض، ولو كان الأمر بيدها لِما قبلت به بأي شكل من الأشكال أساساً.

ولمَّا كانت السياسة الأردنية قد وقفت ضد قيام حكومة عموم فلسطين في الخمسينات، وفي مناخ عربي معين أحاط بذلك الموقف، انتهى الأمر بعده إلى تجميد الحكومة بعد زوال مساندتها من بقية الدول العربية الفاعلة، التي أيدتها عند بداياتها كمصر وسوريا، لكن هذا السيناريو لم يتكرر بكل مشاهده في الستينات، بعدما خاب مسعى السياسة الأردنية لإحباط قيام المنظمة؛ بفعل ثبات موقف بقية الدول من تلك الخطوة، في مناخ عربي مختلف[١٠٣].

ولمَّا كان الأردن كذلك قد قبِل إنشاء منظمة التحرير على مضض، كما أسلفنا؛ فإن النظام الأردني في الفترة التي شهدت ولادة المنظمة، قد قاد زمام صراعه ضد المنظمة، تحت شعار "**الأردن بلد الحشد ومنطلق التحرير**"؛ للحيلولة دون خطر ازدواجية الولاء السياسي للفلسطينيين في الأردن، والحد من تطلعاتهم إلى بلورة ذاتهم الخاصة؛ لذلك فإن علاقته بالكيان الجديد سرعان ما توتّرت، وكانت البداية خلال النصف الثاني من عام ١٩٦٥، بسبب المباحثات المباشرة التي ضمت الشقيري بالمسئولين الأردنيين، والتي انصبت في مجملها على مطالبة المنظمة للأردن بتنفيذ قرارات القمة العربية، فيما يتعلق بجيش التحرير الفلسطيني، وفرض ضريبة التحرير على الفلسطينيين المقيمين في الأردن لصالح المنظمة، وكان مما سرَّع بتوتر علاقات الأردن بمنظمة التحرير، ما صرَّح به الشقيري بعد شهرين فقط من تأسيس المنظمة؛ بأن المملكة الأردنية بشقيها: **شرق الأردن وغربها**، كانت جزءاً من فلسطين ويجب أن تعود للفلسطينيين[١٠٤].

وحاول الشقيري أن يُلطّف من غلواء تصريحه السابق، وفي محاولة فريدة من نوعها؛

لاختراق الموقف الأردني الجامد إزاء فلسطينية مواطنيه؛ أعلن في مؤتمر صحفي عقده في "عمّان"؛ أنه اختار عدداً من السكان الأردنيين من أصل شرق الأردن كأعضاء في المنظمة، مثل "نجيب أرشيدات" نقيب المحامين الأردنيين لعضوية اللجنة التنفيذية، و"علي الحياري" رئيس الأركان الأردني السابق، مديراً عاماً للدائرة العسكرية للمنظمة، كما أعلن أن مقر الدائرة العسكرية سيكون في "القدس"؛ ومع ذلك؛ فقد هاجم الملك حسين ووصفي التل رئيس الوزراء تلك الخطوة، واعتبروها مؤامرة من جانب الشقيري؛ الهدف منها ابتلاع الشخصية الأردنية؛ وبالتالي سيصبح الأردن دولة فلسطينية؛ لأن أكثرية الأردن من الفلسطينيين(١٠٥).

وعادت إشكالية من يمثّل الفلسطينيين تبرز مرة ثانية، وتميّزت تلك المرة بحساسية شديدة، خصوصاً بالنسبة للأردن؛ فاضطر الشقيري لطمأنة الملك حسين مراراً؛ مؤكداً له أن تركيز منظمة التحرير سيتركز على تحرير الأرض الفلسطينية غرب الضفة الغربية (أي: فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨)؛ ومع ذلك؛ فإن تجنيد الفلسطينيين في الضفة الغربية لقي معارضة شديدة في الأردن؛ مما أدّى إلى توتر العلاقات وتبادل الاتهامات منذ عام ١٩٦٦؛ الأمر الذي اعاق عملية تعبئة وتنظيم الفلسطينيين غربي الأردن وشرقه(١٠٦).

وفي ١٤ حزيران (يونيه) ١٩٦٦، أخذت وتيرة الخلافات بين الطرفين في التعاظم، بعدما هاجم العاهل الأردني حسين، الشقيري لأول مرة بقوله: "**إن قضية فلسطين هي قضية الأردن، ولا يجوز لفئات تدعي العمل الفلسطيني تفريق وحدة البلد؛ وإن الحملات التي يوجهها لنا الشقيري لا يمكن أن تُفسر، إلاَّ على أنها تستهدف ضعضعة الأوضاع في الأردن، وتمزيق شمل الأسرة الواحدة، التي هي قلب التنظيم العربي من أجل فلسطين، وهي: بالتالي لا يمكن أن تُفسّر بغير كونها خدمة كبرى للصهيونية وأهدافها**"(١٠٧)، ثمَّ شرح الملك حسين بعد ذلك وفي مناسبة أخرى، سبب ممانعات حكومته لتنفيذ مطالب منظمة التحرير بقوله: "**إن واقع الأردن البشري والجغرافي، قد انصهر انصهاراً كاملاً في القضية الفلسطينية منذ النكبة**"(١٠٨).

غير أن مراسيم الطلاق بين النظام الأردني ومنظمة التحرير، كانت قد وصلت إلى مراحلها النهائية، عندما أعلن وصفي التل رئيس الحكومة الأردنية في مؤتمرٍ صحفي في "عمّان" في ٤ تموز (يوليه) ١٩٦٦، "**أن الحملات الموجهة ضد الأردن تستهدف تصفية**

**القضية الفلسطينية؛ لأن الأردن يشكّل القاعدة الرئيسية للحشد والانطلاق في معركة التحرير، ويقوم بهذه الحملات الحزبيون المخربون، أصحاب المبادئ الهدامة الدخيلة التي تعمل لتحقيق الصلح مع إسرائيل؛ وأن الشقيري رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، يسير لتنفيذ هذا المخطط**". وتابع التل قائلاً: "**إن مصلحة الأردن وقضية فلسطين أوجبت قطع الطريق على الشقيري، والضرب بيد من حديد على خطته التهريجية**"، ثمَّ وصل التل إلى باب القصيد من هذه الحملة الشعواء على المنظمة وزعيمها، عندما ألحَّ على المطالبة بتحديد مفهوم الكيان الفلسطيني وصلاحياته، عبر الرجوع إلى مؤتمرات القمة[١٠٩].

وفي ١٢ تموز (يوليه) من العام نفسه، أعلن الشقيري في مقابلة مع مجلة روز اليوسف الأسبوعية المصرية؛ بأن "**موقف الملك حسين من المنظمة، لم يكن مفاجأة؛ فمنذ مؤتمرات القمة وهو يتحايل ويناور للهروب من تنفيذ القرارات التي أجمع عليها الملوك والرؤساء العرب، والخاصة بإبراز الكيان الفلسطيني سياسياً وتنظيمياً وماليا وعسكرياً، وكنا واثقين منذ البداية؛ أنه لن يستطيع الخروج عن طاعة الدول الاستعمارية التي خلقت إسرائيل، وكانت خطة المنظمة أن تسير معه إلى آخر الشوط لتكشفه أمام الشعب العربي وتُعري موقفه**"[١١٠]؛ وبذلك تمّت القطيعة رسمياً بين الأردن والمنظمة في ١٧ تموز (يوليه) ١٩٦٦، وأغلقت الحكومة الأردنية المقر الرئيسي للمنظمة في "القدس"؛ فنقلت اللجنة التنفيذية مقر المنظمة وجميع دوائرها إلى "القاهرة" بصورة مؤقتة[١١١].

وكانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والتي انعقدت في "دمشق" في الفترة من ١٦ – ١٨ تموز (يوليه) من العام نفسه، قد أصدرت بياناً قللت فيه من الإجراء الأردني؛ ومما جاء فيه:

١- أن موقف الملك حسين يؤدي إلى هدر القضية الفلسطينية، ويعتبر توطئة لتصفيتها.
٢- المواجهة الحاسمة التي جابه بها أحمد الشقيري رئيس اللجنة التنفيذية، موقف ملك الأردن، لم تكن إلاَّ تعبيراً صادقاً عن غضب شعب فلسطين واستنكار الأمة العربية.
٣- لا يضير المنظمة أن يرفض الملك حسين التعامل معها؛ لأن الأمة العربية بأسرها

معها والشعوب الصديقة تقف إلى جانبها[١١٢].

والواضح أن النظام الرسمي الأردني - حسب نمر المصري رئيس الدائرة السياسية لأول لجنة تنفيذية للمنظمة - كبّل منظمة التحرير سياسياً وعسكرياً، ولم يسمح لها بحرية الحركة، فضلاً عن إثارة العقبات أمامها، ومحاصرتها وعرقلة اتصالها بالجماهير الفلسطينية[١١٣].

ومما يُحسب للشقيري؛ أنه رغم حالة العداء الصريح التي يكنّها للنظام الرسمي الأردني؛ فقد شكّل إيمانه القومي العميق مانعاً دون وقوعه في خطيئة المساس بوحدة الضفتين، أو الانجرار إلى موقف إقليمي فلسطيني؛ باستحالة أن تقوم في الضفة الغربية دولة تمتلك مقومات الحياة، وأن كل ما يمكن إقامته دولة ممسوخة على حد تعبيره؛ ففي خطابٍ له في صيف عام ١٩٦٦، قال: "**نحن لسنا طلاب حكم ولكننا طلاب تحرير ... فليعلم الملك حسين أننا لا نريد أن نقيم دولة في الضفة الغربية، ولكننا نريد أن نتعاون معه على إقامة قاعدة انطلاق، قاعدة وثوب وتحرير، ولقد قلت للملك حسين قبل عام مضى، وكنَّا جمعاً كبيراً في قصر رغدان: لو كنت أرى خيراً في دولة فلسطينية في الضفة الغربية؛ لأعلنتها من قصر رغدان ..؛ فليس للملك حسين أن يخشى أن نسلخ الضفة الغربية لنقيم فيها دولة ممسوخة .. نحن منظمة وحدوية لا تعمل للتجزئة والانفصال**"[١١٤]

وتوالت في صورة دراماتيكية حملة الاتهامات المتبادلة بين الملك حسين والشقيري؛ مما دفع الحكومة الأردنية لإرسال كتاب إلى الدول العربية، يتضمن اقتراحاً بحل منظمة التحرير، لأنها أصبحت حسب رأيه أداة بيد الشيوعية العالمية، وطالب بتشكيل منظمة أخرى وفق أسس جديدة، وفيما بعد رفضت السلطات الأردنية التعامل مع المنظمة بشكلها الحالي، وقالت أن لها تحفظات على شخص الشقيري نفسه، وبسبب التأييد المصري للشقيري ضد الأردن، انتقد رئيس الوزراء الأردني وصفي التل الرئيس عبد الناصر، واتهمه بعقد معاهدة "**جنتلمان**" مع "بن جوريون"، أنهت الوجود العسكري المصري في "سيناء"، وساءت العلاقات بين الأردن وبعض الدول العربية، خاصة مصر وسوريا والعراق بسبب موقفه من المنظمة، إلاَّ أن تلك العلاقات عادت للتحسن بعد الزيارة التي قام بها العاهل الأردني "للقاهرة" عام ١٩٦٧، وتوقيعه اتفاقية التعاون المشترك مع مصر؛

مما أدى إلى توسط عبد الناصر بين الشقيري وحسين، وكان فيما بعد لهزيمة حزيران (يونيه) ١٩٦٧، الأثر السيئ في تجدد الخلافات؛ فخلال مؤتمر القمة العربية الرابع في "الخرطوم"، انتقد الأردن العمل الفدائي الفلسطيني بعد الحرب، بحجة أنه يعطي العدو المبرر للقيام بمزيد من أعمال البطش والإرهاب(١١٥).

**موقف العراق من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية:**

وفيما يخص الموقف العراقي من مسألة إنشاء الكيان الفلسطيني؛ ففي عام ١٩٦٣، كانت الظروف العربية مواتية لإقامة التنظيم القومي الفلسطيني؛ فقد حدث انقلابان قام بهما حزب البعث العربي الاشتراكي في كل من العراق في ٨ شباط (فبراير)، وسوريا في ٨ آذار (مارس) من العام نفسه، وما ترتب على ذلك من إبرام اتفاق بين مصر وسوريا والعراق على إقامة اتحاد فيدرالي بينهم، عُرف بميثاق ١٧ نيسان (أبريل)، غير أن الرئيس المصري عبد الناصر ألغى هذا الاتفاق بعد اتهامه للبعثيين في العراق وسوريا بانتهاج سياسة لا وحدوية ولا اشتراكية ولا ديمقراطية؛ فانفتح باب المزايدات على مصراعيه بين رؤساء بعض الدول العربية حول القضية الفلسطينية، من أجل الفوز بأكبر قدر ممكن من الشعبية، وربح المزيد من الرصيد القومي في ميزان الصراعات فيما بينها، ومن هنا طرحت الحكومة العراقية، بعد إلغاء ميثاق الاتحاد الفيدرالي، مشروعاً لإبراز الكيان الفلسطيني، كان بمثابة اقتراح لإقامة حكومة فلسطينية(١١٦).

ومما جاء في المشروع العراقي؛ أن يتم تقسيم الفلسطينيين المقيمين في كل من قطاع غزة والضفة الغربية وسوريا ولبنان والعراق، وحيث يتوفر عدد كافٍ من الفلسطينيين إلى دوائر انتخابية، تنتخب كل منها ممثلاً عنها، كما ويجتمع الممثلون أو النواب في مجلس وطني، وينتخبون حكومة وطنية، ثمَّ يضعون خطة لعمل هذه الحكومة من أجل تحرير فلسطين. ونصَّ المشروع كذلك على أن هذه الحكومة، ستقيم علاقات مع كافة الأقطار العربية والدول الصديقة، وتتولى الدعوة للقضية وتمثل فلسطين في المؤتمرات الدولية، وتؤلف جيش التحرير الفلسطيني، وعلى كل الحكومات العربية أن تقدم بما تتعهد به من المساعدة، وأن يكون مقر حكومة فلسطين في أي قُطر عربي تراه مناسباً(١١٧).

غير أن الرئيس المصري عبد الناصر، على ما يبدو لم يقبل بالمشروع العراقي؛ لأن استيلاء عبد الكريم قاسم على مقاليد الأمور في العراق، وانحرافه بالحكم في اتجاه مضاد لقيادة عبد الناصر، وتكتّل الشيوعيين خلفه، خلق معركة جانبية ومشاحنات ومزايدات بين "القاهرة" و"بغداد"؛ وبالتالي دخل موضوع الكيان الفلسطيني في المزاد[١١٨]؛ فقال عبد الناصر في عيد الثورة المصرية الحادي عشر: "**الوحدة هي أملنا لحماية الوطن العربي، الوحدة العربية هي أملنا في تحرير فلسطين، وفي عودة حقوق شعب فلسطين إلى شعب فلسطين**"، وأضاف قائلاً: "**إن المسألة ليست كلاماً، أي: نقول تحرير فلسطين على الورق؛ فليست هناك خطة لتحرير فلسطين**"[١١٩].

والواقع أن ما قاله الرئيس عبد الناصر، يعبّر صراحةً عن مدى اللامبالاة العربية من القضية الفلسطينية، التي طفت على السطح العربي؛ فقد كان هم الأنظمة الثورية العربية الجديدة الحاكمة، هو: كسب مواقف شعبية ترسخ بقاءها على سدة الحكم ليس إلاَّ؛ لذلك صدق الزعيم المصري ووضع أصبعه على مكمن الخطورة التي تتعرّض لها القضية الفلسطينية، وتصفيتها عربياً؛ بأن تلك الأنظمة لا تحاول أن تحرر فلسطين فعلياً وعملياً، إلاَّ من خلال إصدار البيانات التي أضرّت القضية، ولم تقدم شيئاً ملموساً على أرض الواقع.

غير أن العراق غيّر من وجهة نظره بعد مؤتمر القمة العربية الأول في كانون ثانٍ (يناير) ١٩٦٤؛ فعندما زار الشقيري "بغداد" أعلنت الحكومة العراقية موافقتها الكاملة على إنشاء الكيان الفلسطيني، واستعدت لتقديم التسهيلات اللازمة له[١٢٠].

### موقف سوريا من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية:

أما الموقف السوري اتجاه القضية الفلسطينية شأنه شأن الموقف المصري؛ فنراه جلياً من خلال قرار الفلسطينيين المنضوين تحت لواء حزب البعث العربي الاشتراكي، الذين دعوا إلى تشكيل الكيان الفلسطيني على أسس ثورية، وتحفظوا من تحركات الشقيري، وحذّروا من أن يصبح الكيان الفلسطيني المقترح اصطلاحاً ثورياً لفظياً، ومؤامرة لإجهاض الضغط الثوري، وكان من رأيهم أن الكيان المقترح يجب أن تتوفر فيه شروط ثلاث: **الأرض والشعب والسلطة**، وكذلك أن يتمتّع هذا الكيان بالسيادة على ما لم تحتله

إسرائيل من الأراضي الفلسطينية؛ كالضفة الغربية وقطاع غزة؛ وفي ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤، أصدرت القيادة القومية لحزب البعث في دمشق بياناً حول الكيان المقترح، أبرزت فيه الشروط التي يجب توافرها فيه، ورغم أن النظام الرسمي السوري لم يكن راضياً عن تحركات الشقيري؛ إلاَّ أن المسئولين السوريين لم يكونوا راغبين في معارضة تلك التحركات؛ بعد أن أوكل مؤتمر القمة العربية الأول به، مهمة العمل على إنشاء الكيان الفلسطيني، وهذا ما أعرب عنه أمين الحافظ رئيس الوزراء السوري في ٨ آذار (مارس)، الذي أكّد على أهمية إنشاء الكيان الفلسطيني؛ ولكن يجب أن يكون كياناً حقيقياً وفي مستوى القضية؛ وأن يكون منبثقاً عن إرادة الشعب الفلسطيني(١٢١).

ويبدو أن الخلاف السوري المصري كان قد انعكس على موقف السلطات السورية من الشقيري ومنظمة التحرير، التي اعتبرته بمثابة ألعوبة في يد عبد الناصر؛ واتهمته بأنه عميل مصري، كما اتهم المسئولون السوريون المنظمة بالرجعية باستبعادها العناصر التقدمية منها(١٢٢)؛ ومع أن السعودية اتهمت الشقيري بالميل نحو الشيوعية؛ فإن البعثيين في سوريا اتهموه؛ بأنه غير تقدمي ورجعي، وأثَّر الخلاف السوري الأردني على موقف الزعماء السوريين من الشقيري؛ فاتهموه في نفس الوقت بأنه سلّم المنظمة إلى الملك حسين؛ ورغم أن سوريا كانت مبدئياً تؤيد قيام كيان فلسطيني؛ غير أنها كانت ضد قيادة الشقيري لتلك المنظمة، وفشل الشقيري في تحسين علاقاته مع السوريين، وبقيت علاقته بهم باردة، ولم يكن النظام السوري مستعداً للمضي قدماً في الضغط على الأردن، خشية أن يدفعه ذلك للتقرب من عبد الناصر(١٢٣)؛ علماً بأن سوريا كانت قد رحّبت منذ نهاية عام ١٩٦٣، بوصول مؤسسي حركة فتح إليها، ليمارسوا أعمالهم الفدائية من خلال الأراضي السورية، تحدياً لعبد الناصر وإحراجاً له(١٢٤).

وأثناء عام ١٩٦٥م، حاول البعثيون السوريون استمالة الشقيري وكسب ثقة الفلسطينيين لأغراضهم الخاصة؛ وزعموا أنهم ورثة العمل الفدائي، بل واتجهوا إلى استمالة حركة فتح، كما سبق الإشارة، كهدفٍ من إستراتيجيتهم، التي كانت قد دشّنت العمليات العسكرية ضد إسرائيل، ونجحت في تقديم الدعم والتأييد لتلك الحركة، بل وقامت بتفعيل قوات العاصفة التابعة لفتح على أراضيها، وعلى أراضٍ عربية مجاورة، وذلك بهدف الظهور بمظهر القيادة في محاربة إسرائيل، ولتخفيف حدة الضربات الإسرائيلية

لسوريا عند قيامها بعمليات انتقامية، وقدّمت سوريا لفتح قاعدة للتدريب، وقدّمت لها التسهيلات والمساعدات العسكرية والسياسية والإعلامية؛ فأدّى الدعم السوري لحركة فتح إلى ظهور نمط من التداخل العربي الإسرائيلي، مما كان سبباً لاندلاع حرب حزيران (يونيه) ١٩٦٧[١٢٥].

وكانت حركة فتح في بداياتها قد اعتمدت تماماً على "دمشق"، التي كانت تقودها مجموعة تتبنى نظرية التعجيل بالحرب ضد إسرائيل، بهجومٍ خاطف قبل أن يستفيق العالم والولايات المتحدة؛ الأمر الذي رفضته بقية الدول العربية، والمعروف أن كلاً من سوريا وحركة فتح كان يستضيء بمنطق الثورة بأكثر من منطق الدولة ومفهوم الاستعداد الممتد لمواجهة إسرائيل وتحرير فلسطين بالحرب النظامية؛ لذا لقيت حركة فتح الدعم لإطلاق رصاصتها الأولى من سوريا في مطلع عام ١٩٦٥، شريطة أن يجري ذلك بالتنسيق مع الجيش السوري؛ إلاَّ أنه وبعد شنت إسرائيل بعض الغارات الانتقامية على سوريا، بعد تزايد عمليات فتح المسلحة، قامت دمشق بتشديد سيطرتها على المجموعات الفلسطينية وبينها فتح[١٢٦].

والمعروف أن النظام الرسمي السوري الذي استولى على السلطة، وكان عبارة عن حكومة بعثية يسارية في شباط (فبراير) ١٩٦٦، قد رأى في حركة فتح أنها حركة ثورية، تعتمد الكفاح المسلح طريقاً؛ وأن هذه الحركة غير معترف بها من قِبل عبد الناصر؛ لأن مصر كانت ترى فيها وفي برنامجها، الذي يقوم على الكفاح المسلح، عاملاً قد يُفرّق العرب في صراعهم ضد إسرائيل لم يستعدوا له بعد؛ وممن ساعدهم ذلك النظام الحاكم في سوريا، جبهة التحرير الفلسطينية التي كان يقودها أحمد جبريل؛ وهو: لاجئ فلسطيني في سوريا، واعطت تلك الحكومة للحركتين حرية توزيع نشراتهم العسكرية على الصحف، ونشر وجهات نظرهم بين اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات[١٢٧].

وفي رواية لعبد الله الحوراني، الذي كان وقتذاك نائباً لأمين سر التنظيم الفلسطيني لحزب البعث في سوريا، ورئيساً للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون بسوريا: "**أنه في أواخر عام ١٩٦٦، كان الشقيري في زيارة "لدمشق" للقاء القيادة السورية، من أجل تعزيز العلاقة بين منظمة التحرير وسوريا، ولبحث أوضاع قوات جيش التحرير الفلسطيني المتواجدة في سوريا، وكانت العلاقات وقتها بين الطرفين تتسم بنوعٍ من الفتور، أو عدم**

**التوافق، وعلى ما يبدو؛ فإن القيادة السورية تجاهلت الشقيري ووفده، ولم تُرد مقابلته، بل أوعزت لثلاثة من أعضاء حزب البعث من الفلسطينيين وفيهم عبد الله الحوراني نفسه لمقابلته؛ فلمَّا ذهبوا لمقابلة الشقيري الذي شعر بعدم رغبة السوريين بمقابلته، قال لهم بجملة واحدة: إنهم "يحاربوننا بأبنائنا"، ثمَّ نهض وغادر المكان دون أن يصافحهم"**[١٢٨].

وبعد حرب ١٩٦٧، وقفت سوريا إلى جانب المطالبين بإقصاء الشقيري عن رئاسة المنظمة، معتبرة أن من حقها القومي التدخل في شؤون جيش التحرير الفلسطيني المتواجد في سوريا، ثمَّ تطوّرت العلاقات وتحسنت بين الطرفين، بعد دخول حركة فتح والتنظيمات الفلسطينية الأخرى إلى منظمة التحرير[١٢٩].

ولم تكن العلاقة بين الشقيري كرئيسٍ للمنظمة والحكومة السورية، دوماً على ما يرام؛ فعندما طلب الشقيري من السوريين عدم التدخل في شؤون جيش التحرير الفلسطيني، وأن تُيسِّر للمنظمة السيطرة الكاملة عليه، ردَّ نور الدين الأتاسي رئيس الوزراء السوري عليه قائلاً: "**أليست القاهرة صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة في شؤون جيش التحرير؟**"، ويقول الشقيري عن التدخل السوري في شأن ذلك الجيش، فيما يخص الرغبة السورية؛ بأن يكون عقائدياً: "**لقد كنت كل حياتي عربياً حراً مستقلاً، وأريد جيشاً أن يكون كذلك ..؛ وأنا لا أوافق أن يكون الجيش عقائدياً في إطار المعاني الحزبية..، الجيش يجب أن تكون له عقيدة واحدة ..، إيمانه بأمته وعروبته وبمعركة التحرير، وكفى ..**"[١٣٠].

## موقف السعودية من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية:

وفيما يخص موقف بقية الدول العربية من الكيان المقترح؛ فقد أيدت قرار القمة العربية الأول، الذي دعا لتشكيله، ولم تضع أية قيود على تحركات الشقيري، باستثناء المملكة العربية السعودية التي لم يحضر مندوبها جلسات المؤتمر؛ فالحكومة السعودية لم تعارض إنشاء الكيان الفلسطيني، بل أيدته في جلسات الجامعة العربية؛ وإنما انحصر اعتراضها في تجاوز الشقيري الصلاحيات التي منحه إياها المؤتمر العربي، وزادت على ذلك بأنها تؤمن بحق الشعب الفلسطيني وحده باختيار ممثليه في هذا الكيان؛ لا أن يُفرض عليه هؤلاء الممثلون فرضاً[١٣١].

وكانت السعودية قد أعلنت تأييدها للهيئة العربية العليا برئاسة الحاج أمين الحسيني، الذي كان على خلاف طوال الوقت مع الشقيري، كما رفضت السعودية أن يشارك أي فلسطيني مقيم فيها في المؤتمر الفلسطيني الأول الذي أعلن نشأة المنظمة عام ١٩٦٤، وخلال مؤتمر القمة العربية الثاني الذي انعقد في "الإسكندرية" في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤، كشفت السعودية عن تلك المعارضة بوضوح؛ فعشية المؤتمر شرح الأمير فيصل ولي العهد السعودي موقف بلاده من الكيان قائلاً؛ بأن السعودية لا تعارض إنشاء الكيان الفلسطيني؛ وإنما تتحفّظ على الطريقة التي تمَّ بها إنشاؤه؛ فالسعودية رأت أن قرار الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر القمة العربية الأول ١٩٦٤، لم يطلب من الشقيري تشكيل كيان بل تقديم دراسة حول الكيان الفلسطيني للزعماء العرب، عندما يلتقون في مؤتمر القمة الثاني، كما أن السعودية أصرَّت على ضرورة إجراء انتخابات لاختيار أعضاء المجلس الوطني؛ لأن هناك جماعات من الفلسطينيين لا يؤيدون التنظيم الذي انبثق عن الكيان، ثمَّ عرض الأمير فيصل على الحضور في المؤتمر تواقيع فلسطينية تعارض نشأة المنظمة، وهي التواقيع التي كانت الهيئة العربية العليا قد جمعتها وقدمتها للدول العربية(١٣٢).

والواضح أن العداوة كانت بين السعوديين والشقيري عداوة شخصية، بسبب موقفه من حرب اليمن التي اندلعت عام ١٩٦٢؛ فلو كان على رأس المنظمة شخص آخر غيره، لربما تغيَّر موقف السعودية من المنظمة، ولِما أيدت الحاج أمين الحسيني وهيئته التي يتزعمها؛ وقد جاء رد الشقيري على كلام فيصل عنيفاً قاسياً إلى درجة هددت المؤتمر بالفشل؛ فالشقيري اعتبر كلام الأمير السعودي تدخلاً في شؤون المنظمة، الأمر الذي ترفضه؛ وقال إن السعودية هي الدولة الوحيدة التي رفضت استقباله ليشرح لها ويتشاور معها حول الكيان الفلسطيني، كما رفضت إرسال وفد يمثلها في المؤتمر الوطني الأول الذي انعقد في "القدس"، كما ردَّ على دعوة السعودية لإجراء انتخابات فلسطينية: "**لماذا تطلبون من منظمة التحرير ما لا تطلبونه من عدد من الحكومات العربية، حيث لا انتخابات ولا مجالس**"، ثمَّ قال: "**ألأننا شعب من اللاجئين تنكرون علينا حقنا في أن ننشئ كياناً كما نريد إنشاءه؟ لقد أنشأتم كياناتكم كما أردتم ولم يتدخل أحد في شؤونكم؛ فلماذا هذا التدخل في شؤوننا، لقد رفضنا الانتداب والوصاية منذ زمان طويل؛ فهل تُفرض**

**علينا الوصاية الآن، ألأننا أصبحنا لاجئين مشردين في الوطن العربي ..."**[١٣٣].

بل وأكثر من ذلك؛ فقد اتهم الملك فيصل الشقيري بميوله اتجاه الشيوعيين، خلال رحلته للصين؛ وبأنه أرسل جيش التحرير الفلسطيني إلى فيتنام عوضاً عن أن يحارب في فلسطين[١٣٤].

ونكاية بالشقيري ومنظمته؛ فقد دعمت السعودية حركة فتح دون غيرها من التنظيمات الفلسطينية، حتى أن أمراء من الأسرة المالكة السعودية انخرطوا في فتح، كل منهم بصفة "ناظم"، اعتماداً من الأسرة المالكة على أن الغالبية العظمى من مؤسسي فتح وقادتها انحدروا من جماعة الإخوان المسلمين، ذات العلاقة التاريخية بالمملكة العربية السعودية، والتي تحمل ثأراً ضد نظام الرئيس عبد الناصر، ويبدو؛ بأن السعودية عوَّلت كثيراً على الشعار الذي رفعته فتح في بدايتها، ولخصته في "**التاءات الثلاث**" اختصاراً للكلمات الثلاث: التمويل **للحركة**، و**التوريط للأنظمة العربية في حرب مع إسرائيل؛ فالتحرير**، الأمر الذي أثار ارتياب عبد الناصر[١٣٥].

ويبدو أن ثمة تحسناً طرأ على علاقة السعودية بالمنظمة عام ١٩٦٥، بعد وساطات من جانب الملوك والرؤساء العرب الذين كان معظمهم يؤيد إنشاء الكيان الفلسطيني؛ فوافق فيصل بعد أن أصبح ملكاً للسعودية على استقبال الشقيري في منتصف العام نفسه، وقد شرح الشقيري للملك فيصل موقفه من حرب اليمن؛ فردَّ عليه الملك فيصل؛ بأنه يعتبر أن موضوع اليمن قد انتهى؛ وأنه لا يحمل للشقيري إلاَّ التقدير؛ وأن السعودية لا تنسى مواقفه من أجل خدمة القضية؛ وأنه سيعمل على مؤزراته[١٣٦].

والواضح مما سبق ذكره؛ أن الموقف السعودي الرسمي لم يكن ضد إنشاء كيان فلسطيني، بل نتيجةً لتبعية أحمد الشقيري للنظام الرسمي المصري، الذي كان في حالة عداء مع النظام السعودي منذ أحداث حرب اليمن التي بدأت عام ١٩٦٢؛ فخشي السعوديون من تبعية الكيان الفلسطيني للهيمنة المصرية، ومن هنا كان التأكيد السعودي، على ضرورة حق الشعب الفلسطيني؛ باختيار ممثليه عن طريق الانتخاب دون تدخل أحد من الأنظمة العربية، خاصةً مصر.

## موقف الكويت من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية:

وحريٌ بنا التوقف عند الموقف الكويتي من نشأة منظمة التحرير الفلسطينية؛ فالعلاقات بين المنظمة ودولة الكويت كانت مثالاً على العلاقات الجيدة بين المنظمة والدول العربية؛ فالكويت كانت قد تفهمت طبيعة الكيان الفلسطيني وأيدته وهو في المهد، وكانت في طليعة الدول العربية التي شجّعت على تأسيس المنظمة رسمياً وشعبياً، بل وحققت للشقيري كل المطالب التي كان قد طلبها منها، وعندما زار الشقيري الكويت، طلب من الأمير عبد الله السالم في ٦ كانون ثانٍ (يناير) ١٩٦٥، السماح بإقامة معسكرات لتدريب الفلسطينيين العاملين في الكويت؛ فوافق الأمير على ذلك، بشرط أن يبقى السلاح داخل المعسكر، وبعد يومين من اللقاء المذكور، بادر الشيخ سعد العبد الله وزير الدفاع الكويتي بإنشاء المعسكر، وقام الضباط الكويتيون بتدريب المتطوعين الفلسطينيين العاملين في الدولة على السلاح(١٣٧)، ناهيك عن أن أمير الكويت أعرب عن استعداده؛ لوضع ما لدى دولته من إمكانات، تسهيلاً لتدريب الفلسطينيين في الكويت عسكرياً(١٣٨).

وكان الشقيري عندما طرق أبواب الدول العربية؛ ليقنعها بالموافقة على فتح مكاتب لمنظمة التحرير، قد جاء إلى الكويت ودعا إلى اجتماع شعبي حافل في ملعب مدرسة الشويخ الثانوية؛ فزحف الفلسطينيون من مختلف أرجاء الكويت، وتوافد العرب الآخرون من كل حدَبٍ وصوْب، وحضر الرسميون الكويتيون، وعندما جاء الشقيري دخل الملعب بسيارة مكشوفة، وعندما اعتلى الشقيري المنصة قال: "**أيها الفلسطينيون في الكويت أنتم المهاجرون والكويتيون الأنصار، وأمير الكويت أمير المهاجرين والأنصار**(١٣٩).

ولا يمكن بحال من الأحوال نكران الموقف الرسمي والشعبي الكويتي، الداعم للقضية الفلسطينية ولمنظمة التحرير الفلسطينية، على كافة الأصعدة خاصةً في الاجتماعات والمؤتمرات العربية والدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار؛ أن الكويت لم تشترك في عضوية نادي المنتفعين بالقضية الفلسطينية من بين معظم الدول العربية، خاصةً ما أُطلق عليها بـ "**دول الطوق**"، المحيطة بإسرائيل، الأمر الذي سمح للفئات الوسطى من الفلسطينيين بحرية الحركة، دون خشية من ضربات أمنية إجهاضية عربية شقيقة، قد تؤدي إلى فشل تلك المنظمة وهي لا زالت في مهدها(١٤٠).

## موقف لبنان من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية:

أما الموقف اللبناني من الكيان الفلسطيني فقد كان متردداً، حيث أيَّد إنشاء منظمة التحرير، ثمَّ اصطدم معها فيما بعد، خاصة بعد قضية اغتيال الفدائي الفلسطيني جلال كعوش التابع لقوات العاصفة، على أيدي السلطات اللبنانية في مطلع عام ١٩٦٦، وهو: الحادث الذي أثار الفلسطينيين في المخيمات ضد الحكومة اللبنانية، يُضاف إلى ذلك أن السلطات اللبنانية كانت ترفض تواجد قوات تابعة لجيش التحرير الفلسطيني فوق أراضيها؛ علماً بأنها وافقت على فتح مكتب للمنظمة في بيروت، ومركز الأبحاث الفلسطيني؛ وبالإجمال فقد اتسمت العلاقات بين لبنان والمنظمة بالتوتر المتصاعد تدريجياً، نتيجة تصادم قوة العمل السياسي والنقابي والثقافي الفلسطيني من جهة، مع قوة دولة غير صديقة للتوجهات العربية عموماً والفلسطينية خصوصاً من جهةٍ أخرى(١٤١).

ويبدو أنه كان للبنان خصوصية فيما يتعلق بالكيان الفلسطيني؛ نظراً لوجود عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه، وخشيته من توطينهم؛ مما يؤدي إلى تغيير التركيبة الديموغرافية لحساب الطائفة الإسلامية على حساب الطائفة المسيحية؛ لذا تعامل لبنان مع تبني فكرة نشوء منظمة التحرير الفلسطينية بحذرٍ شديد؛ لكن دون أن يعارضها.

**موقف الفصائل الفلسطينية من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية:**

**أولاً: القوميون العرب:**

لقد كانت رؤية الشقيري لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ أن تقوم في إطار خطة تعمل على تجميع كل القوى الفلسطينية من تنظيمات وفئات داخل إطارها، بحيث يقوم التنظيم الثوري الواحد، والذي توضع تحت خدمته كافة طاقات المنظمة السياسية والعسكرية والإعلامية والمالية، وبالنسبة للتنظيمات السرية التي يقوم تركيبها على أساس الخلايا، والاحتفاظ بالعناصر تحت الأرض؛ فإن قادتها يمكن أن يلتقوا داخل إطار المنظمة مع بقاء تنظيماتهم سرية؛ وبذا يتحقق التنسيق، ويتمَّ ترسيم الخطوط المشتركة مع الحفاظ على الأمن وسلامة العناصر(١٤٢)؛ ومع ذلك، لم تعكس نشأة منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة الشقيري المطلب الحقيقي للثورة الفلسطينية؛ فالفلسطينيون سعوا لتحرير وطنهم منذ حرب العام ١٩٤٨، رغم تفاقم الاحتلال واتساعه على فلسطين كلها(١٤٣).

وتجدر الإشارة قبل الخوض في عرض آراء المواقف الفلسطينية؛ للتوضيح بأن أكثر

من شخصية سياسية فلسطينية؛ ممن عاصروا نشأة منظمة التحرير الفلسطينية، قد أشاروا إلى أن جانباً كبيراً من التحفظ والرفض، خاصة في الجانب الفلسطيني؛ قد بُني على مماحكات سياسية أكثر مما هو: على مواقف جدية وحقيقية من نشأتها، وتكتسب هذه الملاحظة أهمية زائدة؛ حين نعرف أن قوى فلسطينية رافضة للمنظمة؛ عادت للقول بأن قيام المنظمة بالعمل الجاد في تكوين وتدريب وحدات جيش التحرير الفلسطيني، دفعها لإعادة النظر في مواقفها؛ الأمر الذي يمكن تتبعه في المرحلة التالية من عمر المنظمة؛ وكاستخلاص أولي لمرحلة التكوين الأولى للمنظمة؛ فيمكن التأكيد على أن الوعي الفلسطيني بالمنظمة كان مرتبكاً ومشوشاً ومنقسماً أيضاً؛ ففيما رآها البعض أداة تحرير، اعتبرها البعض الآخر أداة تآمر على القضية الوطنية(١٤٤).

ويبدو أن الشقيري؛ قد لاقى عنتاً من جانب التنظيمات والأحزاب الفلسطينية فيما يخص موضوع الكيان الفلسطيني؛ فحسب قول الشقيري: "**فقد كانت هنالك مصاعب أخرى صغيرة، أسمها الأحزاب والمنظمات الفلسطينية**"، وقوله: "**جاءني ممثلو الأحزاب والمنظمات الفلسطينية؛ ليجتمعوا بي في بيروت سراً، وأرادوا أن يفتحوا معي حواراً .. وأعترف أن في نفسي عقدة قديمة من الأحزاب والحزبيين منذ كنا في فلسطين، ولكني أردت أن أفتح قلبي لهذا الحوار؛ فإن الواجب القومي يدعوني أن أستمع إلى هذه الأحزاب والمنظمات؛ وأن أعمل على توحيدها في إطار الكيان الفلسطيني، وعلى وجه التحديد داخل منظمة التحرير الفسطينية**"، واستطرد قائلاً: "**قضيت الليالي الطويلة في هذا الحوار معهم جميعاً: البعثيون، القوميون العرب، الشيوعيون، الإخوان المسلمون، وجبهات (تحرير فلسطين) ومنظمات أخرى، كان كل وجودها ممثلاً في حيازته آلة كاتبة لطباعة المنشورات ومهاجمة الكيان الفلسطيني**"؛ وبالمجمل كان موقف تلك التنظيمات من نشأة المنظمة، يتراوح ما بين المعارضة العنيدة، إلى راقب وانتظر(١٤٥).

والمعلوم أن وجود الفصائل والتنظيمات الفلسطينية سبق ظهور منظمة التحرير؛ فقد نشأت في خمسينات القرن الماضي منظمات قومية فلسطينية، ركّزت جهودها على تغذية وتطوير الوعي الفلسطيني، وكان أولئك الذين قاموا بتنظيم تلك المنظمات قد انتسبوا إلى أيديولوجيّة القوميين العرب، تلك الأيديولوجيا التي بلورت منطلقاتها من مواقع أفكار البرجوازية الصغيرة والفئات الاجتماعية الوسطى، وكانت قد قسّمت كفاحها القومي على

مرحلتين: **الأولى**: يجري التخلص خلالها من الصهيونية والاستعمار في العالم العربي، وخلق دولة عربية موحدة تضم الشعب العربي من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي، **والثانية**: يجري في أثنائها النضال الاقتصادي الاجتماعي الذي يمهد الطريق للاشتراكية العربية والديمقراطية، وكانت معاناة أولئك القوميين العرب الفلسطينيين على وجه التحديد، والذين تنظموا سوياً مع سائر القوميين من مختلف الأقطار العربية في حركة القوميين، قد توصّلوا إلى قناعة بأن الطريق إلى "تل أبيب" يمر عبر "دمشق" و"بغداد" و"عمَّان" و"القاهرة"(١٤٦).

وقد كان القوميون العرب الفلسطينيون على قناعة راسخة؛ بأن تحرير فلسطين لن يتحقق إلاَّ بوجود وحدة عربية شاملة معادية للاستعمار بشتى أنواعه؛ وأن هذه الوحدة لن تتأتى، إلاَّ بقيام دولة عربية واحدة من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي(١٤٧)، ومع ذلك؛ فقد كان القوميون العرب يتحدثون من خلال القومية العربية، ولا يؤمنون بتجسيد الشخصية الفلسطينية(١٤٨).

ويستدل على ذلك؛ بأن الفلسطينيين كان لديهم عشق قوي تجاه الأحزاب العربية القومية منها واليسارية، وكانوا يعقدون آمالهم عليها؛ نظراً لأنه لم يكن في مقدورهم الاعتماد على حزب أو تشكيلة وطنية تستطيع من خلالها تحرير فلسطين؛ فهذه الأيديولوجيات المختلفة التي اعتنقها الفلسطينيون كانت بالنسبة إليهم سواء وعوا ذلك أم لم يعوه، سوى ناقلة ينبغي أن تصل بهم في نهاية المطاف إلى هدفهم المشترك(١٤٩).

لقد كانت المعركة الأساسية أمام حركة القوميين العرب، وكل القوى السياسية في الساحة الفلسطينية من قومية ودينية وشيوعية ووطنية، هي: التصدي للمشاريع التصفوية، وإيقاف التدهور الذي ألمَّ بالقضية الفلسطينية من ناحية، واستنهاض الجماهير الفلسطينية، التي حلّت بها الكارثة، ورفع معنوياتها وإعادة الحياة إلى شرايينها وتوعيتها وإعدادها علمياً وسياسياً واجتماعياً ثمَّ عسكرياً استعداداً للجولة القادمة من ناحيةٍ أخرى؛ وانطلاقاً من قناعة الحركة وإيمان مؤسسيها وكل من التحق بها على هذا الأساس؛ فقد كان التوجه النضالي ضمن تنظيم "**قومي عربي**"، يشمل كل أقطار الوطن العربي وجماهيره، والتي كان معظمها يرزح تحت حكم الدول الاستعمارية المختلفة(١٥٠).

لقد كانت مؤسسات الكيان الفلسطيني الموروثة من المرحلة السابقة، تتجسد في الهيئة

العربية العليا، ويرأسها الحاج أمين الحسيني، ثمَّ حكومة عموم فلسطين ويرأسها أحمد حلمي عبد الباقي، والمؤسستان تمثلان الفلسطينيين من ناحية رسمية وشكلية، ولم يتم المساس بهما – مع عجزهما – لأن بقية الأنظمة كانت عاجزة مثلهما؛ لهذا كان النضال لرفع معنويات الجماهير فلسطينياً وعربياً، وحشدها ومواجهة مشاريع التوطين والتصفية، يستغرق جهد حركة القوميين العرب وغيرها من الحركات والتنظيمات، ولم يكن الكيان مطروحاً كمطلبٍ رئيسي[١٥١].

ولم يكن القوميون العرب الفلسطينيون بمفردهم في الساحة؛ فقد وُجِدَ أيضاً الشيوعيون والإخوان المسلمون والبعثيون، ويؤكد ذلك ما قاله صلاح خلف؛ بأن ياسر عرفات: "**كان يناضل شأني أنا** (أي صلاح خلف) **داخل اتحاد الطلاب الفلسطينيين، الذي كان يضم زملاءنا الطلبة** (يقصد في مصر) **ممن ينتمون إلى كافة النزعات السياسية: الإخوان المسلمون، والشيوعيون، والبعثيون، والقوميون العرب**"[١٥٢].

وكان قطاع غزة الساحة الرئيسية التي اندلعت فيها شرارة التنظيم القومي الفلسطيني، وبداية المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي في خريف عام ١٩٥٦، وحتى مطلع آذار (مارس) ١٩٥٧[١٥٣]، وكان الشيوعيون في قطاع غزة قد نظموا الجبهة الوطنية خلال فترة العدوان الثلاثي والاحتلال الإسرائيلي للقطاع، وقادت هذه الجبهة النشاط السياسي المعادي للاحتلال، في حين رفضت تيارات أخرى في القطاع فكرة التحالف التي طرحها الشيوعيون، والتي نصت على أن نضال الشعب الفلسطيني لا يعتمد على كفاحه فحسب، بل على الشعوب العربية الأخرى، وعلى تأييد القوى التقدمية في العالم، وعلى مساندة الشرفاء في إسرائيل له[١٥٤].

ويبدو أن هذه الجبهة قد نجحت في إحباط محاولات إسرائيل والدول التي تساندها، في منع عودة الإدارة المصرية إلى قطاع غزة، بعد أن أدركوا أنه لا يمكن البقاء فيه وضمه إلى إسرائيل، وقد ظهر ذلك في المظاهرات الشعبية التي اندلعت بعد جلاء القوات الإسرائيلية عن القطاع في مطلع آذار (مارس) ١٩٥٧، وكان شعارها: "**لا استعمار .. لا تدويل، غزة عربية وستبقى عربية**"؛ ومما أكدَّ حقيقة الطابع الفلسطيني الذي ميَّز مقاومة الاحتلال الإسرائيلي إبان العدوان الثلاثي، قيام الاتحاد القومي الفلسطيني في القطاع في كانون أول (ديسمبر) ١٩٥٩، بعد قيام الاتحاد القومي في مصر بقيادة الرئيس جمال عبد

الناصر[١٥٥]؛ وقد شهد الاتحاد القومي أول وآخر انتخابات لـه فـي "غـزة" فـي العـام ١٩٦١[١٥٦].

وعند قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا، كانـت حركـة القـوميين العرب قد طرحت موضوع كيان فلسطيني أو جمهورية فلسطينية، تتوحد مع الجمهوريـة المتحدة الوليدة، ويكون توحيدها طريقاً لتحرير فلسطين من الكيـان الـصهيوني، بـل إن مفكراً قومياً عربياً، هو محمد عزة دروزة، كان يحظى باحترام وتقدير الحركة؛ مع إنـه غير منخرط في صفوفها؛ وإنما كان مستقلاً في ثلاثينات القرن العشرين، ومـن أقـرب رجال الحاج أمين الحسيني أيضاً، لكنه وطني من منطلق ذو خلفية قومية صـادقة، هـذا الرجل طرح على الرئيس عبد الناصر خطة مفـصلة لمـشروع وحـدة بـين فلـسطين والجمهورية العربية المتحدة[١٥٧].

وفيما بعد قام اتحاد قومي فلسطيني في مصر، كما سبق الإشارة، وحَّـد الفلـسطينيين الموجودين فيها؛ وعندما تمت الوحدة بين مصر وسوريا تحت مسمى الجمهورية العربيـة المتحدة، تمَّ أيضاً إقامة اتحاد قومي فلسطيني وحَّد الفلسطينيين كذلك فـي سـوريا، وبـدأ العمل فيما بعد على فكرة توحيد هذه الاتحادات الثلاثة، بعدما وافق الرئيس عبد الناصـر عليها، وتمَّ عقد اجتماع مثَّل الفلسطينيين في غزة ومصر وسوريا بحضور وفد من الهيئة العربية العليا، وترأس الاجتماع منير الريس رئيس بلدية "غزة"، وتمت مناقشة فكرة وحدة الفلسطينيين ونضالهم، غير أن الاجتماع لم يُفضِ إلى شيء[١٥٨].

والسبب الذي دعا لفشل الاجتماع السابق وتجميد الاتحادات، مرده وجـود خلافـات فلسطينية، وتردد حكومة الجمهورية العربية المتحدة في تحفيزها أو دعمها لـذلك؛ لأنهـا خشيت من الأعباء المحلية والعربية والدولية التي ستترتب على ذلك، كما أن فكرة توحيد هذه الاتحادات القومية الفلسطينية الثلاثة اختفت فيما بعد بتفكك الوحدة بين مصر وسوريا؛ فانفرط عِقد الاتحاد القومي الفلسطيني في سوريا، وتعرَّض الفلسطينيون فيها لعـدد مـن الإجراءات القمعية، وانشغلت منظماتهم في سـوريا ومـصر وقطـاع غـزة وغيرهـا؛ بالتداعيات الحادة التي نجمت عن تفكك الوحدة بين القطرين[١٥٩].

وبعد أن عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أول اجتماع لها في "القدس" في ٢٥ آب (أغسطس) ١٩٦٤، وبعد أن بدأت مسيرة العمل الفلسطيني خطواتها الأولـى

من عملها شبه المستقل عن الدول العربية، إلاَّ أن هذا لم يعنِ بأية حال من الأحوال؛ أن إنشاء المنظمة قد قضى على معارضة المعارضين لها فلسطينياً وعربياً، بل على العكس من ذلك؛ فإن الهجوم عليها وعلى رئيسها تصاعد إلى حد وصف المؤتمر الوطني الفلسطيني معه؛ بأنه مؤامرة صهيونية استعمارية، تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية؛ وبذلك أصبح من حق كل فلسطيني في أي مخيم أو في أي تجمع أن يحاسب منظمة التحرير حساباً عسيراً، وهذا ما تمَّ بالفعل(١٦٠).

وبالنسبة لحركة القوميين العرب؛ فلقد كانت هذه الحركة عند نشوء منظمة التحرير من أقوى الحركات الفلسطينية، وأكثرها إشعاعاً، خاصة بين الطلبة وعموم المثقفين، مما يعطي تقييمها للمنظمة المذكورة ودورها أهمية خاصة في تلك المرحلة؛ فقد جاء في تعليق على المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول، صدر عن الحركة على لسان ناطقها الرسمي بيان تحت عنوان "**تصريح حول الكيان الفلسطيني ومنظمة التحرير**"، نشرته صحيفة الحرية في "بيروت" بتاريخ ١٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٤، جاء فيه أن الحركة ساهمت بجدٍ في الإعداد لمؤتمر القدس، لضمان الحد الأدنى من الثورية فيه، على الرغم من أن عدد القومين العرب في المجلس الوطني لم يكن كبيراً؛ وذلك أمام الضغوط العديدة التي يتعرض لها من قِبل الرجعية، التي لا تريد من الكيان أكثر من أن يكون كياناً شكلياً، يُجهض العمل الثوري الحقيقي الفلسطيني، ويعطي الفرصة لهذه القوى الرجعية لضرب القوى الثورية الفلسطينية. ويبدو أن حركة القوميين العرب قد اعترفت بأن جهودها لم تُثمر عن شيء؛ لأن قوى عدة كانت تضغط نحو الانتهاء إلى كيان شكلي، لا يحقق فعلياً أيَّاً من مهامه المنتظرة، ورأت الحركة؛ بأنه إذا كان هذا الضغط يشكل انحرافاً وتقويضاً مقصوداً؛ فإن رضوخ الشقيري له يشكل انحرافاً وتقويضاً مماثلين(١٦١).

واعتقدت حركة القوميين العرب بأن أسباباً مختلفة، أهمها الغموض والتلاعب والضغط الأردني، تضافرت لمنع تحقيق أي شرط من الشروط القادرة على إعطاء جدوى فعلية للكيان؛ فكل التوصيات التي طالبت بتنظيم عسكري فعَّال وواضح، لُفِلفت بصورةٍ فاضحة، كما طُويت كل المحاولات التي بُذلت لإخراج منظمة تحرير ذات وجود حقيقي منظم، معتمد على الجماهير؛ بينما لم يعرف أحد من أعضاء المؤتمر، كيف أُقرَّ تحويله كله بأعضائه المعروفين وغير المنظورين إلى مجلس وطني للمنظمة، ولا كيف تقرَّر منح

الشقيري حق اختيار أعضاء اللجنة التنفيذية اختياراً فردياً؛ مما أدّى إلى إيجاد منظمة لا علاقة لها بالجماهير، وإلى إلغاء قاعدة لا يمكن لمنظمة تحرير حقيقية أن تقوم بدونها، وهي: قاعدة التنظيم العسكري، وإلى الحيلولة دون إنشاء مجلس وطني قابل عملياً للمناقشة والتخطيط والتقرير والمراقبة، وإلى تأليف لجنة تنفيذية لا تمثل الجماهير، بل تُعيّن من عناصر لا يحكم على قدرتها الفعلية على العمل إلاَّ الشقيري نفسه، واعتبرت الحركة أن هذه المنظمة غير ملتزمة في الواقع بأي شيء، وغير مسئولة أو خاضعة لأي مراقبة، ولا يمكن أن تكون قادرة على تنظيم الشعب الفلسطيني، ليس لأن المؤتمر التأسيسي لم يُتح له الانتهاء إلى صيغة واضحة لهذا التنظيم فقط، ولكن لأن هناك دلائل واضحة تشير إلى اعتزام الشقيري على مواصلة عزل المنظمات الثورية، التي أخذت على عاتقها في السنوات الستة عشر الماضية، العمل في صفوف الفلسطينيين، تنظيماً وتثقيفاً وإعداداً[١٦٢].

ورغم الانتقادات التي وجهتها حركة القوميين العرب للمنظمة وزعيمها، إلاَّ أنها سعت فيما بعد إلى تطوير المنظمة والدفع بها نحو نهج أكثر تجذّراً، وذلك لتكون بالمرصاد مع القوى الثورية الأخرى لكل عناصر التخاذل والرضوخ والتسوية، التي أُتيح لها أن تركب موجة الكيان؛ لذا قدمت الحركة المذكورة للمجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في دورته الثانية "بالقاهرة" في آيار (مايو) ١٩٦٥، دراسة مطولة صاغت فيها تصوراتها للعمل السياسي داخل إطار المنظمة، بالإضافة إلى مشروعين يتعلق **الأول**: بالتنظيم الشعبي وأسسه، **والثاني**: باقتراح تعديلات للنظام الأساسي للمنظمة، وهذا التحرك من جانب الحركة، يدل على إيمانها بإمكانية العمل داخل المنظمة في اتجاه تثويرها[١٦٣].

وإذا كانت حركة القوميين العرب قد انتقدت منظمة التحرير ورئيسها الشقيري؛ فإن الأخير بدوره هاجم مرات عدة قيادة حركة القوميين العرب، واتهمها بأنها لا تعمل إلاَّ وفقاً لمصالحها الخاصة، بدلاً من العمل لمصلحة الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، ومع ذلك كله؛ فإن حركة القوميين العرب التي كانت تعاني أزمات داخلية على المستوى الأيديولوجي، لم تقطع اتصالها بالشقيري، لكنها كانت سلبية إزاء تحركه[١٦٤].

وبعد نشأة منظمة التحرير، أصبح هناك واقع نضالي جديد، بالإضافة إلى المسارات الأخرى، وأصبح ما يهم حركة القوميين العرب، هو ثورية الكيان وانسجامه مع أهداف

الحركة وتوجهاتها، وبالذات الرأس القيادي والمحتوى التنظيمي وأين يتوجه، **هل يسير الشقيري بانسجام مع عبد الناصر والحركة، أم أن هناك توجهات تقليدية ورجعية يمكن أن تحرف المسار؟** كان ثمة تخوفات من التأثير السعودي والأردني، ومن تركيبة وطبيعة الشخصيات التي عينها الشقيري في اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني، وبقية مؤسسات المنظمة؛ كجيش التحرير الفلسطيني ومكاتب تمثيل المنظمة في الخارج وغيرها؟؛ لقد كان جيش التحرير الفلسطيني وتسليحه، وبرنامج التدريب والتجنيد لها أولوية قصوى(١٦٥).

ومن ثمَّ يتبيّن بوضوح؛ أن الشقيري كان يريد استقلالية تكاد تكون تامة للمنظمة، ولكن الانطباع آنذاك كان التخوف من التبعية، وعدم السير إلى الهدف باستقلالية واندفاع وثورية. وقبل ذلك كله وبعده، كان الشقيري شخصية متفردة قوية، ذاق مرارات عديدة انصهرت في شخصيته، بعدم الانضباط أو التوافق حتى مع من أتى به؛ فكان يتفلّت من الالتزام، ولهذا صَعُبَ على حركة القوميين العرب أن تكبح جماحه الذاتي(١٦٦).

إن حركة القوميين العرب؛ وإن انتقدت منظمة التحرير وزعيمها الشقيري؛ إلاَّ أنها أبقت الباب موارباً لإمكانية تعديل النظام الأساسي للمنظمة، لكي تصبح أكثر دينامكية وقبولاً في الشارع الفلسطيني، وما تقديم الحركة لمقترحات التعديل التي سبق ذكرها، سوى رغبة صادقة منها لتطوير المنظمة، لتبتعد عن مزالق يُخشى عُقباها: **أولها**: الخطر من أن تصبح هذه المنظمة وسيلة لامتصاص طاقات الفلسطينيين، بدلاً من أن تكون وسيلة لتعبئتها، و**ثانيها**: خطر التوهم بأن القضية الفلسطينية، يمكن فصلها عن المسيرة العربية التي تؤمن الحركة بها أصلاً.

ورغم أن حركة القوميين العرب عندما تقدّمت بدراستها إلى المجلس الوطني في دورته الثانية، لم تدعُ إلى تبني الكفاح المسلح كوسيلة أساسية للعمل الفلسطيني، وهي: بذلك منسجمة مع ميثاق المنظمة ونظامها الأساسي في ذلك الوقت(١٦٧)، غير أنها تمسكت في الحديث عن دور المنظمة في تعبئة الجماهير الفلسطينية مرات عدة، وأوضحت؛ بأن هذه التعبئة يجب أن تكون سياسية وفكرية وعسكرية(١٦٨)، كما أنه وردت في دراسة الحركة فقرات يمكن تفسيرها، في ضوء المعرفة بواقع المواقف التي كانت سائدة وقتذاك، بأنها دعوة للتحفظ إزاء العمل المسلح الذي كانت حركة فتح قد شرعت فيه، لكن إذا كانت حركة القوميين العرب قد سجلت شيئاً من التحفظ ضد مبادرة فتح، لممارسة العمليات

المسلحة، فقد جاء موقفها هذا متأثراً حسب المصدر نفسه بعوامل ثلاثة: **الأول**: موقفها ذاته كحركة سياسية، لم تكن قد قررت بعد التحول إلى حركة مسلحة، و**الثاني**: حرصها على شعبيتها، التي كانت تخشى أن تنافسها فتح عليها، و**الثالث**: تأثرها بالموقف المصري، الذي اتخذ هو الآخر موقفاً سلبياً من نشاطات فتح(١٦٩).

**ثانياً: موقف الهيئة العربية العليا:**

وفيما يخص موقف بقية التنظيمات الفلسطينية من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى الرغم من أنه كان واضحاً؛ أن أحمد الشقيري لم يكن يتحرك في فراغٍ لا في الساحة الفلسطينية، ولا في الساحة العربية، نجد أن الهيئة العربية العليا بزعامة الحاج أمين الحسيني، والتي ظهر إفلاسها سياسياً وتنظيمياً خلال حرب فلسطين عام ١٩٤٨، ولم يعد لها تأثير على الساحة الفلسطينية والعربية، وباتت مكاتبها منسيّة، تصوّرت أن العمل من أجل خلق كيان فلسطيني، سوف يؤدي إلى عودتها إلى موقع الصدارة في قيادة حركة التحرر القومي الفلسطينية، وخلال التحرّكات التي قام بها الشقيري لإنشاء منظمة التحرير، حاولت الهيئة في بيان أصدرته في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٦٤، السخرية من مشروع هذا الكيان؛ فوصفته بأنه "**مكتب سياسي**" مهمته الدعاية للقضية الفلسطينية، بل زادت على ذلك أن اعتبرت تصريحات الشقيري دجلاً سياسياً، ثمَّ أكدّت أنها الممثل الشرعي لكفاح الشعب الفلسطيني، والمُعبّرة عن إرادته وأمانيه وأهدافه، وخلُصت إلى أن خير وسيلة لإقامة الكيان الفلسطيني، يجب أن تتم من خلال الانتخاب العام لكافة الفلسطينيين؛ وأن ما بُني على غير هذا الأساس هو اعتداء على حقوق الفلسطينيين، وتزييفاً لإرادتهم، وسوف يرفضون الاعتراف به أو التعاون على أساسه(١٧٠).

إذن؛ الهيئة العربية العليا كانت أكثر المتضررين من قرار مؤتمر القمة العربية، بخصوص الكيان الفلسطيني؛ لأن الحاج أمين الحسيني كان يعتبر نفسه بمثابة الأب والزعيم التاريخي والروحي للشعب الفلسطيني، وبالتالي؛ فإنه الأحق برئاسة هذا الكيان من أي شخصٍ آخر، كما إن الهيئة اعتقدت؛ بأنه لا داعي لإقامة كيان جديد للفلسطينيين، ما دامت الهيئة موجودة بالفعل، وبناءً عليه؛ أرسل الحسيني رسائل للزعماء العرب بهذا الخصوص؛ ومما ذكره في رسالةٍ منه للملك حسين؛ أن الكيان الفلسطيني سيشكل خطراً

على الكيان الأردني[١٧١].

إن هذا الموقف الذي وقفته الهيئة العربية العليا، ممثلة بزعيمها الحاج أمين الحسيني، من إنشاء الكيان الفلسطيني الجديد، يُستشف منه لغة التحريض الظاهرة؛ فقول الحاج الحسيني في رسالته الأنفة الذكر؛ بأن الكيان الفلسطيني سيشكل خطراً على الكيان الأردني، وضعته في موقفٍ حرج؛ لأنه بذلك اُعتبر من أنصار فصل الضفة الغربية الفلسطينية عن الوطن الأم، لصالح أهدافٍ شخصية بحتة خاصة به، نتيجة موقفه العدائي من الشقيري، صاحب فكرة الكيان الجديد.

ويمكن تفسير مواقف الهيئة العربية العنيفة تلك ضد منظمة التحرير الفلسطينية وزعيمها، على أساس اعتقادها؛ بأن الكيان الجديد سحب البساط من تحتها، وجعل وجودها لا مبرر له؛ ولذا تضامن رئيس الهيئة مع كل الأطراف العربية، التي وقفت ضد الشقيري والمنظمة التي يرأسها.

والواضح أن موقف الهيئة العربية العليا كان متأثراً بالموقف السعودي المعارض للشقيري؛ ولهذا استفادت الهيئة من استمرار الدعم السعودي لها، ومن إعطاء رفضها بعداً عربياً[١٧٢]؛ وقد حاول الشقيري استمالة الهيئة إلى جانبه وإقناعها بالتعاون معه، وعرض رئاسة المجلس الوطني على الحاج الحسيني، غير أنه فشل واستمرت معارضة الهيئة لمنظمة التحرير فترة طويلة، إلى أن فقدت تأثيرها في الساحة الفلسطينية بالتدريج؛ فأخرجت نفسها من الساحة تماماً، ثمَّ غَرَبت شمسها عن العمل السياسي مع الأيام، بعد أن كانت أكثر وأشد التنظيمات الفلسطينية اعتراضاً على نشأة منظمة التحرير من خلال تمسكها بضرورة إجراء انتخابات عامة للفلسطينيين[١٧٣].

وحسب الشقيري؛ فقد "**كان موقف الحاج أمين الحسيني بالغ السوء.. فقد كانت أموال القضية الفلسطينية بين يديه، وكانت آخر دفعة وصلت ليديه، مليون دينار عراقي من الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم، وراح ينفق من غير حساب، على مقاومة الكيان الفلسطيني؛ فقد استكتب في سوريا ولبنان والأردن بعض الفلسطينيين عرائض إلى الجامعة العربية يعارضون فيها إنشاء الكيان الفلسطيني؛ وقد جاءني** (أي: الشقيري) **عدد من أولئك الموقعين معتذرين لما فعلوا، وهم يقولون: لا تؤاخذنا .. حالتنا ضيقة، بدنا نعيش ..**"[١٧٤].

وكان الحاج أمين الحسيني قد عقد مؤتمراً صحفياً في "بيروت"، قال فيه: "**إن مشروع الكيان كما قدمه السيد الشقيري، يُسهِّل تصفية قضية فلسطين؛ وإن أمريكا والدول الاستعمارية الأخرى تُشرف على تنفيذ هذه القضية**"(١٧٥)، وكان الشقيري قد قيّم مرحلة الحاج الحسيني بقوله: "**كان الحاج أمين مؤهلاً للزعامة من غير شك، وكان وطنياً مخلصاً من غير شك، ولكن أمجاد سماحته كانت فوق أمجاد الوطن؛ فسقط الوطن وسقطت الأمجاد**"(١٧٦).

وعلى الرغم من اعتقاد الشقيري؛ بأنه يستطيع أن يستوعب كافة التنظيمات الفلسطينية بما في ذلك الهيئة العربية العليا؛ إن آجلاً أو عاجلاً، إلاَّ أن الحاج أمين الحسيني من جهته، لم يجهد نفسه في وضع أي عصي في دواليب الشقيري، لكنه لم يتمكن من ذلك لكبر سنه، وتغيُّر الدنيا من حوله، وكان يكتفي بغمز الشقيري عن طريق إعلان تأييده غير المباشر لحركة فتح ولرئيسها ياسر عرفات، الذي كان لا يُقصِّر في زيارته كل مرة ينزل فيها إلى لبنان(١٧٧).

## ثالثاً: موقف الاتحادات والتنظيمات الفلسطينية الصغيرة:

أما الاتحاد العام لطلبة فلسطين الذي انعقد في "غزة" في ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٦٤؛ فقد اعتبر إنشاء الكيان الفلسطيني نقطة بداية، ودعا إلى أن يكون تنظيماً ثورياً ديمقراطياً(١٧٨)؛ وفيما يخص اتحاد طلاب فلسطين، وجبهة التحرير الفلسطينية – طريق العودة، والشباب العربي الفلسطيني في لبنان؛ فقد أصدروا بياناً مشتركاً حول ذات الموضوع؛ فطالبوا بأن يكون هذا الكيان تنظيماً ثورياً للشعب الفلسطيني، هدفه تحرير فلسطين وإعادتها بأكملها؛ ولذلك يجب أن يكون الكيان منبثقاً عن انتخابات حرة تعبر عن إرادة الشعب الثورية الأصيلة تعبيراً صادقاً، وفي حال تعذر الانتخابات لأسباب قاهرة؛ فلابد لإرادة الشعب الثورية في أن تُمثل في مؤتمر وطني عام تدعو إليه لجنة تحضيرية، تمثل بنية جميع المنظمات الثورية والقوى العاملة، كما يجب أن يكون هذا الكيان مستقلاً من الناحيتين المعنوية والمادية(١٧٩).

أما الاتحاد النسائي العربي الفلسطيني؛ فقد أيد الدعوة لإنشاء الكيان الفلسطيني في ١٧ آذار (مارس)، من خلال انتخابات حرة يشترك فيها جميع الفلسطينيين؛ لإكسابه الصفة

التمثيلية على الصعيدين العربي والدولي، كما أكد هذا الاتحاد على ضرورة تمثيل المرأة الفلسطينية في الكيان المقترح؛ لتقوم بدورها في معركة التحرير[١٨٠].

وإذا كانت ثمة مؤسسات وتنظيمات قد أيدت إنشاء الكيان الفلسطيني بشروط؛ فإن قوى فلسطينية أخرى قد عارضته بالمطلق، ففي ٢٤ آيار (مايو) ١٩٦٤، أصدرت القوى الثورية الفلسطينية للعمل الموحد بياناً، يمثل **ست (خمس)** تنظيمات فلسطينية هي: جبهة التحرير الفلسطينية، والجبهة الثورية لتحرير فلسطين، وجبهة التحرير الوطني الفلسطينية، وجبهة التحرير العربية لفلسطين، والمنظمة القومية للتحرير، وركّز البيان المذكور على أن تحرير فلسطين يجب أن يكون كاملاً والعودة إليها، الأمر الذي يتطلب منهم محاربة أي حل لا يؤدي إلى تحقيق هذه الغاية مهما كان مصدرها، ومع ذلك فقد أعلنت التنظيمات المذكورة، أنها لا تقصد من إنشاء المكتب السياسي للقوى الثورية الفلسطينية للعمل الموحّد، الوقوف في وجه ما يقوم به الشقيري، بل يهدف المكتب للعمل كل ما في وسعه لمساعدته لإيجاد كيان فلسطيني ثوري فعّال، أي: أن لا يكون ذلك الكيان رسمياً يقوم على الاتصالات الفردية، متجاوزاً التنظيمات الثورية، وإلاَّ فلن يُكتب له النجاح[١٨١].

إذن؛ فإن التنظيمات الفلسطينية الخمس، اشترطت على الشقيري أن ينهج نهجاً لا يقوم على التفرد بالقرار الفلسطيني، وتجاهل أكثرية التنظيمات الفلسطينية، ولكن يبدو أن هذا الشرط لا يتواءم مع اتصالات الشقيري وتحركاته.

والغريب في الأمر؛ أن الشقيري لم يُعِرْ شرط التنظيمات الفلسطينية أدنى اهتمام، بل على العكس من ذلك، نجده يرفض فكرة الانتخابات خلال اتصالاته مع القوى الفلسطينية المختلفة؛ الأمر الذي دعا المكتب العربي الفلسطيني لإصدار بيان في ١٧ آذار (مارس) يؤكد فيه؛ أن القضية لن يحلها سوى الفدائي الفلسطيني الذي سيخوض المعركة، ويُسفك دمه على أرض فلسطين، والواضح من خلال ردود الفعل الفلسطينية المختلفة، على إنشاء الكيان الفلسطيني؛ أن فكرة الإنشاء لدى التنظيمات الفلسطينية، لم تُستهجن في حد ذاتها، وإنما انصبت التحفظات على شخص الشقيري وتحركاته[١٨٢].

**رابعاً: موقف التيار الإسلامي:**

وفيما يخص الجناح الإسلامي المتمثل في حزب التحرير الإسلامي وجماعة الإخوان

المسلمين ؛ فقد ركزوا نشاطهم على الإصلاح الداخلي، في محاولة منهم لإنشاء الدولة الإسلامية، وعارضوا بالمطلق إنشاء كيان فلسطيني، ووصل الأمر؛ بأن ممثلي حزب التحرير الإسلامي أكدوا؛ بأن الكيان الذي سوف يتم الإعلان عنه **كفر وإلحاد**، على أساس أن الجهاد لتحرير فلسطين لا يتم إعلانه، إلاَّ من قِبل الإمام خليفة المسلمين؛ وأن وجود الدولة الإسلامية لا بد أن يسبق الشروع في عملية الجهاد(١٨٣)، غير أن موقف حركة الإخوان المسلمين من تأسيس منظمة التحرير – حسب المعاصرين للأحداث - لم يكن سلبياً بالمطلق، على الرغم من أنه جاء في وقتٍ شهدت علاقة الحركة توتراً شديداً مع الحكومة المصرية، واضمحلالاً لنشاطاتها في قطاع غزة، وكذلك الأمر؛ فقد كان الإخوان المسلمون لا يؤمنون بأية حركة يساهم فيها الرئيس عبد الناصر من قريب أو بعيد ؛ فغادر كثيرون من نشطاء الحركة إلى الخارج ، أو التحقوا بتنظيمات أخرى من أهمها حركة فتح؛ ولذلك لم يعلنوا موقفهم رسمياً من منظمة التحرير ومستقبل علاقتهم معها، وعلى الرغم من ذلك؛ فإنهم نظروا إليها بإيجابية، وتعاملوا مع قيادتها بوصفها قائدة الشعب الفلسطيني، ولم يوجهوا لها في هذه المرحلة انتقادات علنية، واعتبروا وجودها وتمثيلها للشعب الفلسطيني، بمثابة خطوة في الاتجاه الصحيح(١٨٤).

ويمكن تعليل غياب موقف التيار الإسلامي من مسألة نشوء منظمة التحرير الفلسطينية؛ بأن هذا التيار كان في أضعف حالاته وقتذاك، ومنشغلاً بالحفاظ على الذات، وخاضعاً للمطاردة، خاصةً من قِبل الحكومة المصرية؛ بحيث لم يكن في حالة تمكنه من تكوين رأي سياسي ناضج وواضح فيما يتعلق بتلك النشأة؛ وحتى لو كوَّن رأياً؛ فسيكون من المستبعد أن تكون لديه القدرة على ايصال صوته، أو يجد من يستمع إليه(١٨٥)؛ في وقتٍ كان المد الناصري والقومي متغلغلاً، بشكلٍ كبير في المجتمعات العربية.

### خامساً: موقف حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح):

ورغم اعتراض حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) على الصيغة التي أُنشئت بمقتضاها منظمة التحرير الفلسطينية؛ فقد قررت أن تشارك في المؤتمر الفلسطيني الأول، لكي يبقى دورها فعالاً في الحياة السياسية الفلسطينية، وحتى تتسرب إلى داخل المنظمة

والاستفادة من الوسائل التي ستتمتع بها، وتتمكن من استخدامها في نشاطاتها السرية؛ فشارك في المؤتمر بعض قادة فتح، منهم: خليل الوزير (أبو جهاد) وكمال عدوان وخالد الحسن، الذين ركّزوا خلال حضورهم على مبادئ تنظيمهم القائم على الكفاح المسلح(١٨٦).

وكانت حركة فتح قد حددت رؤيتها لمنظمة التحرير الفلسطينية، من خلال بعض الافتتاحيات التي نشرتها مجلة "فلسطيننا" التي صدرت وقتذاك؛ ففي خضم النقاش الفلسطيني الذي دار حول مسألة الكيان ومنظمة التحرير، عقب جولة الشقيري العربية، كتبت فلسطيننا، عشية مؤتمر القدس؛ أنها تلتقي مع الجميع في إصرارهم على أن يكون الكيان ثورياً؛ وذا مضمون ثوري، وأضافت أنها تتفق كذلك مع المنادين؛ بأن يكون الكيان مرتكزاً للثورة المسلحة، وليس بديلاً عنها، كما واتهمت ذلك الكيان؛ بأنه صنيعة الجامعة العربية؛ وإن الكيان لا يبني من فوق وإنما يبني من تحت؛ وإن الكيان الفلسطيني لا يُفرض من قبل الملوك والرؤساء؛ وإنما يجب أن ينبع من إرادة الشعب(١٨٧).

إن حركة فتح التي شاركت في المؤتمر الفلسطيني الأول عام ١٩٦٤، على نحو محدود للغاية، كما أسلفنا الإشارة، لم تجد في قيام المنظمة أي: عنصر إيجابي، على الرغم من محاولتها الاستفادة من وجود تلك المنظمة؛ مما دعا صلاح خلف (أبو إياد) أحد قادة فتح للقول: "**إن أسباباً أخرى تحث على اشتراكنا** (أي فتح) **فيه، منها: ضرورة عدم الانقطاع عن الحياة السياسية الفلسطينية، كما أن الضرورة الأخرى الأكثر إلحاحاً، ألاَ وهي ضرورة التسرب إلى داخل منظمة غنية وقوية؛ للإفادة من الوسائل التي تتمتع بها**"(١٨٨).

وبعد أن علمت حركة فتح بقرار الجامعة العربية الخاص بإنشاء الكيان الفلسطيني، اتصل ياسر عرفات زعيم الحركة وخليل الوزير بالشقيري، وبينا له أن منظمة تُشكل من فوق ستكون منظمة غير فعّالة، كما أسلفنا الإشارة، واقترحا عليه التنسيق السري بين نشاطاته العلنية وبين العمل العسكري الذي تخوضه فتح سراً، غير أن ردَّ الشقيري كان سلبياً؛ فقد قال إن وظائفه وعلاقاته مع الأنظمة العربية، وواجبه في عدم الإضرار بإستراتيجية الجامعة العربية، تمنعه من عقد مثل هذا التحالف مع فتح(١٨٩).

ويبدو أن حركة فتح والتي يحمل مؤسسوها طموحات كبيرة حول دورها المقبل، نظرت بكثيرٍ من الشك إلى عملية إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وإلى تعيين الشقيري

بالذات على رأسها، وذلك بسبب تخوفها من منافسة هذه المنظمة لها، ومن تأثير الدول العربية التي جاءت بالشقيري، وأملت عليه تصوراتها أو شروطها، وكانت حركة فتح قد نظرت إلى منظمة التحرير بنوعٍ من الشك، على أنها نتاج الضعف والتمزق العربي؛ فخشيت من الهيمنة العربية عليها؛ فلم تشترك فيها إلاَّ بشكلٍ فردي أو رمزي في المجلس الوطني؛ لمراقبة ما يدور فيها، وكان موقف حركة فتح قريباً إلى حدٍ ما من موقف الفلسطينيين المنضوين تحت جناح حزب البعث الاشتراكي إزاء المنظمة؛ فيما يخص إقامة جيش تحرير فلسطيني، واعتبرت ذلك خطيئة كبرى؛ لأنه سيُحقن الجماهير الفلسطينية بحقن تخديرية، وفي مذكرة بعثت بها حركة فتح إلى مؤتمر القمة العربية الثالث، الذي انعقد في الدار البيضاء في عام ١٩٦٥، جاء فيها: أن عمل منظمة التحرير لا يتوافق مع عمل حركة فتح، الذي أصبح واقعاً عملياً في كافة فلسطين؛ ومع ذلك أعربت الحركة عن استعدادها للتعاون مع المنظمة، مشيرة إليها بأنها ليست أكثر من جهة فلسطينية، واشترطت لذلك التعاون إبقاء القيادة بيد الشعب الفلسطيني، أو بمعنى آخر؛ فقد كان موقف فتح من نشأة منظمة التحرير، هو: موقف المراقبة لِما ستؤول إليه الأمور فيما بعد [١٩٠].

وكان للإعلان عن تشكيل منظمة التحرير، دورٌ في اندفاع عدد من قادة فتح يتزعمهم ياسر عرفات، إلى حرق مرحلة الإعداد العسكري، خشية بدء فصل جديد من الوصاية العربية؛ فأعلنت فتح في الفاتح من كانون ثانٍ (يناير) ١٩٦٥، عن نفسها حركة فلسطينية مستقلة، تعتمد الكفاح المسلح أسلوباً وحيداً للتحرير، واتخذت موقفاً سلبياً من المنظمة؛ باعتبارها أداة بيد من شكّلها[١٩١].

ويبدو أن ثمة خلافاً نشأ بين حركة فتح والشقيري فيما بعد، خاصة بعدما أعلن الأخير؛ بأن الأردن جزءاً لا يتجزّأ من فلسطين؛ وفي ذلك يقول غازي الصوراني: "**وفي هذا الجانب؛ فإن خلاف الشقيري مع حركة فتح يعود إلى أنها، لم تكن تشاركه الرأي في تحرير الأردن من النظام الملكي الهاشمي، وهو: موقف شخصي كان يمكن أن يتراجع عنه الشقيري، ثم اشتد الخلاف بينهما على إثر تفرُّد الشقيري في قيادة مؤسسات منظمة التحرير، كما تفرَّد في قيادة جيش التحرير الفلسطيني**"[١٩٢].

**سادساً: موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني:**

وثمة تيار فلسطيني مثّله الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة، دعا في العام ١٩٦٠، إلى إقامة جمهورية فلسطينية، غير أنه رحَّب بنشأة منظمة التحرير فور تأسيسها؛ وتمثَّل هذا الترحيب في مقال نشره معين بسيسو أحد أبرز رموز الحزب، في صحيفة الأهرام المصرية؛ وقد تمثَّل ذلك أيضاً في المساهمة النشطة للشيوعيين في القطاع في لجان المؤازرة التي شكلتها المنظمة(١٩٣)، ومع ذلك؛ فقد كان الشيوعيون حسب قول الشقيري: "**لا يهضمون تحرير فلسطين، يخاطبونني وألسنتهم ثابتة في حلق موسكو، منطقاً وجدلا وفلسفة**"(١٩٤).

إذن؛ مع مطلع العام ١٩٦٥، بدا واضحاً؛ أن هناك خطين متوازيين، انطلقا في فترة واحدة تقريباً، في مسألة التعبير عن الشخصية الفلسطينية وإبراز الوجود الفلسطيني؛ فعلى جانب كانت منظمة التحرير تجسيداً للكيانية السياسية للشعب الفلسطيني، وفي الجانب الآخر كانت حركة فتح تدعو للثورة المسلحة وتمارسها؛ باعتبارها التعبير الأكثر جذرية عن الوجود الفلسطيني، والوسيلة الأكفأ لتكتُّل قوى الشعب وترسيخ وحدته القومية، وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت لتلاقي الخطين، إلاَّ أن هذه الجهود باءت بالفشل؛ لأن أي التقاء بينهما يعني تطويع أحدهما للآخر(١٩٥).

وكان الشقيري دوماً يرفض وجود أي تنظيم فلسطيني، يعمل بشكل مستقل عن منظمة التحرير؛ ولذلك أصرَّ على اعتبار أن أعضاء المجالس الوطنية الحزبيين والتابعين لتنظيمات فلسطينية، عاملون داخل المنظمة بصفتهم الشخصية، وليس وفق انتماءاتهم التنظيمية؛ فالشقيري نفسه لم يكن محسوباً على أيٍّ من التيارات أو الأحزاب التي كانت قائمة في فلسطين قبل النكبة، أو التي قامت بعدها، وبقي الشقيري الزعيم الفلسطيني الذي لا يُنازع في منظمة التحرير الفلسطينية عند نشأتها، غير أن الانتقادات بدأت توجه ضده لا من المعارضين الذين انتقدوه فحسب، بل كذلك من الذين عملوا معه داخل المنظمة، خاصة في عامي ١٩٦٦، و ١٩٦٧، بتهمة تفرده في قيادة المنظمة(١٩٦).

وفيما يخص رفض الشقيري لوجود تنظيمات فلسطينية، تعمل من خلال منظمة التحرير؛ فنجد شفيق الحوت (الذي كان مسئولاً عن جبهة التحرير الفلسطينية – طريق العودة، ومديراً لمكتب المنظمة في بيروت، ثمَّ اختلف مع الشقيري فيما بعد)، يؤكد بما لا

يدع مجالاً للشك صدق ما ذهب إليه الشقيري؛ بالقول طبقاً للنقاط التي أوردها البيان السياسي للمؤتمر العام الذي عقدته جبهة التحرير الفلسطينية في الفترة من أواخر تموز (يوليه) وأوائل آب (أغسطس) ١٩٦٤: "**أما بالنسبة للأحزاب السياسية؛ فقد أثبتت التجربة؛ بأنه لا يمكن للأسلوب الحزبي أن يحرر فلسطين ...؛ ولذلك يرى المؤتمر؛ أن السبيل الوحيد للنضال هو: في انصهار كافة القوى الفلسطينية المخلصة في تنظيم ثوري واحد ...، والانصهار غير الائتلافي؛ لأن مصير الائتلاف هو الانتكاس السريع بسبب التنازع الحزبي على المكاسب العابرة، ومن أجل المصالح الحزبية، ويرى المؤتمر؛ أنه بات من الملح جداً على كل المنظمات الثورية الشريفة أن تسعى للتلاقي والانصهار؛ ولذلك؛ فإن الجبهة بكافة إطاراتها ستستمر في رفع شعارها القديم، وهو: العمل من أجل تحقيق وحدة المنظمات الثورية**"[١٩٧].

وخلاصة القول؛ فإن الحركة الوطنية الفلسطينية وبصرف النظر عن قيادتها، نشأت مأزومة منذ مطلع القرن العشرين، من كل النواحي، ولا سيما من ناحية البنى السياسية والعلاقات والأفكار، وتلك الأزمة بدورها نتاج عوامل عدة أهمها: الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي المتخلف، والخلل في موازين القوى، ثمَّ الحرمان من الوطن، والتطور المشوه الناجم عن علاقات الاحتلال، واللجوء والشتات المفروضة على الفلسطينيين، ناهيك عن أن المشكلة الأساسية للحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة؛ أنها لم تأتِ بأي تغيير ثوري في بنية الشعب الفلسطيني وعلاقاته ومفاهيمه؛ فتلك الثورة كرَّست البنى التقليدية العائلية والعشائرية، وعززت علاقات المحسوبية والزبائنية والأبوية، على حساب الانتماء الوطني والسياسي، وكرَّست السياسة باعتبارها حقلاً، لتجاذب الشعارات والعواطف، وليست حقلاً يتأسس على موازين القوى والمعطيات السياسية المحلية والإقليمية والدولية[١٩٨].

ويُعقِّب شفيق الحوت على ما ورد في مقررات جبهة التحرير الفلسطينية بالقول: "**استطيع القول؛ إن هذا الكلام يكاد يكون نموذجاً لمعظم طروحات التنظيمات الفلسطينية في تلك الحقبة، باستثناء "فتح" التي كانت دوريتها "فلسطيننا" تعكس في أدبياتها خطاً مميزاً يميل إلى اليمين التقليدي؛ فيما يتعلق بالعروبة واليسار ...**" [١٩٩].

ولمَّا تفاقم الخلاف بين المنظمة والحكومة الأردنية عام ١٩٦٦، تعدّلت طبيعة

العلاقات بين منظمة التحرير وبين حركة فتح في أواخر العام نفسه؛ ففي بداية الأمر كان الشقيري قد درج على وصف حركة فتح بأنها جماعة غير مسئولة، وهو: في ذلك يتماشى مع وجهة النظر المصرية في عدم ثقتها بحرب العصابات في فلسطين؛ وقد انجلى هذا الرأي من خلال إحدى مقالات رئيس تحرير صحيفة الأهرام المصرية، الذي كان يُعتبر أحياناً معبراً عن وجهة النظر الرسمية، عندما عقد مقارنة بين الثورة الجزائرية التي وُفقت في حرب العصابات ضد الاحتلال الفرنسي، وبين الحركة الفدائية الفلسطينية، وذكر أوجه خلاف عديدة بين الحالتين، تجعل من المتعذر على حرب العصابات أن تؤدي إلى نتيجة حاسمة في حالة إسرائيل، كما حدث في الجزائر(٢٠٠).

وإذا كانت أدبيات منظمة التحرير الفلسطينية، قد روّجت للفكر الذي كان سائداً قبل عام ١٩٤٨، واستمر بعده، ورغم إضافة مصطلح الدعوة إلى تحرير فلسطين، وإلغاء وجود إسرائيل في ميثاق المنظمة؛ فقد أضاف معارضوها في فصائل الكفاح المسلح دعوتهم إلى الشروع في ممارسة هذا الكفاح فوراً لتحقيق الهدف ذاته.

فقد بقي الأمر سجالاً بين المنظمة ومعارضيها، بين تعجّل فصائل الكفاح المسلح ممارسته بمعزل عن خطط القيادة العربية الموحدة، وبين التزام المنظمة نفسها بهذه الخطط، ذلك السجال الذي امتد بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٧، لم يكن في جوهر الأمر سجالاً بين فكر وفكر نقيض؛ لأن الجميع آمن بأن تحرير فلسطين لا يتم إلاَّ بالقوة، بل كان اختلافاً على ترتيب الأولويات والمواعيد؛ واشتدت حدة ذلك السجال بعد أن شرعت حركة فتح في القيام بعمليات فدائية داخل إسرائيل، وتبعتها جبهة التحرير الفلسطينية؛ فالعمليات الفدائية على قلتها وضآلة حصادها، حققت لدعاة الكفاح المسلح شعبية افتقرت إليها قيادة منظمة التحرير، وأحرجتها في مواقف عدة وزعزعت مكانتها بين الفلسطينيين(٢٠١)؛ وفي المقابل فإنها أجهضت كل خطط عبد الناصر واستعداداته للمعركة المقبلة بعد هزيمة عام ١٩٦٧ (٢٠٢).

وبعد الحديث عن موقف التنظيمات الفلسطينية المختلفة من نشأة منظمة التحرير، تجدر الإشارة إلى أن الساحة اللبنانية شهدت محاولات عدة من أجل توحيد النضال الفلسطيني؛ إيماناً بأن المنظمة ليست تنظيماً بالمعنى التقليدي المعروف؛ وإنما هي الوطن المؤقت، بانتظار تحرير الأرض المحتلة؛ وإنما هي الإطار المؤهل لاستيعاب الجميع

داخل أُطرها المدنية والعسكرية، وإضافة إلى هذه القناعة؛ فلقد كانت جبهة التحرير الفلسطينية تخشى أن يؤدي عزوف التنظيمات عن المشاركة في بناء المنظمة، إلى الاعتماد على العناصر البيروقراطية وحدها في هذه العملية، الأمر الذي كان الشقيري لا يمانع فيه، بل ربما ارتاح إليه؛ غير أن محاولة توحيد هذه التنظيمات لم تتكلل بالنجاح؛ وإن كانت ساهمت في اختزال المسافات بينها وبين المنظمة، وتقع المسئولية في هذا الفشل على كاهل التنظيمات من جهة، والشقيري من جهةٍ أخرى؛ ويبدو أن الفريقين لم يكونا شديدي الحماسة لمثل هذه الوحدة، وكان لكل فريق أسبابه(٢٠٣).

ومما أدى لتعقيد عملية التوحيد بين التنظيمات، انطلاق رصاصة حركة فتح الأولى في الفاتح من كانون ثانٍ (يناير) ١٩٦٥، التي أثارت زوبعة كبرى من الضجيج السياسي في الساحة الفلسطينية؛ فقد برز خلاف حاد بشأن مقولة "**الكفاح المسلح**" وعلاقته بالاستراتيجية العربية، وموقف القيادة العربية الموحدة كما هو مسجل بتقرير قائدها الفريق علي علي عامر، من خطر الاشتباكات مع إسرائيل من دون تنسيق عربي، حتى أن بعض المحسوبين على مصر وعلى عبد الناصر تأثَّر يومئذ، بالدعوة إلى الكفاح المسلح؛ فأخذ يدبّج المقالات من نوع "**اليوم اليوم .. وليس غداً**"، و "**إسرائيل قبل أن تمتلك القنبلة الذرية**"، إلى غير ذلك من الإشارات غير المباشرة؛ وكأن مصر لم يكن ينقصها لتحقيق النصر، سوى اتخاذ القرار بإعلان الحرب؛ وبذلك أصبح الجميع بين **المطرقة والسندان**: مطرقة الشقيري وأسلوبه التقليدي في عملية البناء، وسندان العمل الفدائي والعاطفة الجيّاشة التي أحاطت به، على الرغم من المخاوف والمحاذير من سوء التوقيت والافتقار إلى تنسيق عربي، وبخاصة مع مصر بالذات، وقد استمر هذا الوضع المتعب حتى وقوع حرب حزيران (يونيه)؛ فوقع معها ما كان يخشاه الجميع، من ضياع لِما تبقى من الأرض الفلسطينية؛ بالإضافة إلى سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية(٢٠٤).

ومع إننا لا ننكر تماماً وجهة النظر السابقة؛ إلاَّ إن ذلك لا يعفي الدول العربية من أنها حمّلت العمل الفدائي الفلسطيني المسئولية عن هزيمة عام ١٩٦٧؛ وقد شاب الموقف العربي التقصير في توفير المنعة لدى الفلسطينيين، وفي تحشيد الجهود ضد إسرائيل، بدلاً من بعثرتها في صراعات عربية – عربية، كما حصل من خلافاتٍ أردنية وسعودية وتونسية مع مصر، أو إرسال مصر لقواتها إلى اليمن، على الرغم من علمها المسبق؛ بأن

ذلك التصرف قد يكشف جبهتها في سيناء للخطر، ومع ذلك؛ فإننا لا ننكر أهمية الدور المصري في التخلص من الأنظمة العربية الرجعية، خصوصاً في اليمن.

**الشقيري ومعركة استقلال منظمة التحرير:**

وإمعاناً من الشقيري في تأكيد استقلالية منظمة التحرير بعد نشأتها، وخلافاً لِما ورد في الميثاق القومي الفلسطيني؛ ففي خضم العداوة الشخصية بين الشقيري والأمير السعودي فيصل، كما سبق الإشارة، أكدَّ الشقيري في معرض رده على من عارض إنشاء الكيان؛ أن الكيان الفلسطيني لا يبنيه الملوك والرؤساء، بل شعب فلسطين، ودافع عن حق الشعب الفلسطيني في ذلك، وعن ديمقراطية الانتخاب، بل وقال بصورةٍ مؤثرة على المستمع: "**ألأننا شعب من اللاجئين تنكرون علينا حقنا في أن ننشئ كياناً كما نريد إنشاءه؟ لقد أنشأتم كياناتكم كما أردتم ولم يتدخل أحد في شؤونكم؛ فلماذا هذا التدخل في شؤوننا، لقد رفضنا الانتداب والوصاية منذ زمان طويل؛ فهل تُفرض علينا الوصاية الآن؛ ألأننا أصبحنا لاجئين مشردين في الوطن العربي ...**"[٢٠٥].

وتأكيداً للاستقلالية التي أرادها الشقيري للكيان الفلسطيني؛ ولجعله حقيقة حية، ناضل لبنائه بجميع مؤسساته السياسية والعسكرية والمالية والإعلامية والتنظيمية؛ فانتزع من مؤتمر القمة الثاني عام ١٩٦٤ قرار إنشاء جيش التحرير الفلسطيني؛ وإن كان ذلك مشروطاً بما يجعله تابعاً للحكومات العربية؛ فمن وجهة نظر الشقيري؛ أن هذا خيرٌ من عدم وجود جيش على الإطلاق، وقام الشقيري بجولة عربية انتهت بعد صعوبات وعقبات جمة، إلى إنشاء قوات القادسية وحطين وعين جالوت، وإلى إقرار مشروع التجنيد الإجباري في قطاع غزة، وكان الشقيري قد أقنع الرئيس عبد الناصر بفتح معسكرات تدريب في "غزة"، وإمدادهم بالسلاح؛ فوافق الأخير بعدما شعرت المخابرات المصرية؛ أن ثمة تحركاً سرياً بين أهالي قطاع غزة، للقيام بأعمال فدائية؛ فأراد تحويله إلى العلن، وعلى الصعيد الداخلي؛ فقد تمَّ قيام اتحاد الطلبة الفلسطينيين؛ كقاعدة شعبية من قواعد منظمة التحرير، الذي دعا إلى ندوة عالمية في "القاهرة" أواخر آذار (مارس) ١٩٦٥، افتتحها الشقيري نفسه، كذلك تمَّ إنشاء اتحاد عمال فلسطين، الذي عقد مؤتمره التأسيسي في "غزة" في ١٤ نيسان (أبريل) من العام نفسه بحضور الشقيري أيضاً، وكذلك الأمر

مولد اتحاد المرأة الفلسطينية في آيار (مايو) في "القدس"[٢٠٦].

والجدير بالذكر أن الشقيري كان يفتخر دوماً بالانجاز الذي حققه؛ بقيام جيش التحرير الفلسطيني[٢٠٧] في فترة قصيرة جداً، على أساس؛ أنه لم تتمكن دولة عربية بعد حصولها على الاستقلال من إنشاء جيشٍ في عامٍ واحد، في قوة جيش التحرير الفلسطيني وفي سلاحه؛ وفي منتصف عام ١٩٦٦ قام الجيش المذكور؛ بأول مناورة له بالذخيرة الحية في سيناء؛ وكان الشقيري قد أعلن أن ضباطاً فلسطينيين يتدربون في الاتحاد السوفيتي على مختلف الأسلحة الحديثة، وكذلك في الصين الشعبية للهدف نفسه، وبعد زيارة "موشيه دايان" وزير الدفاع الإسرائيلي إلى فيتنام الجنوبية، أعلن الشقيري عن عزمه إرسال عددٍ من ضباط جيش التحرير إلى فيتنام الشمالية؛ ليدرسوا طبيعة أساليب حروب العصابات التي ستفيدهم في المعركة المحتومة لتحرير فلسطين[٢٠٨].

وتأكيداً لاستقلالية منظمة التحرير الفلسطينية عربياً، خاصةً بعدما تزايدت التُهم الموجهة ضد الشقيري ومنظمته، بالعمالة لنظام الرئيس عبد الناصر، قال الشقيري في الدورة الثانية للمجلس الوطني التي انعقدت في "القاهرة" في ٣١ آيار (مايو) ١٩٦٥، وبحضور عبد الناصر شخصياً: "**كانت الإذاعة التونسية تُعلِّق في اليومين السابقين؛ بأن منظمة التحرير أصبحت دائرة من دوائر وزارة الخارجية المصرية؛ وأن الشقيري أصبح عميلاً لعبد الناصر ..؛ وأريد أن أُعلن من هذا المنبر، وعلى مسمع من الرئيس عبد الناصر؛ أن منظمة التحرير الفلسطينية ليست عميلة لأحد، ولا تابعة لأحد؛ إنها ملك الشعب الفلسطيني وحده .. أما أنا؛ فإنني أرفض أن أكون عميلاً لأحد .. ما أنا عميل .. أنا زميل .. أنا زميل لعبد الناصر، لقاء الثوار بالثوار، والأحرار بالأحرار**"[٢٠٩].

والحقيقة التي لا لبس فيها؛ فإن الشقيري لم يكن مرتهناً لأية سياسات أو إملاءات؛ على الرغم من أن ارتباطه بعبد الناصر، لم يكن سيصيبه أو ينتقص من صدقيته؛ إذ كان عبد الناصر وقتذاك مَعقدِ رجاء الملايين من الجماهير العربية[٢١٠].

وتأكيداً لهذه الاستقلالية كذلك دولياً، أُرسلت وفود منظمة التحرير إلى أوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، وكان ذلك حسب الشقيري خطوة جريئة للمنظمة، وهي: لم تُثبّت بعد أقدامها على الأرض العربية[٢١١]، وحملت الوفود رسائل موقعة من الشقيري، بصفته رئيس المنظمة، إلى رؤساء الدول ووزرائها؛ فكان ذلك أول بادرة على بروز الشخصية

الفلسطينية المستقلة عن القرار العربي في المجال الدولي، في مواجهة الدعاية الإسرائيلية المضادة، بل وتأكيداً للاستقلالية في العمل السياسي، ترأس الشقيري شخصياً وفداً كبيراً زار به الصين الشعبية في ١٥ آذار (مارس) ١٩٦٥، بعد اعتراف الصين رسمياً بالمنظمة، وسماحها بفتح مكتب لها في "بكين"، ومنحه الحصانة الدبلوماسية، وتجلى نجاح المنظمة في تلك الرحلة باللقاء الذي دار بين الشقيري والرئيس الصيني "ماوتسي تونج"(٢١٢).

لقد تجشّم الشقيري بوصفه رئيساً للمنظمة، الكثير من المعاناة؛ للوصول بمنظمته إلى بر الأمان، وتكبّد الكثير من العناء من الزعماء العرب؛ فهؤلاء الزعماء أعطوه المسؤولية، لكنهم لم يعطوه الإمكانات؛ فأصبح يحمل إلى جانب متاعب القضية الفلسطينية متاعبه الكثيرة مع الدول العربية، وكانت أولى المتاعب هي الصعوبة المالية، وتباطؤ الحكومات العربية في الوفاء بالتزاماتها المادية، التي أقرَّها مؤتمر القمة الثاني في "الإسكندرية" عام ١٩٦٤، وكان المورد الثابت للمنظمة هو: تبرعات الشعب الفلسطيني للمنظمة؛ الأمر الذي دعا الشقيري للقول قبيل مؤتمر القمة العربية في "الدار البيضاء" في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥: "**وُلدت المنظمة قبل أن تحرر الوطن السليب أسيرة الظروف العربية، ولا بد للمنظمة قبل أن تحرر الوطن السليب؛ أن تحرر إرادة الشعب الفلسطيني**"(٢١٣).

وواصل الشقيري مسيرته في تأكيد الاستقلالية الفلسطينية لمنظمة التحرير، بعدما حصلت تلك المنظمة على تأييد العديد من دول العالم؛ ففي المجلس الوطني الثالث الذي انعقد في "القاهرة" في آيار (مايو) ١٩٦٦، قال الشقيري: "**أريد أن أقول لكم جميعاً يا رؤساء الحكومات العربية الذين تمثلون شعوبكم؛ أن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل الشعب الفلسطيني، كما يمثل زكريا محيي الدين الشعب المصري**"، وكان زكريا محيي الدين يشارك في حفل افتتاح المجلس الوطني(٢١٤)، وقد كان عضواً في قيادة مجلس الثورة في مصر.

ومنظمة التحرير لم تكن بمعزلٍ عن الشعب الفلسطيني؛ فقد كاشف قادتها هذا الشعب من خلال رئيسها، بالمرارة التي يعانيها من المواقف؛ أو إن شئنا الدقة التحفظات العربية المستمرة على مطالب المنظمة؛ فقد صارح الشقيري شعبه بنتائج مؤتمر قمة الدار

البيضاء عام ١٩٦٥، وبيّن لهم أنها دون الحد الأدنى على ما تمَّ الاتفاق عليه، فيما يخص الآمال الفلسطينية؛ الأمر الذي دفعه للتصريح؛ بأنه: "**لتحرير الأرض السليبة لا بد من تحرير إرادة الإنسان الفلسطيني**"(٢١٥)، بل ووصل به الأمر للقول بمرارة؛ أن: "**منظمة التحرير في حاجة إلى تحرير قبل أن تدخل معركة التحرير**"(٢١٦).

وقد عبّر الشقيري عن الدور المستقبلي لمنظمة التحرير، إذا أرادت العيش في بحرٍ متلاطم من التناحرات السياسية المتواصلة وبعنف، وإذا شاءت هذه المنظمة القيام بدور طليعي لتحرير فلسطين؛ فقال: "**إذا كان لدينا قضية اسمها قضية فلسطين؛ فيجب أن يكون لها شعب اسمه شعب فلسطين؛ فلا يمكن أن نتحدث عن قضية دون أن يكون لها شعب، يحمل اسمها وعَلَمها، ويكافح من أجلها ... إن انطلاق الشعب الفلسطيني في تعبئة طاقاته هو: أول الطريق لتحرير فلسطين، ومن غير شعب فلسطين حُراً، منظماً، معبأ؛ فإن أية خطة عربية لتحرير فلسطين هي خطوة مبتورة ... المنظمة بعد مؤتمر دار البيضاء ... لا بد لها من تحديد الموقف، وهو حق الشعب وواجبه، والأمر مطروح على الشعب ليقول كلمته ... وإذا كان الطريق مسدوداً أمام المنظمة؛ فإن هذا الشعب البطل لا بد أن يجد كل وسيلة؛ ليشق للمنظمة طريقاً ثانياً تحت الأرض؛ وستكون الأمة العربية يومئذٍ في هذا الطريق؛ لأنه طريق الكفاح والنضال**"(٢١٧).

يتضح مما سبق بيانه؛ أن قيادة منظمة التحرير قد وصلت إلى طريقٍ مسدود في تعاملها مع بعض الأنظمة العربية، التي شاءت إفشال الكيان الفلسطيني وهو لا يزال في طور الطفولة السياسية المبكرة، أو على أقل تقدير أرادت من ولادة ذلك الكيان أن يكون خُدجاً، يفتقد لمسوغات البقاء والحياة؛ فقرر رئيس المنظمة؛ أن يفتح النار مبكراً، محذراً بأن الشعب الفلسطيني؛ لن يكون ألعوبة في أيدي بعض الأنظمة الرسمية التي قدمت مصالحها الشخصية والوطنية، على المصلحة القومية ممثلة في القضية الفلسطينية، ومحذراً كذلك من أن صبر الشعب الفلسطيني لن يمضي إلى ما لا نهاية، أمام هذا التعنت العربي؛ وأن الحل الوحيد الذي سيبقى أمامه هو: العمل دون الرجوع إلى المرجعية العربية الجامعة.

وفي خطوةٍ دراماتيكية وصلت الخصومة بين المنظمة ممثلة برئيسها الشقيري، وبين عددٍ من الأنظمة الرسمية العربية كالأردن والسعودية مداها؛ وإن تخللتها هدن وتسويات،

تدّخل فيها الوسطاء من الزعماء العرب كالرئيس عبد الناصر، ورغم المعارضة التي لاقاها الشقيري، حاول بما لديه من مرونة إبعاد المنظمة عن مناكفات الأنظمة العربية فيما بينها، للحفاظ على الكيان الفلسطيني قوياً متماسكاً، وفي ذلك الشأن يقول الشقيري: "**نحن في منأى عن الخلافات العربية ما دام الخلاف في منأى عن قضية فلسطين ..، ومن كان معنا من الملوك والرؤساء فنحن معه، ومن لم يكن معنا فلسنا معه، وليست الأمة العربية معه**"(٢١٨).

ولكن كيف لمنظمة التحرير أن تنأى بنفسها، عن صراعات عربية داخلية وجدت نفسها تخوض فيها دون إرادتها؛ ففي عام ١٩٦٦، وجدت المنظمة نفسها في معركةٍ مع تونس ورئيسها الحبيب بورقيبة بسبب تصريحات الأخير، التي تجتزئ كثيراً من القضية الفلسطينية، ودارت بينها وبين السعودية معركة صامتة بسبب صلة المنظمة الوثيقة بعبد الناصر، ونشبت جفوة مؤقتة مع مصر بسبب زيارته للصين وما نتج عنها من اتفاق على الدعم العسكري والسياسي، كما سبق الإشارة، ثمَّ تفجر الخلاف مع الأردن الذي سحب اعترافه بالمنظمة، وقطع علاقته بها في تموز (يوليه) ١٩٦٦، ووصل الأمر بعد اشتداد الحملة على المنظمة ورئيسها في مطلع عام ١٩٦٧؛ أن طالبت بعض الدول العربية بتنحية الشقيري عن رئاسة المنظمة، بعدما اتهمته بالانحراف عن المهمة الأساسية لإنشائها؛ مما دفع الشقيري للقول: "**الأمر لا يتصل بأحمد الشقيري؛ فأنا إنسان زائل، وسيأتي غيري رئيساً يختاره الشعب الفلسطيني، لا يختاره ملك أو رئيس، هذا هو: حق الشعب الذي يرفض كل وصاية؛ إن رئيس المنظمة موجود هنا بإرادة الشعب الفلسطيني، لا بإرادة أي ملك تمثلونه، ولا بأي رئيس تمثلونه؛ إن الشعب الفلسطيني وحده هو: الذي يختار من يتكلم باسمه، ويتولى الدفاع عن قضيته، وهو: وحده الذي يقرر إذا كُنت جديراً برئاسة المنظمة**"(٢١٩).

إذن منظمة التحرير وعلى لسان زعيمها، أعلنت صراحةً ودون مواربة استقلاليتها التامة عن كافة الأنظمة الرسمية العربية؛ وأنه لا يحق لأي زعيم عربي؛ أن يعزل رئيسها والإيتاء برئيسٍ آخر على هواه؛ وإنما الفلسطينيون هم: فقط المخولون بذلك الأمر دون ضغطٍ من أحد؛ الأمر الذي عجّل بتنحيته عن رئاسة المنظمة فيما بعد، كما سيرد بيانه.

وكان لهزيمة العرب في حرب حزيران (يونيه) ١٩٦٧، الأثر السيئ على مسيرة المنظمة وسط التخبطات العربية، وما أعقب ذلك من انعقاد اجتماع وزراء خارجية الدول العربية في "الخرطوم" في الفاتح من آب (أغسطس) من العام نفسه، تمهيداً لمؤتمر القمة العربية؛ فقد رَغِبتْ بعض الدول العربية؛ كتونس استثناء المنظمة من حضور هذا الاجتماع[٢٢٠]؛ غير أن الشقيري فرض حضور المنظمة في الاجتماع بحنكته، وصبَّ جام غضبه على المؤتمرين بقوله: "**إذا كان اجتماعكم من أجل إزالة آثار العدوان؛ فإن العدوان واقع على بلدنا وشعبنا، ولا بد من حضوري ومشاركتي ..؛ فهل اجتمعتم لإزالة العدوان أم لإزالة منظمة التحرير**"؛ كما وتحدث مدافعاً عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وعن حق المنظمة في تمثيله[٢٢١].

وبذلك؛ وقع الشقيري بين نارين: نار الأنظمة الرسمية العربية ونار الثوار الفلسطينيين المستعجلين، وانتقل الصراع داخل أجهزة المنظمة، وهو: الصراع الذي لم يُحسم إلاَّ بعد هزيمة حزيران (يونيه)، التي أسقطت بسقوطها الكثير من المفاهيم وأساليب العمل، فاستقال الشقيري وتسلمت المنظمات الفدائية من بعده مسؤولية القيادة الشرعية، وهكذا تمَّ، كما قيل يومئذ، زواج الشرعية الفلسطينية بالثورية الفلسطينية[٢٢٢].

## تنحية الشقيري عن رئاسة منظمة التحرير:

اختلطت عوامل وأحداث عدة في سير الأمور بمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها، قبل حرب حزيران (يونيه) ١٩٦٧ وبعدها؛ فالشقيري ابن فلسطين ونتاج القضية سابقاً ولاحقاً، عاشها وعاصرها، واندمج بها وساهم فيها، وكان والده الشيخ أسعد من أبرز رموز المعارضة النشاشبية للحركة الوطنية الحُسينية (أتباع الحاج أمين الحسيني)، ولكن أحمد الشقيري عمل معظم وقته وعمره مع الحركة الوطنية؛ فلقد كان أحمد سياسياً من الماضي، والحركات والتنظيمات السياسية والعسكرية، ومنها حركة القوميين العرب، كانت بالأساس النقيض لذلك الماضي، وثورة على كل الظروف والأشخاص التي أدّت وعاصرت النكبة ونتائجها؛ لذا لم يكن من البداية مُرحباً به، لا من حركة القوميين العرب، ولا من حركة فتح، ولا من معظم الأنظمة الرسمية العربية، وكانت الغرابة أن يكون هو:

اختيار القيادة الثورية الناصرية؛ ولذلك كانت حركة القوميين العرب تسير معه في نفس الطريق بشيء من المجاملة دون اطمئنان، وحتى لا تسبب لعبد الناصر متاعب أو إحراجاً، قد تأتي من الأردن وسوريا والسعودية، وبعض الداخل الفلسطيني[٢٢٣].

فقبل حرب حزيران (يونيه) ١٩٦٧، اشتدت العداءات العربية ضد الشقيري ومنظمة التحرير، وبدأت بعض الأنظمة الرسمية العربية تطالبه بالاستقالة من منصبه، خاصة من تونس والأردن والسعودية، وفي ذلك يقول الشقيري: "**وهكذا أصبحت المنظمة تواجه حلفاً ثلاثياً بين فيصل والحسين وبرقيبة ..، وبدأ الثلاثة يتحركون لخلع الشقيري من منظمة التحرير الفلسطينية ..، وكانت بداية هذا التحرك في نهاية عام ١٩٦٦م، وبداية العام الذي يليه** (تلاه) .."، ويتابع الشقيري قوله: "**أما المعركة على الصعيد العربي؛ فقد عزمت منذ البداية، .. من أول يوم لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية؛ أن أتجنبها بكل جهدي ..؛ فأنا صاحب الميثاق الوطني الفلسطيني، ولا فخر، وقد أكدت فيه: إن تحرير فلسطين تبعة قومية كبرى تقع على عاتق الأمة العربية حكومات وشعوباً، وفي طليعتها شعب فلسطين؛ وقد حرصت على الدوام أن تكون الحكومات العربية جميعها في الميدان ..، كما حرصت أن تكون قضية فلسطين فوق الخلافات العربية، وفي منأى عن التناقضات العربية، ولكن ما ذنبي وذنب المنظمة إذا وقعت هذه الخلافات والتناقضات على رأس القضية الفلسطينية، على غير إرادتي ..، وما ذنبي إذا كانت بعض الحكومات العربية هي: التي فتحت النار أولاً، ولم يكن أمامي إلاَّ أن أقابل النار بالنار ..**"[٢٢٤].

**فكانت أولى** معارك الشقيري مع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، حين دعا الأخير إلى الصلح مع إسرائيل عام ١٩٦٥، وكانت **المعركة الثانية** مع الملك حسين، الذي ألقى خطاب "عجلون" الشهير في حزيران (يونيه) ١٩٦٦، وأعلن فيه الحرب على المنظمة، وسحب اعترافه بها، وأغلق مكاتبها، واعتقل رجالها، وكانت **المعركة الثالثة** مع الملك فيصل؛ وكانت معركة صامتة، نابعة من أسلوب الملك فيصل في القتال الصامت؛ فقد توقف عن دفع التزاماته للمنظمة لا لذنب إلاَّ التهمة الباطلة؛ بأن الشقيري هو عميل الرئيس عبد الناصر والشيوعية العالمية معاً[٢٢٥]، وجرت محاولة أخرى من جانب الأردن، لخلع الشقيري في الفاتح من شباط (فبراير) ١٩٦٧، من خلال رسالة أرسلها الملك حسين للرئيس بورقيبة، اتهم فيها الشقيري؛ بأنه انحرف عن خطة العمل العربي

الموحد، والالتزام بمؤتمرات القمة، فجرَّ المنظمة لتكون طرفاً في الخلافات العربية وكذلك في الخلافات الدولية؛ بالإضافة إلى موقفه الصريح من إثارة الفتنة في الأردن، والتحريض على الثورة، وتقويض الكيان الأردني، وبذر بذور الشقاق بين أبناء البلد الواحد، والحضّ على التخريب والتدمير والقتل؛ وأنه أعلنها صريحة في جميع اللقاءات المنبثقة عن مؤتمرات القمة؛ أنه لا يلتزم بأي قرار؛ وأنه يعمل منفرداً على الوجه الذي يحلو له[٢٢٦]، كما وجرت محاولة ثانية لخلع الشقيري خلال الدورة العادية لمجلس الجامعة العربية التي انعقدت في ١٤ آذار (مارس) ١٩٦٧، بقيادة الثلاثي: حسين وفيصل وبورقيبة؛ عندما ادّعوا بأن الشعب الفلسطيني قد ملَّ بضاعة الشقيري من الكلام والشعوذة والضحك على العقول[٢٢٧].

لقد كان كل شيء في حياة الشقيري مثيراً، مما خلق له عدة إشكاليات؛ إذ بسبب كل ذلك كان الكثيرون يحبون الشقيري، ولكن كان هناك أيضاً الكثيرون يحسدونه على فصاحته وبلاغته وقوة شخصيته، أو على إخلاصه وعدم تعبه وكلله من طيلة مشوار الجهاد الطويل، ولم يُلق سلاحه أو يُخرس لسانه، الذي بقي قوياً حتى النفس الاخير، ولكن مع كل ذلك لم يسلم الشقيري من محاولات تحميله تأليب الرأي العام العالمي ضد العرب وتأييد اليهود، بسبب ما روجوه عنه؛ أنه توعَّد بإلقاء اليهود إلى البحر، وهو: الأمر الذي رفضه المجتمع الدولي، واستطاعت أجهزة الإعلام بالفعل من استغلال هذه الأقوال، التي لم يتفوه بها الشقيري على الإطلاق، كما استغلها خصومه من الفلسطينيين والعرب، الذين كانوا يرون في الشقيري عقبة دون تحقيق أغراضهم وأهدافهم؛ فقاموا من ناحيتهم، بترويج تلك الافتراءات ليس خدمة لقضية فلسطين؛ والمعروف أن الذي روّج لتلك الأقوال كان مندوب التلفزيون الفرنسي الذي أجرى مقابلة تلفزيونية مع الشقيري عند عودته إلى الأردن مع الملك حسين بعد مصالحتهما في "القاهرة"، وكان ذلك يوم ٣١ أيار (مايو) أي قبل خمسة أيام من حرب حزيران (يونيه) التي سقطت فيها سيناء والضفة والقطاع والجولان[٢٢٨].

وبعد هزيمة حزيران (يونيه) ١٩٦٧، بدأ النقد وسن السكاكين، نقد ذاتي من حركة القوميين العرب لمسيرتها كلها، وإعادة نظر وترتيب جديد فكري ونضالي وسياسي، أدّى إلى استبدال القومي العام بوطني أو قُطري، تمثّل في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين،

وطال النقد كل القيادات والقوى السياسية سواء كانت ثورية أو تقليدية، وكل التحالفات والأوضاع العربية؛ وكان من الطبيعي أن يكون الشقيري ومنظمته على رأس القوى التي طالها النقد والتقييم الجديد؛ بل واعتبر الكثيرون أن الشقيري مساهم رئيسي في الهزيمة التي حلّت بالعرب جميعاً، بل وبالغ البعض باعتباره أكبر المساهمين فيها(٢٢٩).

غير أن تلك الاتهامات فيها الكثير من التعسف والتجنِّي على شخص الشقيري؛ فالأخير لم يكن يترأس دولة، بل منظمة لا حول لها ولا قوة أمام تدخلات داخلية فلسطينية، وإقليمية عربية، ولم يكن يملك جيشاً جرّاراً مدرباً على أحدث وسائل القتال؛ لذا فإن الأمانة العلمية تقتضي إعفاءه من مسئولية الهزيمة، والتي يتحمل وزرها فحسب الجيوش العربية.

وكان من سوء حظ منظمة التحرير الفلسطينية؛ أنها ظهرت في الوقت الذي شهد فيه التجاذبات العربية – العربية، لكن ما هو: أكثر من سوء الحظ؛ أنها غرقت ورغماً عنها أحياناً كثيرة في تلك التجاذبات؛ وبذلك كان من السهل اتهامها بتدبير انقلابات عسكرية وبالتآمر؛ لمجرد أن رئيسها تحدث عن ضرورة حماية الشعب الفلسطيني، بل هناك من عدَّ؛ أن جرأة الشقيري وخطابيته قد دفعت بالمنظمة إلى المزيد من التورط في التجاذبات العربية الحادة؛ الأمر الذي سوف يتم من خلاله، معاقبة الشقيري على تلك الجرأة في مؤتمر القمة العربية في "الخرطوم" بعد هزيمة العام ١٩٦٧؛ غير إن تحميل الشقيري وخطاباته المسئولية عن تموضع المنظمة ضمن سياسة المحاور العربية، أشبه بالتتمّر على الضحية لمناسبة العجز عن مواجهة جلادها؛ فقبيل تلك الحرب، وعندما انتقد الشقيري تعرض الفلسطينيين للذبح في بلدة "السموع" في الضفة الغربية، دون أن يجدوا من يحميهم، وتذكيره بضرورة استنهاض جيش التحرير الفلسطيني، في كل مناطق التواجد الفلسطيني، تعرَّض الشقيري بسبب تلك المطالبة لهجومٍ قاسٍ، وبعد وقتٍ قصير جرى الحديث عن المؤامرة الانقلابية في الأردن(٢٣٠).

ومع تتابع الأحداث بصورة دراماتيكية، نحو العمل حثيثاً على إقالة الشقيري من منصبه، أو على أقل تقدير إجباره على الاستقالة؛ فقد كان أطرف تعليق صدر من مندوبي الصحافة الأجنبية؛ ما قاله مراسل صحيفة "النيويورك تايمز" الأمريكية، من أن الرئيس بورقيبة والملكين فيصل والحسين؛ قد تعاونوا معاً على خلع الشقيري من رئاسة منظمة

التحرير الفلسطينية، لقد تعاونوا على هذا الهدف، ولكنهم لم يستطيعوا، وحسب قول الشقيري نفسه: "**حقاً إنهم لم يستطيعوا في مطلع عام ١٩٦٧م، ولكنهم استطاعوا بعد أشهر معدودات، في أخريات العام نفسه .. لقد استطاعوا خلع الشقيري بعد الهزيمة**"(٢٣١)، أي: بعد الحرب.

ومما يُحسب للشقيري بعد الهزيمة، موقفه إزاء التخاذل العربي وعدم اللامبالاة من جانب الأنظمة الرسمية العربية؛ فلقد كان الواجب الوطني في رأي الشقيري يفرض على الملوك والرؤساء العرب؛ أن يجتمعوا يوم أن حدث العدوان على الأراضي العربية، أو بعد انتهائه، لكنهم لم يجتمعوا إلاَّ بعد ٨٥ يوماً في "الخرطوم"، عندما عقدوا فيها مؤتمر القمة العربية، ورغم مرارة الهزيمة وقسوتها، إلاَّ أن الشقيري بقي الأمل يحذوه؛ بأن شعبه لن ينكسر أمام هذه الموجة العاتية، التي كان بالإمكان تحطيم آماله على صخرتها بالحصول على الحرية، والتحرر من الاحتلال الإسرائيلي، وقرر أن يحسم الأمر بينه وبين الزعماء العرب؛ فعلَّق الشقيري على ذلك قائلاً: "**والواقع أني قررت منذ تلك اللحظة أن أحسم الأمر بيني وبين الملوك والرؤساء في مؤتمراتهم .. وها أنا الآن معهم في مؤتمر الخرطوم، أراهم يريدون أن يسيروا بأضعف الإيمان وأبخس الأثمان .. وهم يملكون أكثر من هذا ويقدرون على أكثر من هذا**"(٢٣٢).

وذلك الأمر يدعم موقف الباحث الموضوعي؛ للتأكيد على أن استقالة الشقيري فيما بعد لم تكن بمحض إراداته؛ وإنما كانت عبارة عن سلسلة متراصة من الضغوط الحثيثة من جانب النظام الإقليمي العربي الرسمي، مدعوماً بضغوطات فلسطينية داخلية معارضة لقيادة الشقيري للمنظمة، تلاقت معاً على هدفٍ واحد، هو: التخلص من قيادة الشقيري، مهما كانت النتائج والعواقب؛ متوهمين أن القيادة الجديدة للمنظمة، ستكون أكثر سلاسة بالنسبة للنظام الرسمي العربي، بعدما شعرت تلك؛ أن الشقيري صعب المراس، من الصعب تليين مواقفه، وجعله أسلس قياداً، أما فلسطينياً؛ فقد اعتقد معارضو الشقيري واهمين؛ أنه بإمكانهم الحصول على استقلالية تامة للمنظمة من قيد ذلك النظام العربي، لكنهم فشلوا كما لُوحظ فيما بعد.

بل ويضيف الشقيري قائلاً والآلم يعتصر قلبه، مبيناً كيف كانت معاناته من رؤساء وملوك الدول العربية: "**وإن أعتذر؛ فلست أعتذر إلاَّ عن شيء واحد ..، أعتذر عن أكبر**

**خطأ ارتكبته في حياتي العامة عبر أربعين عاماً من عمري كله ..؛ ذلك الخطأ الكبير هو: أني سرت مع الملوك والرؤساء في مسيرة الأعوام الأربعة التي انتهت بحرب الأيام الستة . .؛ ذلك الخطأ الكبير هو: أني صدّقت الملوك والرؤساء في عام ١٩٦٣م، يوم انعقد مؤتمر القمة العربي الأول في "القاهرة"، ثم سرت في ركبهم في مؤتمر "الإسكندرية"، وبعده في مؤتمر "الدار البيضاء"، وأخيراً في مؤتمر "الخرطوم" ..، وحمدت الله أني انسحبت من هذا المؤتمر غير آسف ولا نادم .."**[٢٣٣].

ويبدو أن الشقيري في زحمة ما تعرّض له من ضغوطٍ وتعسف من قِبل الجميع؛ قد فكّر بالاستقالة طوعاً، وفي ذلك يقول: "**وخطر لي ... أن استقيل من رئاسة منظمة التحرير؛ ففي الشعب الفلسطيني كفاءات سياسية كثيرة؛ لأكون مستشاراً لمجلس قيادة الثورة الفلسطينية، لأُعرف، ولا يُعرف مجلس قيادة الثورة .. وبدأت اتصالاتي بعددٍ من الفلسطينيين أبحث معهم هذه الخواطر وسبل تنفيذها.. وكان واضحاً منذ البداية أن ميلاد الكيان الفلسطيني الجديد، لا يُقصد منه أن يكون قوى ضاغطة على إسرائيل حتى تنفذ قرار مجلس الأمن ..؛ لقد كنت أريد قيام مجلس الثورة ليعبئ الشعب الفلسطيني، ومعه الجماهير العربية في معركة التحرير .. إنها معركة طويلة حقاً .. ولكن طول الزمن لا يحمل على التنازل عن الهدف ..، وشعار "ثورة حتى النصر" كان هو الهدف؛ فلا يمكن أن تكون الثورة فريقاً في التسوية، ولا طرفاً في التصفية، وقضية فلسطين هي القضية الوحيدة في العالم التي لا تقبل التسويات المرحلية؛ فليست الحدود في هذه القضية هي: المشكلة، المشكلة هي: وجود إسرائيل الدولة ..، والمشكلة هي: الوطن، هل هو: لنا أو لإسرائيل .."**[٢٣٤].

واللافت للنظر هنا أن الشقيري قد بدأ يعي بحسٍ وطنيٍ مرهف؛ بأن المعادلات السياسية في المنطقة من **جهة**، والمتغيرات في النظام الإقليمي العربي من **جهةٍ أخرى**، باتت تحتم عليه التغيُّب عن المسرح السياسي؛ وأن لا يعود كواجهة رئيسية لعنوان الشعب الفلسطيني، من خلال تكوين مجلس قيادة ثورة، لكن تسابق الأحداث بوتيرة متسارعة عجّلت بفرض الاستقالة عليه قسراً.

وبالإمكان ذكر الأسباب التي أدّت لتنحية الشقيري عن منصبه كرئيسٍ لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومنها:

**أولاً**: نتيجة لحرب عام ١٩٦٧ بنتائجها الكارثية، وفقدان ما تبقى من الأرض الفلسطينية من جهة، ولمؤتمر "الخرطوم" من جهةٍ أخرى؛ فقد دُقَّ الإسفين الأخير في نعش قيادة الشقيري؛ فتهيأ الجو لانتقال حملة البنادق الفلسطينيين من موقع المعارضة إلى قيادة منظمة التحرير نفسها، وصار بإمكانهم توجيه عمل المنظمة وفق أولوياتهم بتأييدٍ عربي(٢٣٥)، وارتفعت أسهم دعاة الكفاح المسلح، ولم يعد من خيار أمام الكل الفلسطيني سوى الانحياز لهم؛ ولمَّا كان من غير المتوقع بأن يقبل الفلسطينيون بما قبلت به الدول العربية من وقف لإطلاق النار، والقرار الدولي ٢٤٢، ورفض قوات العاصفة التابعة لحركة فتح لذلك القرار؛ فتمَّ منحها مداً جماهيرياً واسع النطاق بين الفلسطينيين وصفة تمثيلية بينهم؛ وبالتالي عاد الحديث من جديد إلى ضرورة استبدال قيادة منظمة التحرير، بقيادة جديدة تتمثل فيها القوى الفلسطينية المقاتلة (٢٣٦).

وفي التحليل الأخير لِما ترتب على هزيمة حزيران ونتائج مؤتمر "الخرطوم"؛ فإن الكثير من رصيد منظمة التحرير قد تمَّ سحبه عربياً، ونتيجةً لازدياد العمل الفدائي الفلسطيني، ازدادت الخلافات داخل المنظمة؛ وقد كانت هناك **جبهتا خلاف**: جبهة خفية تقودها المنظمات الفدائية، التي اقتنعت بأهمية منظمة التحرير، ولكن بشرط أن تقودها هي، مع انتظار الفرصة السانحة لكي تتسلم أمانتها، وجبهة علنية كان يقودها عدد من الشباب العروبيين التقدميين، الذين آزروا الشقيري من البداية، وعملوا معه داخل مؤسسات المنظمة، ولكنهم أخذوا عليه تفرّده بالعمل، ولمَّا يئسوا من أي: إصلاح داخلي، توجه باسمهم سبعة من أعضاء اللجنة التنفيذية برسالة طلبوا فيها من الشقيري التنحي عن منصب رئاسة المنظمة(٢٣٧)، كما سيرد بيانه.

وكان قد نشب خلافٌ بين الشقيري وقيادة حركة فتح بعد الهزيمة؛ لأن فتح من وجهة نظر الشقيري كانت تتطلع إلى تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، بينما هو: يتطلع إلى أبعد من ذلك، إلى تحرير بلد عربي وقصد ضمناً الأردن، وكانت قيادة جيش التحرير الفلسطيني قد صُدمت من تصريح الشقيري، عندما أعلن في ١٦ تشرين ثانٍ (نوفمبر) من العام نفسه؛ أن منظمة التحرير تقود الكفاح المسلح لقوى المنظمة النضالية داخل المناطق المحتلة؛ فقامت إسرائيل بتكثيف إجراءاتها الأمنية رداً على تصريحه؛ الأمر الذي أجبر عدة ضباط من جيش التحرير الفلسطيني في الضفة الغربية على الفرار إلى الأردن في

الأشهر الثلاثة التالية؛ مما أدّى إلى انهيار التنظيم العسكري في الضفة الغربية بشكلٍ دراماتيكي(٢٣٨).

ويبدو أن الهجوم الذي شنته القوى الفلسطينية، وفي طليعتها حركة فتح على الشقيري والمنظمة، ومع صعوبة تصور؛ أن حركة فتح التي رأت في نفسها تجسيد الوطنية الفلسطينية قامت بما قامت به خدمة لمحور عربي أو نظام عربي ما؛ فإن بالإمكان افتراض أنها سارت مع الموجة المناهضة للشقيري لأسباب تخصها؛ إذ كانت قوة صاعدة، ويحظى نشاطها بإعجاب جماهيري فلسطيني وعربي؛ فما الذي يمنعها من إسناد شرعيتها الثورية التي كانت في بواكير تحققها بشرعية أخرى، قالت إنها تريد تثويرها؛ وكان قد دار جدلاً داخل حركة فتح حول فكرة دخول المنظمة أو السيطرة عليها؛ ويبدو أن بعض قيادات فتح قد رفضت دخول المنظمة آنذاك(٢٣٩).

غير أن القشة التي قصمت ظهر البعير، جاءت عندما أعلن الشقيري في ٩ كانون أول من العام نفسه، عن وجود مجلس قيادة الثورة لتحرير فلسطين، وأن هذا المجلس شكّله مؤتمر عسكري سري عُقد في القدس، وأن المجلس يتحكم في قوى المقاومة جميعاً في الأراضي المحتلة، وكان قد ادّعى في وقتٍ سابق؛ أن منظمة التحرير تدّعم كل التنظيمات الفدائية؛ وأن جيش التحرير الفلسطيني انتهى من إعادة تدريب وتسليح قوة فدائية؛ بمساعدة الصين ودولٍ أخرى؛ الأمر الذي دعا حركة فتح لنفي ادعاءاته بشدة، كما نفت علمها بوجود مجلس قيادة الثورة واتهمته بأنه يُهلك جيش التحرير الفلسطيني، ثمَّ تبعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حركة فتح في التعبير عن استنكارها لتصريحات الشقيري، بعد أن ادّعى مسئوليته عن هجومه على مطار اللد في ١١ كانون أول (ديسمبر)، والذي كانت به الجبهة قد استهلّت به عملها العسكري، وعن عملية أخرى نفذتها في اليوم التالي؛ الأمر الذي كشف حقيقة ادعاءاته ومزايداته على المنظمات الفدائية(٢٤٠).

ومن جهة أخرى أصدرت حركة فتح في أواخر عام ١٩٦٧، مذكرة وجهتها للدول العربية، أعربت فيها عن قلقها للتصريحات المضللة التي يُدلي بها الشقيري، موهماً الرأي العام العربي والدولي أن المنظمة تقوم بواجبها الوطني في الأرض المحتلة، واتهمته باختراع المجالس الوهمية، كما طالبت المذكرة الدول العربية باتخاذ الوسائل الكفيلة بسد

أبواب أجهزة الإعلام العربية في وجه الشقيري، حتى لا يتخذ منها وسيلة لخدمة أغراضه الشخصية في تضليل الجماهير[٢٤١].

وفي هذا الصدد وحسب ما قاله غازي الصوراني؛ فإن الشقيري "**قام بإصدار العديد من التصريحات أو البلاغات الثورية – التي لا تستند إلى الواقع – حول الكفاح المسلح الذي يقوده جيش التحرير ومنظمة التحرير داخل المنطقة المحتلة، عبر ما أسماه "مجلس قيادة الثورة" أو "المجلس العسكري السري" ...الخ، تلك التصريحات التي دفعت بحركة فتح إلى التصدي للشقيري، عبر الالتفاف عليه من خلال عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة على رأسهم بهجت أبو غربية – كما أخبرني شخصياً- حيث نجحوا بمساعدة القيادة المصرية والجامعة العربية في إزاحة الشقيري**"[٢٤٢].

كما أصدرت حركة فتح فيما بعد بياناً طالبت فيه الشقيري بالاستقالة، وحذت حذوها كذلك الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والاتحادات الشعبية الفلسطينية، وحاول الشقيري أن ينظم مؤيديه؛ فأصدر بيانه قبل الأخير رافضاً فيه الاستقالة من قيادة المنظمة، غير أن الأمر تمَّ حسمه في ٢٠ كانون أول (ديسمبر) ١٩٦٧، حينما رجَّح رئيس الصندوق القومي الفلسطيني عبد المجيد شومان كفة المطالبين بالاستقالة؛ وقد عقد الأعضاء المعارضون للشقيري اجتماعاً في القاهرة في ٢٣ من الشهر نفسه، فوجد الشقيري نفسه وحيداً دون سند، خاصة بعد تخلي الرئيس عبد الناصر والحكومة المصرية عنه، كما ظهر من خلال الصحف المصرية وقتذاك، كما سيتضح لاحقاً؛ فاضطر إلى تقديم استقالته تعسفاً إلى الشعب الفلسطيني وليس إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية[٢٤٣]، دلالة على رفضه للنهج الذي انتهجته معه اللجنة التنفيذية والقوى الفلسطينية الأخرى.

**ثانياً**: أما على المستوى العربي فلم يكن حظ الشقيري يقل سوءاً عن حظه الفلسطيني؛ فقد وصلت الأمور بينه وبين عدد من العواصم العربية إلى حدٍ من الفتور، وصل إلى حد إغفال توجيه الدعوة للمنظمة للمشاركة في أعمال القمة العربية في "الخرطوم" في آب (أغسطس) ١٩٦٧، كما أسلفنا الإشارة[٢٤٤]؛ فأحس بأن عدداً من الملوك والرؤساء العرب لا يريدون التعاون معه؛ وأنه أصبح شخصاً غير مرغوب فيه لدى الرأي العام الدولي[٢٤٥]، ووصف الشقيري تجربته الطويلة المرّة في نضاله لخلق كيان فلسطيني مستقل بقوله: "**إني قضيت أيامي وأعوامي في منظمة التحرير، في عنقي ثلاثة عشر**

**حبلاً، يمسكها ثلاثة عشر ملكاً ورئيساً، وما أشد أن يقع المرء في حلبة الصراع حين يكون المتصارعون هم الملوك والرؤساء، وأنكى من ذلك أن تكون الضحية قضية فلسطين؛ وأن يُبتلى شعب فلسطين بهذا البلاء ..**"(٢٤٦).

فبعد حرب عام ١٩٦٧، تدهورت علاقات الشقيري عربياً وفلسطينياً؛ وسارت بعدها محاولات التخلص منه في خطين متلازمين، خاصةً بعد التشدد الذي أبداه الشقيري في مؤتمر القمة العربية بـــ "الخرطوم"؛ وقد تساءل البعض **عما إذا كان هناك تنسيق مسبق بين الطرفين العربي والفلسطيني لإقصائه**؛ وأنهما من الناحية الوقائعية عملا معاً لإخراجه من الرئاسة، خاصة بعد أن أعطت بعض الدول العربية التي كان الشقيري محسوباً عليها، الضوء الأخضر لحدوث تغيّر داخل قيادة المنظمة ضد رئيسها؛ وقد ذكرت أنباء مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية الذي انعقد في "الخرطوم" في ٢٦ آب (أغسطس) من العام نفسه؛ أنه جرت محاولات لإقصاء رئيس المنظمة عن الاجتماعات المتتالية التي عقدها وزراء الخارجية العرب، كما جرت محاولات داخل مؤتمر القمة في "الخرطوم" لتجميد عضوية المنظمة في المؤتمرات العربية؛ فردَّ الشقيري؛ بأن منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني وليس للحكومات العربية(٢٤٧).

ويبدو أن الشقيري قد وضع اللمسات الأخيرة لختام مرحلته السياسية، عنـــدما أصـــرَّ على وضع اللاءات الأربع الشهيرة خلال انعقاد مؤتمر "الخرطوم"، وهـــي: **لا صـــلح، لا تفاوض، لا تعايش، ولا انفراد بالحل**، لكنه انسحب مـــن المـــؤتمر بعـــدما اكتـــشف؛ أن الزعماء العرب حذفوا اللاء الرابعة وهي: الأهم، والتي كان يصر عليها باســـم منظمـــة التحرير، وفي نهاية الجلسة ما قبل الأخيرة، قام الشقيري من مكانه وقال: "**أنا لست ملكـــاً لأحرص على البقاء في المُلك، ولست رئيساً لأحرص على البقاء رئيس جمهوريـــة ..؛ أنا واحد من شعب فقد كل شيء، ولم يعد لنا ما نخسره؛ لأننا خسرنا كل شيء ..؛ ولكن بقي لنا عقلنا، وكرامتنا وآمالنا ..؛ إن الاتجاه العام في هذا المؤتمر لا يشجعني علـــى المشاركة فيه، ولا أستطيع أن أساهم في هذه القرارات؛ ولذلك فإني أُعلن انسحابي من المؤتمر**"(٢٤٨).

فالشقيري كان من الذكاء وسعة الحيلة؛ بأن تملّص من تحمل وزر الهزيمة بمفـــرده؛ فألقى بالكرة في ملعب الزعماء العرب بالخرطوم، وأوثق قيدهم باللاءات الأربع(٢٤٩)، كما

سبق الإشارة؛ وحاول أن يلعب أوراقه بذكاء، حين ركّز على دور الشعوب في قهر العدو، ومحو آثار الهزيمة؛ فزاود أو تقدَّم بذلك حتى على أكثر الثوريين[٢٥٠].

والواضح جلياً من خلال مداولات وكلمات الزعماء العرب في القمة العربية المذكورة، ورغبة هؤلاء الزعماء بالاعتراف بالأمر الواقع، ورفض الشقيري المطلق الاعتراف بذلك الواقع؛ وذلك بقوله أثناء القمة: "**إننا لسنا في الأمم المتحدة، ولم نوقع اتفاقية الهدنة، ونحن غير ملزمين بقرارات مجلس الأمن؛ ولذلك فإن كل الاعتبارات الدولية لا تشملنا ولسنا ملزمين بها**"، وقوله: "... **فإننا غير مطالبين بالقبول، قرارات مجلس الأمن إما نقبلها أو نسكت، ومن الممكن إحصاء مئات القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن ولم تُقبل، وموضوع مجلس الأمن لا يُنجينا من أي خطر**"، وأنهى الشقيري كلمته بالقول: "**ونعاهد الجميع** (أي الزعماء العرب)؛ **أن لا نتدخل بأي شؤون داخلية لأية دولة؛ وإذا بدرت منا أي خطيئة؛ فنرجو أن تغتفروا للمنظمة، وأقول هذا للجميع الآن**"[٢٥١]؛ بل وأكّد الشقيري بأنه من خلال خبراته الطويلة في الأمم المتحدة تأكّدت قناعاته؛ بأن القضية الفلسطينية ليس لها حل سياسي أو دبلوماسي؛ وأن حرب التحرير هي الطريق الوحيد لإعادة الوطن إلى الشعب وعودة الشعب إلى الوطن[٢٥٢]؛ فاتضح نتيجة ذلك اختلاف في وجهات نظر العرب مع وجهة نظر منظمة التحرير؛ فالقضية لم تعد قاصرة على شعب فلسطيني فقد أرضه، بل ودول عربية أخرى فقدت أيضاً جزءاً من أراضيها.

وكان على الشقيري أن يدفع ثمن اختراقه سقف السياسة العربية؛ ولأن الشقيري كان يعتقد؛ أنه الأب الحقيقي للكيان الفلسطيني، ومن حقه وحده أن يسميه ويربيه ويرسم له طريق المستقبل، كانت الأنظمة العربية ترى أنها هي الأب الحقيقي لذلك الكيان؛ وأن دور الشقيري كان دور القابلة التي وُلِدَ على يديها ذلك الكيان؛ لذلك دبّروا عملية تنحيته عن رئاسة المنظمة[٢٥٣]، لكنه لم يفشل في قيادتها، بل على العكس نجح في قيادتها طوال ثلاث سنوات صعبة جداً، أما نتائج حرب ١٩٦٧؛ فكانت كفيلة للإطاحة بالجميع[٢٥٤]؛ ومع ذلك؛ فإن الحرب لم تُطحْ بأيٍّ من الزعماء العرب سوى الشقيري.

والجدير بالذكر؛ أن هذا العام، أي: عام ١٩٦٧ بإفرازاته، لم يشهد طوي صفحة الحياة السياسية الرسمية للشقيري كرئيسٍ لمنظمة التحرير فحسب، بل طوى أيضاً صفحة المشروع القومي لتحرير فلسطين لصالح مشروع قطري فلسطيني[٢٥٥]؛ وإن لم يكن

وقتذاك في الأفق مشروع قومي حقيقي ظاهر لتحرير فلسطين.

بالتالي فإن موقف الشقيري في قمة "الخرطوم"، ساهم في تسريع عملية تنحيته عن رئاسة المنظمة؛ فقد كان القادة العرب بحاجة إلى كبش فداء لتحميله - ولو زوراً - قسطاً من المسئولية عن نكسة حزيران (يونيه)؛ بالإضافة إلى أسباب أخرى، منها الخلافات الناشبة بين الشقيري وبين فريق الشباب من أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، ومن العاملين في مؤسسات المنظمة، ومنها ما فرضته تداعيات الهزيمة من مستجدات ميدانية، فرضت ضرورة التغيير في الساحة الفلسطينية، وفي مقدمتها وقوع ما تبقى من أرض فلسطين التاريخية تحت الاحتلال الإسرائيلي، مضافاً إليها سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية[٢٥٦]؛ فالشقيري الذي كان متهماً بالأمس أنه رهين الأنظمة العربية وتابع لها، أضحى اليوم بسبب اختلافه مع كثير من هذه الأنظمة؛ متهماً من جانبها بأنه متشددٌ ومتصلبٌ؛ فالرجل كان عنيداً في آرائه، ومتشدداً في توجهاته، لا يتحول عنها إذا اقتنع بها، وفوق ذلك لا يخضع للضغوط ولا يستجيب لها، ولا يضع وزناً للمؤثرات مهما كان مصدرها[٢٥٧].

فالواضح إذن مما قاله الشقيري؛ أنه أصبح على النقيض مع الإجماع العربي، وشذَّ عن عُرفهم، وبات وجوده يشكل خطراً على سياساتهم؛ لذا بات شخصاً غير مرغوب فيه عربياً، بعد أن أصبح غير مرغوب فيه فلسطينياً؛ وبالتالي تلاقت المصالح العربية العليا مع الطموحات الفلسطينية بالتخلص منه على مذبح تداعيات حرب حزيران (يونيه).

**ثالثاً**: مثّلت الانتقادات التي وُجهت إلى شخص الشقيري كأول رئيس لمنظمة التحرير، جزءاً هاماً من الانتقادات التي وُجهت لسياسة المنظمة وخطها ككل؛ فعلاوة على التحفظات التي سُجلت منذ بداية فكرة إنشاء الكيان الفلسطيني، وعلى ظروف انعقاد المؤتمر التأسيسي للمنظمة في "القدس" في ٢٨ آيار (مايو) ١٩٦٤، كثيراً ما وُجهت الملاحظات؛ فالانتقادات ليس فقط إلى الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها الشقيري؛ ولكن أيضاً إلى توجهاته السياسية والعسكرية، التي أثرت على استقلالية المنظمة؛ لذا فقد عاب فيصل حوراني على الشقيري عدم تمسكه بالاستقلالية السياسية والعسكرية للمنظمة، والتفرّد وعدائه للتنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية؛ ففيما يخص الاستقلالية السياسية للمنظمة؛ فإن الشقيري لم يفعل شيئاً ذا بال للحفاظ على استقلالية منظمته إزاء

تدخلات الحكومات العربية في أخص شؤونها؛ بل إنه على العكس من ذلك، كان أميل إلى استرضاء الحكومات وخاصة التي تدعمه كمصر، ومن هنا تشكّلت النظرة إلى المنظمة والتعامل معها على أساس؛ أنها أداة طيّعة في أيدي نظام الرئيس عبد الناصر(٢٥٨).

ومع صحة ما أورده فيصل حوراني؛ إلاَّ أننا لا نستطيع قبول كل ما ذكره دفعة واحدة، صحيح أن علاقة الشقيري بعبد الناصر كانت في أغلب الأوقات جيدة، لكن أحياناً اعتراها بعض الخلل، خاصة بسبب شحنة الأسلحة الصينية لجيش التحرير الفلسطيني؛ وإن كان هذا الخلاف ليس جوهرياً بين الطرفين.

لكن ما يؤخذ على الشقيري؛ إنه كان يتخذ عدة قرارات دون الرجوع إلى اللجنة التنفيذية للمنظمة أو المجلس الوطني الفلسطيني؛ فقد شهدت مرحلة تأسيس المنظمة التأثر بشخصية الشقيري مؤسسها ورئيسها الأول؛ فكانت نموذجاً لمحاولة وضع الكل في واحد، دون مراعاة للفوارق النسبية في الاتجاهات السياسية؛ فشارك ممثلو الاتجاهات المختلفة في الدورات الثلاث الأولى للمجلس الوطني بصفتهم الشخصية لا السياسية، وكانت تلك الصيغة انعكاساً لمنهج الشقيري الذي لم يكن ميالاً إلى الحزبية أو التعددية(٢٥٩)؛ فقد ثبت بأنه لم يكن يكشف لأحد من المسئولين في المنظمة عن نتائج المفاوضات التي كان يجريها مع الزعماء العرب والأجانب، كما كان الحال بعد زيارته للصين، حتى أن الوفد الفلسطيني المكون من اثني عشر شخصاً الذين رافقوه، لم يسمع أي شيء عما حدث في العاصمة الصينية، إلاَّ من خلال الصحف ووسائل الإعلام(٢٦٠).

غير إن تلك التهمة لم تكن مقصورة في شخص الشقيري؛ وإنما كانت سمة عامة في كافة الزعماء العرب دون استثناء، والموقف السياسي في المنطقة العربية وقتذاك، كان يُحتم عليه أحياناً التفرُّد بأخذ القرارات، خصوصاً؛ وأن بعض تلك القرارات كانت تقتضي منه السرية في اتخاذها؛ حتى لا يتمَّ اجهاضها من بعض الأنظمة الرسمية العربية.

بل ووصل الأمر، كما يقول شفيق الحوت، أننا كنا بين مطرقة الشقيري وسندان الرصاصة الأولى، وكان لا بد من الإسراع في الحسم داخل المنظمة، والضغط على الشقيري بالذات لتطوير أساليبه؛ ولحثه على التعاون مع التنظيمات الفلسطينية السرية؛ غير أن الشقيري لم يستمع للنصائح، ورفض الانتقادات الموجهة إليه، وبالغ في التفرُّد باتخاذ إجراءات وقرارات تعسفية ضد معارضيه(٢٦١).

وما يتعلق بالاستقلالية العسكرية؛ فإن الشقيري لم يكن يملك حق تحريك أي وحدة من وحدات جيش التحرير الفلسطيني، أو حتى تعيين قياديه وضباطه أو نقلهم؛ لأن هذا الحق تملكه القيادة العربية الموحدة نظرياً، وقيادات الدولة المضيفة عملياً، وما يتعلق بالتفرّد والعداء للتنظيمات؛ فقد اتخذ الشقيري منذ نشأة المنظمة دوراً بارزاً وصلاحيات واسعة؛ إذ جمع مع رئاسة اللجنة التنفيذية رئاسة المجلس الوطني، وهو: الذي عيّن أعضاء اللجنة التنفيذية، بالإضافة إلى ممارسات فردية عدة اشتهر بها، وعندما كثُرت الاحتجاجات حول هذه الصيغة اللاديمقراطية قدّم الشقيري للمجلس الوطني الثاني الذي انعقد في "القاهرة" في الفترة من ٣١ آيار (مايو) إلى ٤ حزيران (يونيه) ١٩٦٥، مشروع نظام للانتخاب صادق عليه المجلس، غير أنه ظل حبراً على الورق.

ولم يكتفِ الشقيري بذلك بل هاجم التنظيمات والأحزاب الفلسطينية في أكثر من مناسبة وخاصة فتح؛ فعندما بدأ نجم حركة فتح في الصعود بعدما رفعت شعار الكفاح المسلح، لم يُخفِ الشقيري تحفظه إزاء هذا النهج، انسجاماً مع الموقف المصري الذي اتهم حركة فتح بالعمالة لبريطانيا، وهو نفس الاتهام الذي تبناه الدكتور رفعت عودة مدير مكتب منظمة التحرير في الجزائر، الذي كان معروفاً عنه أن ناصري، بينما اتهمت السعودية فتح بالعمالة للشيوعية الدولية، والأردن اتهمها بخيانة معسكر الثوريين العروبيين، أما صحيفة الأنوار البيروتية الموالية للناصرية؛ فقد اتهمتها بالعمالة لوكالة المخابرات الأمريكية (السي. أي. إيه CIA)[٢٦٢]، وثمة بعض الأنظمة الرسمية العربية التي لم تكن ترغب في إعطاء إسرائيل ذريعة لمهاجمة البلدان العربية؛ كمصر على سبيل المثال؛ فالفريق المصري علي علي عامر قائد القوات العربية الموحدة، أرسل بمذكرة إلى الحكومات العربية، دعاها فيها بقمع نشاط الفدائيين بشدة[٢٦٣].

وبقي غياب البُعد الديمقراطي في ممارسات الشقيري، قاسماً مشتركاً استندت إليه شكاوى وبيانات معظم المعارضين، لنهجه المتفرّد في اتخاذ القرارات[٢٦٤]، وأكثر من ذلك؛ فلم ينجح الشقيري في أن يجمع تحت زعامته القوى الفدائية أو السياسية الفلسطينية؛ فازدادت الانتقادات للتعارض بين أقواله والسلوك الذي يسلكه[٢٦٥].

هذه الأسباب مجتمعة جعلت لهجة انتقاد الشقيري، تتصاعد باستمرار من جانب الجميع، ولم تقتصر على طرف فلسطيني دون الآخر، بل ووصل الأمر بالدكتور فايز

الصايغ عضو اللجنة التنفيذية والمسئول عن دائرة الإعلام في المنظمة للقول؛ بأن المنظمة غير ملزمة بتصريحات الشقيري من الناحية القانونية والدستورية، وهدد بالاستقالة من منصبه، كما استقال الدكتور منذر العنبتاوي مدير عام الصندوق القومي من منصبه بعدما طُلب منه الانتقال إلى مكتب المنظمة في اندونيسيا كمدير للمكتب، ومع نهاية عام ١٩٦٥، بدأت سلسلة استقالات من بعض مكاتب المنظمة(٢٦٦)؛ مما دعا الشقيري لتقديم استقالته في ٣ تشرين أول (أكتوبر) من العام نفسه، غير أن اللجنة التنفيذية رفضتها(٢٦٧)، كما وصل الأمر بشفيق الحوت مدير مكتب المنظمة "ببيروت" إلى اتهام الشقيري بتفرده وتجاوزاته اللادستورية دون موافقة اللجنة التنفيذية؛ فأصدر الشقيري قراراً عقابياً بحقه؛ بنقله إلى مكتب المنظمة في "نيودلهي" بالهند (٢٦٨).

**رابعاً**: وثمة سبب آخر لا يقل أهمية عما سبقه من أسباب، اضطرت الشقيري لتقديم استقالته مكرهاً، وهو: ما نجم عن جلسة مجلس الأمن الدولي الذي انعقد بطلبٍ مصري في ٩ تشرين ثانٍ (نوفمبر) ١٩٦٧، والذي انتهى بالموافقة بالإجماع على القرار الدولي ٢٤٢؛ فعقد الشقيري في مقر منظمة التحرير بالقاهرة في ٢٤ من الشهر نفسه، مؤتمراً صحفياً، أعلن فيه رفض المنظمة للقرار الدولي جملةً وتفصيلاً؛ لأنه من وجهة نظره؛ أن التاريخ لم يعرف حرباً كان الخلاف فيها بين شعبين على الوطن بكامله؛ وبالتالي؛ فإن فلسطين ملك لشعبها العربي وليس للأمم المتحدة، وفي ١٤ كانون أول (ديسمبر) تقدَّم سبعة من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحريربمذكرة للشقيري، طالبوه فيها بالتنحي فوراً عن رئاسة المنظمة، حرصاً على الكيان الفلسطيني، وتحقيقاً للوحدة الوطنية، وتمكيناً للمنظمة من التصدي لإحباط المحاولات والإجراءات المترتبة على قرار مجلس الأمن، الذي يستهدف تصفية القضية الفلسطينية، وذلك لكي يقيموا قيادة جماعية واعية للمنظمة، تعمل على مستوى الأحداث، وعللوا السبب وراء تقديمهم لهذه المذكرة له؛ بأنها نتيجة للأساليب التي مارس بها الشقيري أعمال المنظمة، والتي – حسب المذكرة – لم تكن أقل إضراراً بالمنظمة من العوامل الخارجية عنها(٢٦٩).

**خامساً**: ومن الأسباب التي أدّت إلى تنحية الشقيري عن رئاسة المنظمة؛ أن الأخيرة لم تُثبت وجودها في المعركة أو المواجهة ضد إسرائيل، وكان قد مضى على إنشائها ثلاث سنوات فقط(٢٧٠).

**سادساً**: وهو: السبب الأهم، والمتمثل في الدور المصري، فخلال مؤتمر القمة العربية في "الخرطوم"؛ كان قد دار حوار بين الشقيري والرئيس عبد الناصر، جاء فيه على لسان الشقيري: "**نحن نحبك يا سيادة الرئيس، ولكن ليس لأحد أن يتكلم باسم شعب فلسطين**"(٢٧١)؛ ولمَّا كان من بين قرارات مؤتمر "الخرطوم" القرار الرئيسي الذي ينص على إزالة آثار العدوان، ولم يكن من بين القرارات أية إشارة للأراضي التي أُحتلت عام ١٩٤٨، وقف الشقيري غاضباً من تلك القمة، وغادر القاعة احتجاجاً على ذلك، مما كان له تأثير على الرئيس عبد الناصر؛ الذي شعر بأن الشقيري قد تمرَّد عليه؛ الأمر الذي كان له علاقة بتأثير عبد الناصر والأردن المعادي أصلاً للشقيري على أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير؛ فباتوا بدورهم يضغطون على الشقيري لتقديم استقالته، وهنا أدرك الشقيري؛ بأنه لم يعد له مكان في استكمال مسيرته(٢٧٢).

ولمَّا كان من ضمن الآثار العديدة التي خلفتها هزيمة عام ١٩٦٧، بداية الزمن الجديد لمنظمة التحرير؛ فقد تحولت بعض وحدات جيشها في غزة إلى تنظيم فدائي باسم قوات التحرير الشعبية، الذي باشر نشاطه الكفاحي قبل أن تستفيق كل القوى الفلسطينية الناشطة وقتذاك من هول الزلزال الذي أحدثته الهزيمة، كما سعت المنظمة إلى دعم حركة فتح والاتفاق معها، كما دعمت وسعت إلى الاتفاق مع أجنحة عسكرية مقاتلة تابعة للقوميين العرب، لكن خطواتها في ذلك الاتجاه لم تأتِ بالثمار المرجوة، خاصة وأن الشقيري وُضع في مرمى النيران العربية، ولم يعد يحظى بالرعاية المصرية التي اعتاد عليها؛ حتى أن مصر أيضاً وبواسطة محمد حسنين هيكل رئيس تحرير صحيفة الأهرام المصرية، بدأت بالتصويب عليه؛ فجرى تحميل خطابات الشقيري مسئولية الهزيمة، وجهدت أنظمة عربية عدة لدفع أعضاء اللجنة التنفيذية لتوقيع مذكرة لإقالته؛ ومع اشتداد الضغوط عليه عربياً وفلسطينياً من الفصائل التي اعتبرت إسقاطه هدفاً؛ فقد قام بتقديم استقالته إلى الشعب الفلسطيني قائلاً: "**أنا أترك العربة وقد بدأت تهوى؛ والآن ستستمر في السقوط خطوة خطوة نحو النهاية**"(٢٧٣).

فالقيادة المصرية بعد هزيمة ١٩٦٧ بدأت بتبني حركة فتح؛ ففتحت الأبواب على مصراعيها لياسر عرفات زعيم حركة فتح وأركان قيادته منذ تشرين أول (أكتوبر) من العام نفسه، بعد أن أخذت القيادة السورية بعد الهزيمة بالتضييق على فتح؛ فكانت مصر

هي البديل المناسب لها؛ وبالتالي كان ذلك مؤاتياً لمصر عبد الناصر؛ فحدثت مصالحة بين فتح والرئيس عبد الناصر[٢٧٤]، وكان عبد الناصر؛ وكنتيجة منطقية لهزيمة حزيران (يونيه) ١٩٦٧؛ قد بدأ يعيد النظر في رؤيته لحركة الكفاح المسلح التي تقودها فتح، ورأى أن بإمكانه الاعتماد عليها في مواجهة إسرائيل، حتى يستطيع إعادة بناء مصر وجيشها[٢٧٥].

ومن المعلوم أنه قبيل تلك الحرب، جرت محاولات قامت بها قيادات حركة فتح للالتقاء بالرئيس عبد الناصر لكنها فشلت؛ وإن كان قد تمَّ لقاء مع شمس بدران وزير الحربية المصري، لم يسفر عن اتفاق للتعاون بين الطرفين، ولكن بعد عدة وساطات من بعض الصحفيين المصريين؛ كمحمد حسنين هيكل رئيس تحرير صحيفة الأهرام، التقى عبد الناصر بتلك القيادات في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧، وهم: ياسر عرفات وصلاح خلف وفاروق القدومي وخالد الحسن، وخلال اللقاء طلب عبد الناصر منهم أن تحرق حركتهم الأرض من تحت أقدام الإسرائيليين، فردَّ عليه عرفات: وماذا عن المنظمة؟ فقال عبد الناصر: "**هي لكم**"، وبذلك حُسم أمر المنظمة، بعدما كان عبد الناصر قد تورّط في الحرب فعلياً؛ بعد أن قرر تبنّي العمل الفدائي، وذلك بحضور هيكل نفسه؛ وتقرر في نهاية الاجتماع أن تقدّم مصر لحركة فتح خمسة عشر ألف جنيه شهرياً، والاستجابة لطلبات الحركة من أسلحة وذخائر وبعثات تدريب، من خلال التنسيق مع مدير المخابرات العسكرية المصري اللواء محمد أحمد صادق، وتمَّ الاتفاق على إنهاء الازدواجية بين العمل الفلسطيني المسلح والعمل الفلسطيني السياسي؛ بأن تتولى فتح قيادة المنظمة، وحتى قبل أن يتولى ياسر عرفات قيادة المنظمة، قام عبد الناصر بضمه سراً ضمن الوفد المصري، الذي زار "موسكو" و"بلغراد" في صيف ١٩٦٨، لتقديم عرفات إلى المجتمع الدولي، وكان ذلك فاتحة علاقات جديدة بين فتح والاتحاد السوفيتي؛ حيث بدأت الأخيرة بتقديم مساعدات عسكرية للأولى، كان بعضها يتمَّ استلامه من مخازن الجيش المصري، لحين وصول مثيلها لحركة فتح من "موسكو"[٢٧٦].

وكانت مصر قد تجنّبت إقامة علاقات مع حركة فتح قبل الهزيمة؛ لعلاقة قياداتها بالإخوان المسلمين من جهة، ومع السعودية من جهةٍ أخرى، وهنا لا بد من التساؤل: **هل غيّرت مصر الناصرية تقييمها لحركة فتح؟ أم أن الهزائم فرضت عليها تحالفات جديدة؟؛**

بالتالي يجب أن يُنظر لتلك العلاقة في إطار المصالحات والتهادن، وإبراز ما حصل بين مصر والسعودية بعد الحرب[٢٧٧]؛ بينما يرى البعض الآخر أن التقويم المصري للعلاقة مع حركة فتح، أملاها شعور عبد الناصر بالحاجة الماسة للفعل المقاوم، لاستنهاض الهمم وإشغال العدو في مرحلة تردّي حالة الجيش إلى ما يقارب الهزيمة[٢٧٨].

وحسب ما ذكره البعض؛ فإن ما قاله الشقيري بالذات عن تخلي "القاهرة" عنه؛ إنما يتجاهل معه صعوبة استمراره في العمل مع أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، وصعوبة استمراره في التعاون مع الأنظمة العربية، وصعوبة التعامل مع الشعب الفلسطيني، الذي أصبح يتطلّع إلى تنظيمات المقاومة الفلسطينية، ويسعى للانخراط فيها وهي: إحدى الثمار للهزيمة؛ وكرد فعل على رفضها؛ خاصةً وأن الفلسطينيين كانوا يُدركون، كما يقول خالد الحسن القيادي في حركة فتح؛ أنه: "**ليس لنا علاقة البتة بحرب ١٩٦٧**"[٢٧٩]، فهم يسعون لتحرير وطنهم منذ حرب العام ١٩٤٨، على الرغم من تفاقم الاحتلال واتساعه على فلسطين كلها؛ بينما لم تعكس منظمة التحرير بقيادة الشقيري، المطلب الحقيقي للثورة الفلسطينية[٢٨٠].

وإذا ما صحَّ ما قيل سابقاً من صعوبة تعامل الشقيري مع أعضاء لجنته التنفيذية، وصعوبة تعاونه مع الأنظمة العربية، فالأمر لم يكن كذلك مع الشعب الفلسطيني، الذي لم يكن يدري بأدق خفايا الصراع بين الشقيري مع أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة والأنظمة العربية معاً؛ لذا لم يتوانَ الفلسطينيون في التعامل مع ورثة الشقيري في زعامة منظمة التحرير.

ويؤكد محمد عبد العزيز أبو سخيلة، الذي كان عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني، خلال فترة رئاسة الشقيري للمنظمة؛ أن مسألة استقالة الشقيري وقيام حركة القوميين العرب بالضغط من أجل تنازله عن زعامة منظمة التحرير، كانت وفق توجهات عربية، ووفق معادلة عربية صعبة[٢٨١]؛ ويؤكد جميل المجدلاوي أن استقالة الشقيري لم تكن بإرادته؛ وإنما أُجبر عليها لأن سقفه السياسي كان أعلى من سقف الجامعة العربية[٢٨٢].

وكان الشقيري قد وجه نداءً أخيراً للرئيس عبد الناصر؛ لتخفيف الضغوط التي تراكمت ضده؛ فلم يستجب له؛ فالشقيري لم يلقَ الغفران عن الإهانة الكبيرة التي كان قد وجهها إلى الزعماء العرب في مؤتمر الخرطوم[٢٨٣].

إذن؛ فقد لاحظ الشقيري أن عبد الناصر حليفه الأول تخلى عنه، بعدما بدأ الأخير والأنظمة العربية يميلون إلى الحل السلمي بعد حرب ١٩٦٧، بينما هو: رافض لهذا النهج، وظلَّ متمسكاً بالنهج المقاوم كما لاحظ، وكما أشرنا من قبل؛ إلى أن الصحف المصرية بدأت تردد أقوال منتقديه من الفلسطينيين بأنه فردي، بل وأكثر من ذلك فقد رأى الشقيري؛ بأن الصحف المصرية لعبت دوراً مهماً في استقالته وابعاده عن المسرح السياسي، بقوله: "**فقد أخذت صحف القاهرة على نفسها بقيادة جريدة الأهرام، إبراز مذكرة الإخوة السبعة والتعليق عليها، ونشر صور أصحابها وتصريحاتهم ومطالبتهم باستقالة رئيس المنظمة، وعلى مدى أيام كانت الصفحات الأولى في جريدة الأهرام، مكرّسة بعناوينها وهي: تتحدث عن أزمة المنظمة واستقالة الشقيري ...، وقرأت كل هذا وفهمت ما يجب أن أفهم، وقدمت استقالتي لا إلى الإخوة السبعة، ولا إلى الملوك والرؤساء الثلاثة عشر، ولكن إلى الشعب الفلسطيني**"[٢٨٤].

ويبدو أن صلاح خلف (أبو إياد) قد أكّد ما قاله الشقيري؛ بقوله أن: "**الشقيري أسقطته القاهرة بكتابة عمود في جريدة الأهرام**"[٢٨٥]؛ فالصحف المصرية تابعت باهتمام المطالب التي نادت باستقالة الشقيري، وتبنت وجهات نظر الفريق المنادي باستقالته[٢٨٦]؛ فبات واضحاً على الرغم من قبول عبد الناصر للحل السلمي؛ بأن صفحة الشقيري بالنسبة إليه أضحت مطوية؛ فكان على عبد الناصر القبول بالبديل الآخر، وهم: التنظيمات الفلسطينية أو حملة البنادق.

ومهما يكن من أمر؛ فقد كان عبد الناصر معنياً بالتخلّص من الخطاب السياسي الذي سبق الحرب، ومن رموز أصحاب هذا الخطاب مثل: رموز الإعلام السياسي المصري كأحمد سعيد ومن على شاكلته، وكان الشقيري ضمن هذا الإطار والتيار[٢٨٧].

ولمَّا كان من نتائج حرب ١٩٦٧؛ أن تبخرت الآمال في قيادة عبد الناصر، وسقطت شعارات القومية العربية للتحرير؛ اضطرت الأنظمة الرسمية العربية على الموافقة على التخلي عن معارضتها للعمل الفدائي؛ لامتصاص غضب الجماهير؛ لذلك تمَّ إعادة النظر في منظمة التحرير ودورها وقيادتها، بدعوى تحقيق الوحدة الوطنية بدخول التنظيمات الفدائية في منظمة التحرير؛ ومن أجل ذلك كما يقول جميل السحّار، الذي كان شاهداً عياناً على الحادث أثناء تواجده في القاهرة وقتذاك؛ بأنه: "**قام عددٍ من أبناء التنظيمات**

**بمحاصرة منزل الشقيري في "القاهرة" وطلبوا منه الاستقالة من رئاسة منظمة التحرير، وظل الحصار مفروضاً أكثر من أسبوع حتى اضطر إلى الاستقالة في ٢٤ كانون أول (ديسمبر) ١٩٦٧، وفي ذلك اليوم ظهرت الصحف المصرية جميعها بعنوانٍ رئيسٍ بارز، يقول: "اليوم انتهت أزمة الشقيري"**[٢٨٨].

لذلك اضطر الشقيري إلى تقديم استقالته المشهودة، أو إن جاز القول دُفع للاستقالة دفعاً، وكتب استقالته التي فُرضت عليه، على ورقةٍ تركها على مكتبه في "القاهرة"، موجهة إلى الشعب الفلسطيني بالاسم ولعبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية، قال فيها: "**أقدم استقالتي إلى الشعب الفلسطيني، الشعب الأسير الشريد، المهاجر الطريد، وأُقدم استقالتي كذلك إلى الفدائيين الأبطال الذين يخوضون في هذه الأيام غمرات النضال على أرض الوطن الحبيب**"[٢٨٩].

لقد قدّم الشقيري استقالته التي أُجبر عليها، فوضع بذلك نفسه وكل تجربته تحت تصرف الرئيس المؤقت الجديد للمنظمة يحيى حمودة[٢٩٠]؛ وبذلك عزَّز تعيين الأخير رئيساً لمنظمة التحرير، من موقع حركة فتح؛ لأنه كان متعاطفاً مع الفدائيين الفلسطينيين أكثر من الشقيري[٢٩١].

إن هذا الموقف الذي بيّنه الشقيري، يثبت بما لا يدع مجالاً للشك؛ بأن مهمة الرجل في إنشاء المنظمة وقيادتها، لم تكن سهلة مفروشة بالورود، وإنما عسيرة، وُضِعَ في وجهها الكثير من الأشواك على أقل تقدير، والكثير من الألغام المتناثرة هنا وهناك على أبعد تقدير، لكي تفشل تلك المنظمة، وهي: لا زالت في طور البناء، وبما لا يدع مجالاً للشك؛ بأن الشقيري ومنظمته لم يكونا دوماً طوع بنان النظام الإقليمي العربي، وإلاَّ لساعد ذلك النظام الشقيري على البقاء والديمومة في رئاسة المنظمة.

أما استقالة الشقيري التي أُكره عليها عن زعامة منظمة التحرير أو الطلب منه التنحي بعدما وجد ألاَّ مناص من ذلك؛ فقد تجلى فيها قدرة الرجل على قراءة الواقع واستقراء المستقبل؛ فقد رأى ببصيرته الثاقبة من جهة أن مرحلته قد غَرَبت شمسها، إيذاناً بقدوم مرحلة جديدة، ومن جهةٍ أخرى؛ فإنه أقدم على الاستقالة بناءً على طلب زملائه الذين اختارهم بنفسه بحكم القانون، وكان بإمكانه أن يقيلهم لكنه لم يفعل[٢٩٢]، حرصاً منه على سلامة المنظمة، وخشيته من انفراط عقدها.

ويبدو أن الشقيري قد قَبِل التنحي من منصبه أو عزله على مضض، ويظهر ذلك من ثنايا قوله: "**وإذا كنت قد عُزلت عن المسئولية القيادية؛ فإن مسئوليتي كمواطن لم تُعزل، ولا يملك أحد أن يعزلني عنها، وإذا كانت قد انتهت قيادتي؛ فإن مواطنتي، قد ابتدأت** .."[٢٩٣].

ويقول محمد عبد العزيز أبو سخيلة؛ إن الذين طالبوا الشقيري بالاستقالة أعضاء من اللجنة التنفيذية، اختارهم الشقيري، وهم: الذين تخلّوا عن منظمة التحرير في المجلس الوطني الفلسطيني الرابع عام ١٩٦٨؛ وأنه – أي أبو سخيلة – عارض ذلك، إلاَّ أن إجبار الشقيري على الاستقالة في الظاهر كان نتيجة معادلة عربية بعد العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧، بين القوة من ناحية، والضعف والوحدة العربية من ناحيةٍ أخرى؛ إذ إن بعض الجهات العربية التي لا تريد الشقيري، قامت بالتأثير على أعضاء اللجنة التنفيذية، في حين كان الشعب الفلسطيني كله يجمع على بقاء الشقيري؛ ولمَّا رأى الشقيري ذلك عرض الأمر على عبد الله الريماوي ليقود المنظمة فرفض، وجاء بعد ذلك ثلاثة ضباط من جيش التحرير الفلسطيني بحضور أبو سخيلة، وطلبوا من الشقيري أن يبقى رئيساً؛ فقال لهم: "**إنني أنشأت جيش التحرير الفلسطيني من أجل فلسطين، ولا أريد أن أمزقه من أجل الشقيري، اذهبوا وابقوا كما أنتم**"[٢٩٤].

ويذكر خير الدين أبو الجبين - الذي كان أول ممثل لمنظمة التحرير في الكويت - أن نمر المصري عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وهو: أحد الموقعين على كتاب طلب استقالة الشقيري، قال له: "**يا ريت** (ليت) **يدي انقطعت، ولم أُوقع ذلك الكتاب، بعد أن رأيت ما يحصل في الساحة الفلسطينية الآن** (أي: بعد حلول التسوية السلمية اللاحقة) **من تنازلات**"[٢٩٥].

والواضح من خلال ما سبق؛ أن الشقيري لم يستقْل بمحض إرادته؛ وإنما فُرضت عليه الاستقالة قسراً، بسبب خلافات فلسطينية عدة، وبسبب موقف وطني بعينه، هو: رفضه للقرار الدولي ٢٤٢، الذي وافقت عليه معظم الأطراف العربية؛ وبالتالي نصل إلى قناعة محددة، هي: أن بعض الدوائر العربية من جهة، والقوى المسلحة الفلسطينية من جهة أخرى، قد أوحت لعددٍ من أعضاء اللجنة التنفيذية، بالطلب من الشقيري التنحي بهذا الشكل، عن قيادة المنظمة، هذا إن جاز لنا التفكير بنظرية المؤامرة، كما أكدها من قبل

محمد عبد العزيز أبو سخيلة عضو المجلس الوطني الفلسطيني السابق، ولم يستطع الشقيري رغم حنكته وخبرته السياسية والدبلوماسية الطويلة، ولمَّا كان الشقيري قد صرّح من قبل بأنه لا يجوز إلاَّ للفلسطينيين بتنحيته عن القيادة؛ بالتالي نعتقد جازمين؛ أن ذلك البعض العربي هو: من أوحى لهؤلاء الأعضاء في اللجنة التنفيذية، للطلب من الشقيري التنحي وفوراً عن القيادة، خاصة وأن هذا الطلب أتى بعد أشهر قليلة من طلب بعض الأنظمة العربية من الشقيري التنحي عن رئاسة المنظمة؛ مع إنه كان بإمكانه عدم الانصياع لطلبهم، وتنحيتهم وتعيين أعضاء غيرهم، لكنه لم يفعل.

لقد كان الشقيري استقلالي النزعة، صاحب دنيا خاصة به، وكانت صراحته أكبر من أن يتحملها البعض، كما وكان أسلوبه قاسياً ونقده مريراً؛ فاختلف مع الذين عمِل معهم من الفلسطينيين وغيرهم من العرب، وضحّى بالصداقات في سبيل المبادئ التي تشبث بها، ولكن في المجمل؛ فإن الذين عارضوه وانتقدوه وحملوه بعض المسئولية فيما أصاب العرب من تراجع، لا ينكرون عليه صدق وطنيته، وصدق جهاده؛ فهو لم يضعف ولم يهادن ولم يساوم ولم يتراجع(٢٩٦).

لكن الغريب في الأمر، كيف تلاقت جميع هذه الأطراف في التخلص من الشقيري في آنٍ واحد؛ فإن كان الأردن معادياً للشقيري؛ فذلك أمرٌ نفهمه؛ وإن كانت التنظيمات الفلسطينية معادية للشقيري منذ بداية خلق الكيان الفلسطيني؛ فذلك أمر نفهمه أيضاً، لكن انقلاب الرئيس عبد الناصر عليه؛ فذلك أمر يحتاج لبحثٍ وتقصٍ، إلاَّ إذا كان عبد الناصر قد استنفذ كل طاقات الشقيري ولم يعد بحاجةٍ إليه، بعدما خسرت مصر معركتها مع إسرائيل عام ١٩٦٧؛ وبالتالي لم يعد لعبد الناصر الثقل السياسي في الساحة العربية، يستطيع من خلاله إقناع أو إلزام الآخرين في الساحة العربية على قبول ما يريده، وعلى أقل تقدير؛ ونظراً لفقدان قطاع غزة من الإدارة المصرية؛ فقد حاول عبد الناصر امتصاص غضب التنظيمات الفلسطينية قدر الإمكان، وبناءً عليه التقت مصالح المناوئين للشقيري فلسطينياً، مع عجز عبد الناصر بعد هزيمته على التخلص منه.

لكن مما يصعُب على الشقيري؛ أن تُختم حياته السياسية بجملٍ قاسية؛ كالتي جاءت في مذكرة بعض أعضاء اللجنة التنفيذية؛ بأنه بعد تنحيته عن قيادة المنظمة، سوف تُقام قيادة جماعية واعية للمنظمة، تعمل على مستوى الأحداث، والواقع أن ذلك القول القاسي

بحق رجلٍ بذل حياته، من أجل رفع القضية الفلسطينية من حالة شعب لاجئ، إلى كيان له الكثير من المقومات، كما لو يتم محو كل تاريخه بجرة قلم، فاسم منظمة التحرير الفلسطينية في جامعة الدول العربية والمحافل الدولية، ارتبط بشخص الشقيري، ولم يُكلف أحد آخر غيره في إحياء الكيان الفلسطيني، والمطالبة بحقوق الفلسطينيين، ومن هنا كان دور الشقيري في تقديم منظمته للجامعة العربية، لتنال الاعتراف الرسمي بها.

وما يؤكد ما سبق الإشارة إليه؛ أن شفيق الحوت ذكر؛ بأن الشقيري يبقى مهما اختلف الرأي من حوله، صاحب الفضل الأكبر في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وإقامتها[٢٩٧]؛ فلقد ابتدأ الشقيري حياته السياسية مع الملوك والرؤساء، غير أنه انتهى خطيباً في أوساط التجمعات الفلسطينية والمخيمات، وذلك بعكس غيره من القادة والزعماء الفلسطينيين، الذين ابتدأوا بين التجمعات الفلسطينية، ثمَّ استمرأوا الاقتراب من الملوك والرؤساء[٢٩٨].

وبالإمكان أن نلخص مسيرة مؤسس منظمة التحرير الفلسطينية، بأنها شخصية حظيت بالشعبية الفلسطينية، خاصةً عند استقباله شعبياً في قطاع غزة قبل عام ١٩٦٧، ولكنه كان عقلانياً وغير غوغائي، وحذراً في حركته، ومخلصاً في أدائه، وبعيداً عن استخدام المؤسسة التي أقامها لمصلحة ذاتية، ولم يمتطِ شعبيته لتحقيق أي مأرب خاص[٢٩٩].

وكان ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية الأسبق، قد أوجز مسيرة الشقيري أثناء الرحلة التي أقلّته من "روما" إلى "عمّان" للدكتور أسعد عبد الرحمن، بقوله: "**صحيح أنه** (أي: الشقيري) **انبثق .. من أوساط القيادات العربية الرسمية التقليدية حيث عمل معها طويلاً؛ إلاَّ إنه كان غير تقليدي إطلاقاً، بل ثورياً جداً في إيمانه وتمسكه بنهج الكفاح المسلح الذي كنّا نخوض غماره .. لقد أحبّنا ودعمنا .. ثمَّ لا تنس، لا تنس أبداً؛ أنه أسّس المنظمة وجيش التحرير الفلسطيني، كان إنشاء جيش التحرير إنجازا كبيراً له**"[٣٠٠].

ومما يُحسب للشقيري كذلك ترسيخه؛ لفكرة الوحدة الوطنية؛ فقد تميّز عهد الشقيري بميزتين لافتتين للنظر، هما: **منع الاغتيال والإرهاب الرسمي**، وهو: ما لطَّخ سيرة النضال الوطني من قبله، ومنع فتح الوسائل الإعلامية والمخابراتية والمالية والارتزاق من تلك الوسائل، وهو: ما لطخ ويلطخ المسيرة النضالية بعد تنحيه عن زعامة منظمة

التحرير؛ ولم تتحوّل تلك **الفلسطينية** عنـــد الشقيري في يومٍ من الأيام إلى تعصب انزواء قطري، وظلّت محصورة في إطارها الصحي السليـم، وحدة القطر من أجل حمايته من الداخل، والحؤول دون استمـــرار ضياعه وخسارة أرضه وتهجير شعبه وضرب أهدافـه(٣٠١).

وبالتالي؛ فإن دور الشقيري، وحقاً لعب دوره في السنوات القليلة التي تزعّم المنظمـة فيها، باقتدارٍ وذكاء؛ قد انتهى، بسبب المستجدات من هزيمة جديدة وكيفية الـرد عليهـا بشكلٍ جديد، وقيادة أو قيادات لكل القوى تقريباً، حيث طالت التغيرات الساحتين المصرية والسورية؛ فكيف بالساحة الفلسطينية !!!؟(٣٠٢).

## خاتمة الدراسة

في ختام هذه الدراسة بالإمكان القول؛ إنه تم التوصل إلى عدة نتائج هي كالتالي:

أدّت نكبة فلسطين إلى سرعة تبدل الأنظمة الحاكمة في كثير من الدول العربية، التي أُعتبرت سبباً مباشراً للنكبة، خاصة في مصر، عندما تمكن الضبّاط الأحرار بقيادة جمـال عبد الناصر من قلب النظام الملكي، وتشكيل نظام حكم جمهوري، اتّبـع الـنهج القـومي العروبي، إلاَّ أن الكثيرين من القادة العرب استغلوا المأساة الفلسطينية للقيـام بعـددٍ مـن الانقلابات العسكرية في بلادهم؛ للوصول إلى السلطة تحت شعار "تحرير فلـسطين مـن النهر إلى البحر".

وفي مطلع الستينات تحولت رغبة الفلسطينيين في إبراز الشخصية الوطنية الفلسطينية المتميزة، إلى حركة عارمة، وتقاطعت هذه الحركة مع رغبة عربية متزايدة فـي إبـراز الشخصية الفلسطينية وإنشاء كيان يتولى التحدث باسم الفلـسطينيين، ويـضبط حـركتهم ويمكّن الدول العربية من مراقبتها وتحديد إيقاعاتها، وفي ظل ما اكتنف هذا التقاطع مـن تعقيدات، نشأت في عام ١٩٦٤م، منظمة التحرير الفلسطينية، التي رأى فيهـا منـشئوها وعاء أمل هؤلاء في أن يستوعب حركة الفلسطينيين إلى أن يتحرر وطنهم.

ويعود الفضل الأكبر لأحمد الشقيري في إنشاء الكيان الجديد، الذي انتهز صدور قرار القمة العربية الأول في عام ١٩٦٤م، الذي تحدث عن ترتيب أوضاع الفلسطينيين؛ فبـادر

إلى تنفيذه وجعله أمراً واقعاً، لكي لا يبقى مثل غيره من القرارات السابقة دون تنفيذ؛ لذلك كان مضطراً لمسايرة وإرضاء الحكومات العربية؛ فسارع للقيام بجولة في الدول العربية المضيفة للفلسطينيين، لبحث ما تمَّ الاتفاق عليه.

فالشقيري إذن وجد أن خلق الكيان الفلسطيني دون الاعتماد على الحنكة السياسية، مجرد سراب سوف يلهث الفلسطينيون خلفه طويلاً، وهو: أمر يُحسب له، حيث تمكّن من وضع الأنظمة العربية الفاعلة على الساحة العربية تحت الأمر الواقع.

ويتضح من خلال الدراسة؛ أن الدور المصري كان الأبرز في الإعداد والعمل لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية؛ وما كان للشقيري وضع فكرة إنشاء الكيان الفلسطيني موضع التنفيذ، إلاَّ بعد أن حصل على مباركة أو ضوء أخضر مصري لتنفيذها.

ويتضح أيضاً أن العاهل الأردني حسين ما كان، ليوافق على الاشتراك في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الفلسطيني الأول في "القدس"، ونشوء منظمة التحرير، إلاَّ بعد أن أخذ تعهداً صريحاً من أحمد الشقيري أول رئيس للمنظمة؛ بأن وحدة مملكته لن تتعرض للخطر من جهة، والتجزئة من جهةٍ أخرى.

أما الفلسطينيون فقد انقسموا فيما بينهم بين مؤيد ومعترف بالكيان الوليد، وبين متردد يوافق ومتردد يعارض، وبين رافضٍ له بالمطلق، وكل له وجهة نظره، لكن من رفضه بيّن أن سبب رفضه للكيان الجديد يعود؛ لأنه لم ينشأ في رحم فلسطيني ولا في حضّانة فلسطينية؛ وإنما في رحم غريب عن الفلسطينيين؛ وإن كان هذا الرحم عربياً مثلهم؛ لذا اتهموا الكيان الجديد بالتبعية وفقدان الاستقلالية.

ومع هذا كله فقد كان انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في "القدس"، انتصاراً لشخص الشقيري والخط السياسي الذي أراده، رغم المعارضة الداخلية؛ فنجح في الإعلان عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية؛ الأمر الذي سعى إليه طويلاً؛ ومما لا شك فيه؛ أن الشقيري استغلَّ الحماس الشديد والدؤوب في الساحة الفلسطينية وداخل المؤتمر، للتعجيل بولادة الكيان الفلسطيني، وفي الوقت نفسه تمكّن من كسب ثقة الملك حسين، وإقناعه بافتتاح وقائع المؤتمر؛ لأن هدفه ليس المواجهة المباشرة مع الأنظمة العربية.

ومنظمة التحرير الفلسطينية وعلى لسان زعيمها الشقيري فيما بعد، أعلنت صراحةً ودون موارية استقلاليتها التامة عن كافة الأنظمة العربية؛ وأنه لا يحق لأي زعيم عربي

أن يعزل رئيسها والإيتاء برئيسٍ آخر على هواه؛ وإنما الفلسطينيون هم فقط المخولون بذلك الأمر دون ضغطٍ من أحد، وذلك بعد أن طالب بعض الزعماء العرب الشقيري بالاستقالة بعد هزيمة عام ١٩٦٧م.

إن ما قام به الشقيري يثبت بما لا يدع مجالاً للشك؛ بأن مهمته في إنشاء المنظمة وقيادتها، لم تكن سهلة؛ وإنما عسيرة وُضِعَ في وجهها الكثير من االعقبات على أقل تقدير، والكثير من الألغام المتناثرة هنا وهناك على أبعد تقدير، لكي تفشل تلك المنظمة وهي لا زالت في طور البناء؛ فالظروف العربية الصعبة والمهترئة، والهزائم المتلاحقة بهم من جانب إسرائيل، والخلافات العميقة بين الأقطار العربية، جعلت من ميلاد الكيان الفلسطيني رافعة إنقاذ في الوقت المناسب، خاصة وأن أول زعيم للمنظمة حاول بعد شهور معدودة على إعلان ميلاد منظمته، اتخاذ إجراءات استقلالية تجعل من الكيان الجديد كياناً فلسطينياً، لكن دون القفز على المعطيات المتواجدة على الساحة العربية، حتى لا يفقد الدعم اللازم لبقاء كيانه على قيد الحياة.

ووصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها؛ أن الشقيري لم يستقل من رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية بمحض إرادته؛ وإنما دُفع لذلك دفعاً، أو إن جاز لنا التعبير، جرى انقلاب أبيض داخل المنظمة، أدى إلى ارغامه على التنحي، بعد اتهامه بالتقصير في قيادة المنظمة، وارتمائه مع مؤسسته في أحضان الأنظمة العربية؛ تلك الأنظمة التي كان لبعضها دور بارز في ذلك الانقلاب ضده، بعدما حاد عن سياساتها.

واللافت للانتباه أن قيادة منظمة التحرير في مرحلة ما بعد الشقيري؛ والمفروض أنها ستتبع سياسة مغايرة لسياسته، سارت بوعي أو بدون وعي، في طريقٍ جعلها جزءاً من النظام العربي السائد، مع وجود بعض التعارضات في مناسبةٍ أو أخرى، ومع دولةٍ أو أخرى، وذلك موضوع دراسة أخرى، متروك للباحثين في المستقبل.

كما وخرجت الدراسة بنتيجة تقتضي الأمانة العلمية ذكرها؛ وهي: أن أحمد الشقيري كان من أنقى الشخصيات السياسية التي تولّت زمام منظمة التحرير الفلسطينية؛ فالرجل لو كان تابعاً بالكامل للنظام الإقليمي العربي، كما أُتهم من قِبل معارضيه، لوافق على كل ما أُمليَ عليه من ذلك النظام؛ ولوافق على القرار الدولي ٢٤٢؛ لكنه آثر التخلي عن منصبه بعدما بنى صرحاً صان حقوق الشعب الفلسطيني، وقرر ترك المسرح السياسي ليرى

وحتى تاريخ وفاته، ما ألمَّ بذلك الصرح الذي بناه من كثرة الخلافات السياسية بين الـــذين انضووا تحت عباءتها كبديلٍ عنه؛ فآلت إلى ما عليه اليوم من تصدعٍ قد يودي بها.

## حواشي الدراسة

(١) الصايغ، أنيس: **فلسطين والقومية العربية**. سلسلة أبحاث فلسطين، إصدار: مركز الأبحـــاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٦٦، ص٩١-٩٢، والشريف، ماهر: **البحث عـــن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلـــسطيني ١٩٠٨-١٩٩٣**. ط١، مركـــز الأبحـــاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا ١٩٩٥، ص٤٨-٤٩.

(٢) زريق، قسطنطين: **القضية العربية**. منشورات الندوة اللبنانية، بيروت ١٩٥٣، ص٤-٧.

(٣) الحوراني، عبد الله: "**فلسطين قضية قومية وليست وطنية فقط**". محاضرة غير منشورة ألقاها الباحث في المنامة بمملكة البحرين، بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٧م، ص٥.

(٤) العقاد، صلاح: **المشرق العربي المعاصر**. مكتبـــة الأنجلـــو المـــصرية، القـــاهرة ١٩٩٨، ص٤٦٦-٤٦٧، وقاسمية، خيرية: **الحركة القومية الفلسطينية في ثلثي القرن الحالي من ١٩٠٠ - ١٩٦٤**، الموسوعة الفلسطينية، القسم ٢، ج٥، ط١، بيروت ١٩٩٠، ص١١٢-١١٣، و**مقابلة مع الأستاذ سهيل الشنطي، في غزة، بتـــاريخ ٢٠٠٨/٢/١٠**. علماً بـــأن الأستاذ سهيل الشنطي كان من الفاعلين ضمن حركة القوميين العرب في ستينات القـــرن العشرين، كما كان محاضراً جامعياً بقسم التاريخ بجامعة الأزهر – غزة.

(٥) شاهين، أحمد: "**منظمة التحرير الفلسطينية من الوصاية إلى الاســـتقلال ١٩٦٤ – ١٩٧٤**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد١٤٢- ١٤٣، كانون ثانٍ – شباط (يناير – فبرايـــر) ١٩٨٥، ص٤٩، ومخادمة، ذياب: **منظمة التحرير الفلسطينية**. في جواد الحمد (محرر): المـــدخل إلى القضية الفلسطينية. ط١، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمَّـــان ١٩٩٧، ص٣١٩-٣٢٠، وحوراني، فيصل: "**نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطوراتها حتى نهاية القرن العشرين**"، ص٣٩، بحث ضمن الندوة الفكرية الـــسياسية "خبـــرات الحركـــة الـــسياسية الفلسطينية في القرن العشرين"، منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، ط١، غزة ٢٠٠٠م.

(٦) الحوراني، عبد الله: "**فلسطين قضية قومية**"، ص١٠.

(٧) الهيئة العربية العليا: تأسست بقرارٍ من الدول العربية، وتولى رئاستها الحاج أمين الحسيني،

وبعد أن بدأت الهيئة بتنظيم أعمالها في القاهرة، أنشأت لها مكاتب أخرى في القدس ودمشق وبيروت وبغداد ولندن وباريس ونيو يورك. وفي مؤتمر لندن الذي انعقد في دورته الثانية عام ١٩٤٧، شارك الوفد الفلسطيني الذي يمثل الهيئة العربية العليا فيه، وكان مشروع تقسيم فلسطين مطروحاً على ساحة البحث، فرفضه الوفد الفلسطيني والوفود العربية الأخرى، وطالبوا بالاستقلال القائم على أُسس ديمقراطية لجميع السكان في فلسطين. وقد انتهى المؤتمر إلى الفشل الذريع مع إعلان وزير الخارجية البريطاني أرنست بيفن في الجلسة الختامية للمؤتمر في ١٤ شباط (فبراير) ١٩٤٧، عن نية حكومته إحالة القضية إلى الأمم المتحدة.

الأزعر، محمد خالد: **حكومة عموم فلسطين**، دار الشروق، القاهرة ١٩٩١، ص١٨ وما بعدها، وسخنيني، عصام: **فلسطين الدولة (جذور المسألة الفلسطينية في التاريخ الفلسطيني)**. ط١، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا ١٩٨٥، ص١٨٣.

(٨) مخادمة: : **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٣٢٠، وتوما، إميل: **منظمة التحرير الفلسطينية**. دار الاتحاد للطباعة والنشر، حيفا ١٩٨٦، ص٢١، وزعيتر، أكرم: **القضية الفلسطينية**. دار المعارف، القاهرة ١٩٥٥، ص٢٧٢-٢٧٣، وصايغ، أنيس: **الهاشميون وقضية فلسطين**. المكتبة العصرية وجريدة المحرر، بيروت ١٩٦٦، ص٢٧٠-٢٧٤، وقاسمية، خيرية: **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص١٠٦، ١١٢، و**مقابلة شخصية مع الأستاذ زكريا عطية عطون**، في غزة، بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٩، والأستاذ زكريا عطون من مواليد سور باهر بمدينة القدس، ويعمل حالياً، مديراً في ديوان الرئاسة الفلسطينية بمدينة غزة.

(٩) العارف، عارف: **نكبة فلسطين والفردوس المفقود**. ج١، دار الهدى، كفر قرع، ب.ت، ص٧٠٩.

(10) Mousa (Suleiman): CAMEOS, Jordan & Arab Nationalism, Ministry of Culture, Amman 1997, PP. 120-121.

(١١) عبد الرحمن، أسعد: **النضال الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية**. الموسوعة الفلسطينية، القسم٢، ج٥، ط١، بيروت ١٩٩٠، ص١٦٨، وشبيب، سميح: **حكومة عموم فلسطين: مقدمات ونتائج**. مؤسسة البيادر الصحفية، القدس، د.ت، ص٤٥، ٥٤-٥٥، وياسين، عبد القادر: "**منظمة التحرير الفلسطينية بعد أربعة عقود. ظروف النشأة (١٩٤٨-١٩٦٤)**". مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٦، القاهرة، أبريل ٢٠٠٤، ص١٨، و Roy (Sara): The Gaza Strip: The Political Economy of De-Development, Institute for Palestine Studies, Washington, DC, 1995, p67.

(١٢) براند، لوري: **الفلسطينيون في العالم العربي. بناء المؤسسات والبحث عن الدولة**. ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٩١، ص٢٨.

(١٣) مخادمة: : **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٣٢١-٣٢٢، وحوراني، فيصل: "**نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية**"، ص٤١، والحوت، شفيق: **عشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية. أحاديث الذكريات (١٩٦٤-١٩٨٤)**. ط١، دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٦، ص٧٠.

(١٤) **مقابلة مع الأستاذ سهيل الشنطي**، بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٠، وخلف، سميح: "حركة فتح ليست هي أول من فجَّر الثورة". مقال في موقع الحوار نت الإعلامية www.alhiwar.net

(١٥) العقاد: **المشرق العربي المعاصر**، ص٤٦٧، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية: **فلسطين تاريخها وقضيتها**. المكتبة الجامعية، نابلس، د.ت، ص٢١٥.

(١٦) الشعيبي، عيسى: **الكيانية الفلسطينية؛ الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي ١٩٤٧-١٩٧٧م**. ط١، مركز الأبحاث، بيروت ١٩٧٩، ص٧٢.

(١٧) الأسطل، عواد طاهر: "**الوضع القانوني لقطاع غزة تحت الإدارة المصرية**". مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٦٨-١٦٩، آذار – نيسان (مارس – أبريل) ١٩٨٧م، ص١٩.

(١٨) الشعيبي: **الكيانية الفلسطينية**، ص٧٣.

(١٩) حوراني: "**نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية**"، ص٤٢-٤٣، ومخادمة: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٣٢٢، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية: فلسطين، ص٢١٠-٢١١.

(٢٠) **مقابلة مع الأستاذ عبد الله الحوراني، في غزة، بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢٢**. والأستاذ الحوراني يشغل حالياً منصب عضو في المجلس الوطني والمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ويشغل الآن مدير المركز القومي للدراسات والتوثيق، وشغل سابقاً منصب عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حتى عام ١٩٩٣م، حين انسحب احتجاجاً على توقيع اتفاقية أوسلو.

(٢١) **مقابلة مع الأستاذ عبد الله الحوراني**.

(٢٢) **مقابلة مع الأستاذ عبد الله الحوراني، ومقابلة مع الأستاذ سهيل الشنطي**.

(٢٣) حوراني، فيصل: "**نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية**"، ص٤٥-٤٦، و Tessler (A. Mark): A History of the Israeli – Palestinian Conflict, Bloomington, Indiana University Press, 1995, P.374.

(24) Khalidi (Walid): Palestine Reborn, I.B. Tauris and Co., London 1992, P.8.

(٢٥) السنوار، زكريا: **العمل الفدائي في قطاع غزة من ١٩٦٧-١٩٧٣م**. رسالة ماجستير غير

منشورة، الجامعة الإسلامية – غزة ٢٠٠٣، ص٢٧-٢٨، وأبو عمرو، زياد: **أصول الحركات السياسية في قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٧م**. دار الأسوار، عكا ١٩٨٧، ص١٢٤.

(٢٦) **مقابلة مع الأستاذ سهيل الشنطي**.

(٢٧) توما، إميل: **منظمة التحرير الفلسطينية**. دار الاتحاد للطباعة والنشر، حيفا ١٩٨٦، ص١٠٩.

(٢٨) **مقابلة مع الأستاذ سهيل الشنطي**.

(٢٩) توما: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص١٠٨-١٠٩، والشعيبي: **الكيانية الفلسطينية**، ص٧٧.

(٣٠) الأزعر، محمد خالد: "**منظمة التحرير الفلسطينية: التجربة والآفاق المستقبلية**"، ص٣٨٦-٣٨٧، بحث ضمن الندوة الفكرية السياسية "خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين"، منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، ط١، غزة ٢٠٠٠.

(٣١) **لمحة تاريخية عن نشأة جامعة الدول العربية**، موقع جامعة الدول العربية، http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=185&level_id=60

(٣٢) **قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري الذي أنهى أعماله، في ١٩٥٢/٩/٢٣**، http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=544&level_id=237&page_no=6 ، وسخنيني، عصام: "**تمثيل الشعب الفلسطيني**". مجلة شؤون فلسطينية، عدد ١٥، ١٩ تشرين ثانٍ (نوفمبر) ١٩٧٢.

(٣٣) **مقابلة مع الأستاذ سهيل الشنطي**.

(٣٤) **قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الدورة العادية الحادية والثلاثون، الذي أنهى أعماله بالقاهرة، في ١٩٥٩/٨/٤**، http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=593&level_id=237،

والشقيري، أحمد: **من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء العرب**. الطبعة الإلكترونية الأولى، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، ص٧٦-٨١، وعبد الرحمن، أسعد: **منظمة التحرير الفلسطينية**. مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية، نيقوسيا ١٩٨٧، ص٦٧، وسخنيني، عصام: "**الكيان الفلسطيني**". مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٤١-٤٢، كانون ثانٍ - شباط (يناير – فبراير) ١٩٧٥، ص٤٨، وجبر، مروة: **جامعة الدول العربية وقضية فلسطين ١٩٤٥-١٩٦٥م**. مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا ١٩٨٩، ص١٢٦،، وموسى، سميح عبد الحافظ عبد المعطي: **الكيان**

**الفلسطيني من ١٩٦٤- ١٩٧٣م**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٨٤، ص٣٧، ٧٠.

(٣٥) الشقيري: **من القمة إلى الهزيمة**، ص٧٧-٧٩، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية: **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للأعوام ١٩٦٤**. إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٦٦، ص٧، وكريشان، محمد: **منظمة التحرير الفلسطينية: التاريخ والهياكل – الفصائل والأيديولوجية**. ط١، دار البراق، تونس ١٩٨٦، ص١٤، وعبد الرحمن: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٥٥، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية: **فلسطين**، ص٢١٦-٢١٨، وبراند: **الفلسطينيون في العالم العربي**، ص١٥٨.

(٣٦) توما: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص١١٢، والشعيبي: **الكيانية الفلسطينية**، ص٩٩.

(٣٧) توما: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص١١٢.

(٣٨) خلف، صلاح: **فلسطيني بلا هوية. لقاءات مع الكاتب الفرنسي إريك رولو**، ترجمة: نصير مروة، د.ن، د. ت، ص٧١، وسخنيني: "**الكيان الفلسطيني**"، ص٥١.

(٣٩) الشقيري: **من القمة إلى الهزيمة**، ص٨٠، وقاسمية، خيرية: **أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً ورائداً عربياً**. نشر لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري، الكويت ١٩٨٧، ص٦٩-٧٠، وهيئة الموسوعة الفلسطينية: **الموسوعة الفلسطينية**. مج٤، ط١، دمشق ١٩٨٤، ص٣١٣، و**الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤**، ص٦، وجبر: **جامعة الدول العربية**، ص١١٨، وسخنيني: "**الكيان الفلسطيني**"، ص٥٢.

وكانت قد قامت ضجة حول تعيين أحمد الشقيري كممثل عن فلسطين في الجامعة العربية، خاصة من جانب الأردن والسعودية، اللذان كان لهما موقفهما الخاص من الشقيري بالذات، فخاضت مصر ومعها الجزائر حملة دعم للشقيري تكللت بالنجاح، فتمت دعوة فلسطين للمشاركة في المؤتمر بشخص الشقيري، مع ملاحظة بروتوكولية تحرمه من الجلوس على كرسي مماثل لكراسي الملوك والرؤساء، وتفرض وضع الكرسي متخلفاً إلى الوراء بعض الشيء عن كراسي البقية من الحكام. ولمَّا دخل الشقيري إلى القاعة دفع كرسيه إلى الأمام، وشارك الملوك والرؤساء في مداخلاتهم، بعد أن وعدهم بأنه سيكون إلى جانبهم كتفاً إلى كتف في كل مواقفهم ومعاركهم. وشدّد كثيراً على تعبير "كتفاً إلى كتف"، لكي يفهم الجميع أن كرسي فلسطين وموقعه بعد اليوم سيكون مثل الكراسي العربية الأخرى ومواقعها.

الحوت، شفيق: "**دور أحمد الشقيري الفكري والسياسي في النضال الوطني الفلسطيني**". ". في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيله. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع لجنة تخليد ذكرى المجاهد

أحمد الشقيري ومعهد البحوث والدراسات العربية. ط١، مركز دراسات الوحدة العربيـــة، بيروت، أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٥، ص٨٠-٨١.

(٤٠) سميث، باميلا آن: **فلسطين والفلسطينيون (١٨٧٦-١٩٨٣)**. ترجمة: إلهام بشارة الخوري، ط١، دار الحصاد، دمشق ١٩٩١، ص٢٢١.

(٤١) **مقابلة مع جميل عبد الرحيم السحّار، في غزة، بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١٠**. والأســتاذ جميــل السحّار مدرس متقاعد منذ عام ١٩٩٥م، بعدعمل متواصل لمدة ٣٨ عاماً في سلك التدريس بمدارس وكالة الغوث الدولية بغزة، ويعمل حالياً في لجنة إصلاح العشائر – فرع مشروع عامر، ومختار أهالي الجيّة بحي النصر بغزة، وكان شاهد عيان على نشأة منظمة التحرير الفلسطينية.

(٤٢) الشقيري: **من القمة إلى الهزيمة**، ص٨١-٨٢.

(٤٣) سخنيني: "**الكيان الفلسطيني**"، ص٥٣.

(٤٤) الشقيري: **من القمة إلى الهزيمـــة**، ص٦٩، ومؤسسة الدراســات الفلــسطينية: **فلــسطين**، ص٢١٨.

(٤٥) حجازي، عرفات: **إنصافاً لمؤسس منظمة التحرير الفلسطينية**. في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج١، ١٩٨٠-٢٠٠٠، الطبعة الاليكترونية الأولى، ١٤٢٦هـــ (٢٠٠٥م)، ص٢٢.

(٤٦) الشقيري: **من القمة إلى الهزيمة**، ص٦٩.

(٤٧) جبر: **جامعة الدول العربية**، ص١٣٠.

(٤٨) مخادمة: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٣٢٦، والحوت، بيان نويهض: "**شخــصية أحمــد الشقيري**". **في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعــشرين لرحيلــه**، ص٤٢، و**الموسوعة الفلسطينية**، مج٤، ص٣١٣.

(٤٩) توما: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص١١٨.

(٥٠) مخادمة: **منظمة التحريــر الفلــسطينية**، ص٣٢٦-٣٢٧، وكريــشان: **منظمــة التحريــر الفلسطينية**، ص١٩.

(٥١) مخادمة: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٣٢٧، والشعيبي: **عشر سنوات**، ص٢٠٨، وحميد، راشد: "**منظمة التحرير الفلسطينية في عشر سنوات**". ". مجلة شؤون فلــسطينية، العــدد ٤١-٤٢، كانون ثانٍ - شباط (يناير – فبراير) ١٩٧٥، ص٥١٦، ووزارة الدفاع الوطني – الجيش اللبناني: **القضية الفلسطينية والخطر الــصهيوني**. ط١، مؤســسة الدراســات الفلسطينية، بيروت ١٩٧٣، ص٢٩٣.

(٥٢) الاقتصاد العربي: **كانت فلسطين جُرحاً في قلبه .. والوحدة أمنيته الكبرى**. في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج١، ١٩٨٠-٢٠٠٠، الطبعة الاليكترونية الأولى، ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، ص٦٦.

(٥٣) توما: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص١٢٨.

(٥٤) مخادمة: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٣٢٧-٣٢٩ (بتصرف)، و**الميثاق القومي الفلسطيني**، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٧٢م، وراشد حميد (إعداد): **مقررات المجلس الوطني الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤**. مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٧٥، ص١٣.

(٥٥) **مقابلة مع فؤاد بنات**.

(٥٦) **مقابلة مع فؤاد بنات**.

(٥٧) سميث: **فلسطين والفلسطينيون**، ص٢٢٣.

(٥٨) حوراني، فيصل: **نشأة الحركة الوطنية**، ص٤٨.

(٥٩) مخادمة: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٣٢٨-٣٢٩.

(٦٠) حميد: "**منظمة التحرير الفلسطينية في عشر سنوات**"، ص٥١٦.

(٦١) الشقيري: **من القمة**، ص١٤١، ١٥٢، ١٥٦-١٥٧.

(٦٢) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤**، ص٧٠-٧١، وسخنيني: **الكيان الفلسطيني**، ص٥٦.

(٦٣) أبو حسنة: **تطور الوعي الفلسطيني**، ص٢٢.

(٦٤) عبد الرحمن: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص١٠٢.

(٦٥) الأزعر: "**منظمة التحرير الفلسطينية**"، ص٣٨٧.

(٦٦) الأزعر: "**منظمة التحرير الفلسطينية**"، ص٣٨٨، والمسحال، سعيد خليل: **ضياع أمة**. ط١، الرافد للنشر والتوزيع، لندن ١٩٩٤، ص١٦، و Smith (Charles D.): Palestine and the Arab-Israeli Conflict, Second Edition, St. Martin's Press, New York 1992, p.187.

(٦٧) الشقيري: **من القمة إلى الهزيمة**، ص٨٣.

(٦٨) **فلسطين من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر**. الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ب. ت، ص١٢٨، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية: **فلسطين**، ص٢١٩، وسخنيني: "**الكيان الفلسطيني**"، ص٤٨-٤٩.

(٦٩) Smith op. cit, p.186 ، والحوراني، عبد الله: "**فلسطين قضية قومية**"، ص١٥.

(٧٠) الشريف: **البحث عن كيان**، ص٨٢، وصايغ، يزيد: **بدايات العمل المسلح في الضفة والقطاع ١٩٦٧م**. ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٩٢م، ص ٢٨ – ٢٩.

(٧١) **فلسطين من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر**، ص١٢٨، وسخنيني: "**الكيان الفلسطيني**"، ص٤٩.

(٧٢) ياسين: "**منظمة التحرير الفلسطينية**"، ص٢١، والحوراني، عبد الله: "**فلسطين قضية قومية**"، ص١١-١٢، وأبو حسنة، نافذ: **تطور الوعي الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية**، في محسن محمد صالح (تحرير): منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط١، بيروت ٢٠٠٧م (١٤٢٨هـ)، ص٢٤.

(٧٣) ياسين: "**منظمة التحرير الفلسطينية**"، ص٢١.

(٧٤) توما: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص١٠٥.

(٧٥) **قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الدورة العادية الحادية والثلاثون، الذي أنهى أعماله بالقاهرة، في ١٩٥٩/٨/٤**، http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=593&level_id=237، والشريف: **البحث عن كيان**، ص٨٣.

(٧٦) حسين، عدنان: "**منظمة التحرير الفلسطينية في يوبيلها الفضي: المرحلة الأولى للتنظيم المستقل (١٩٥٩ – ١٩٦٧)**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٩٥، تموز (يوليه) ١٩٨٩، ص٥.

(٧٧) الشقيري: **من القمة إلى الهزيمة**، ص٣٣٠-٣٣١، والعقاد: **المشرق العربي المعاصر**، ص٤٧١، ٤٧٢.

(٧٨) الشقيري: **من القمة إلى الهزيمة**، ص٣٣٤.

(٧٩) **مقابلة مع فؤاد سعيد بنات، في غزة، بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٣**. والأستاذ فؤاد بنات هو أحد المؤسسين ومسئول القيادة العليا المؤقتة لجبهة التحرير الفلسطينية (ج.ت.ف)؛ كتنظيم سري، والذي انطلق من عام ١٩٦١، وهو أحد خمسة مناضلين وضعوا الميثاق الوطني الفلسطيني الذي أُقر في العام ١٩٦٤، في مؤتمر القدس، ثمَّ عمل مدرساً في مدرسة الصناعة في غزة، وهو من المناضلين القلائل الذين ظلوا ثابتين على مواقفهم ومبادئهم الثورية، ولم ينضووا تحت عباءة الذين سايروا الحلول السلمية واللهث وراء السراب المزعوم بإمكانية الحل السلمي للقضية الفلسطينية.

(٨٠) **مقابلة مع فؤاد سعيد بنات**.

(٨١) الشقيري، جميل: **الكيان الفلسطيني**. إصدار منظمة التحرير الفلسطينية، بدون بيانات نشر، ص٦٩، ومخادمة: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٣٢٥، و**الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤**، ص٥-٦.

(٨٢) الشعيبي: **الكيانية الفلسطينية**، ص١٠١، ومخادمة: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٣٢٥.

(٨٣) الحوت، شفيق: **تجربة منظمة التحرير الفلسطينية (رؤية عامة)**. في محسن محمد صالح (تحرير): منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط١، بيروت ٢٠٠٧م (١٤٢٨هـ)، ص١٣-١٤.

(٨٤) الشعيبي: **الكيانية الفلسطينية**، ص١٠١، ومخادمة: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٣٢٥، والعثامنة، زكريا محمد: **قطاع غزة من ١٩٦٧-١٩٧٤م**. رسالة دكتوراه غير منشورة بمعهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات التاريخية بجامعة الدول العربية، القاهرة، عام ٢٠٠٥م، ص٥٠، اعتماداً على قانون رقم (٥) لسنة ١٩٦٥م، الوقائع الفلسطينية ٥ أبريل (نيسان) ١٩٦٥، العدد رقم ٢٦٣، وبيان الحاكم الإداري لقطاع غزة خاص بالتجارة وميزانية قطاع غزة والأوضاع الإدارية للقطاع، الوقائع الفلسطينية، ٣٠ ديسمبر (كانون أول) ١٩٦٦، ملحق العدد ٢٧٧.

(٨٥) شكر، عبد الغفار: "**عبد الناصر وقضية فلسطين**"، مجلة اليقظة العربية، العدد ٢، أبريل ١٩٨٥، القاهرة، ص٣٤.

(٨٦) الشقيري: **من القمة إلى الهزيمة**، ص٣٢٣-٣٢٤.

(٨٧) مخادمة: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٣٢٥-٣٢٦.

(٨٨) الشقيري: **من القمة إلى الهزيمة**، ص٣٢٦-٣٢٧، وعبد الرحمن: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص١٠٤-١٠٥، وقاسمية: **أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً**، ص٨٤.

(٨٩) الشقيري: **من القمة إلى الهزيمة**، ص٣٢٥.

(٩٠) **مقابلة شخصية مع الأستاذ غازي الصوراني في غزة بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٧م**. والأستاذ الصوراني قيادي بارز في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وله عدة أبحاث في قضايا العولمة والديمقراطية والمجتمع المدني والدراسات الفلسطينية.

(٩١) حجازي، عرفات: **إنصافاً لمؤسس منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٢٩.

(٩٢) مجموعة من المؤلفين: **الفلسطينيون في الوطن العربي: دراسات في أوضاعهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية**. ط١، إصدار معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة ١٩٧٨، ص٤٧٠، وصايغ، أنيس: **الهاشميون**، ص٢٧٥، ٢٨٧.

(٩٣) سخنيني: "**الكيان الفلسطيني**"، ص٥٠-٥١.

(٩٤) الشقيري: **من القمة إلى الهزيمة**، ص٦٤، و**الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤**، ص٧٢.

(٩٥) توما: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص١١٧-١١٨، ومنسي، محمود صالح: **الشرق العربي المعاصر. القسم الأول (الهلال الخصيب)**. القاهرة ١٩٩٠، ص٣٣٩.

(٩٦) توما: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص١٢٥.

(٩٧) الحوت، شفيق: "**دور أحمد الشقيري الفكري**". في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيله، ص٨١.

(٩٨) **مقابلة شخصية مع عبد الله الحوراني**.

(٩٩) عبد الرحمن: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص١٠٥، و Smith op. cit, p.187

(١٠٠) توما: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص١٢٦-١٢٧، وكريشان: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص١٩.

(١٠١) توما: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص١٢٨، وكريشان: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص١٩.

(١٠٢) العقاد: **المشرق العربي المعاصر**، ص٤٧٠.

(١٠٣) الأزعر: "**منظمة التحرير الفلسطينية**"، ص٣٨٧.

(١٠٤) Smith op. cit, p.187. ، والشعيبي، عيسى: "**عشر سنوات من الصراع بين الحكم الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية**". مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٤١-٤٢، كانون ثانٍ - شباط (يناير – فبراير) ١٩٧٥، ص٢٠٨.

(١٠٥) الشقيري: **من القمة إلى الهزيمة**، ص٣٣٩-٣٤٠، والشعيبي: **الكيانية الفلسطينية**، ص١١٩-١٢٠.

(١٠٦) **مقابلة مع جميل عبد الرحيم السحّار**.

(١٠٧) عبد الرحمن: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص١٠٧، وانظر النص الكامل لخطاب الملك حسين في مدينة عجلون في: الشقيري، أحمد: **على طريق الهزيمة، مع الملوك والرؤساء**. الطبعة الإلكترونية الأولى، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، ص٢٤٨-٢٦٢.

(١٠٨) الشعيبي: **الكيانية الفلسطينية**، ص١٢١.

(١٠٩) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: **اليوميات الفلسطينية، المجلدان الرابع والخامس (من ١٩٦٦/٧/١ إلى ١٩٦٧/٦/٣٠)**. مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، كانون أول (ديسمبر) ١٩٦٧، ص١٣، والشقيري: : **من القمة إلى الهزيمة**، ص١٤٣.

(١١٠) **اليوميات الفلسطينية**، المجلدان الرابع والخامس (من ١٩٦٦/٧/١ إلى ١٩٦٧/٦/٣٠)، ص٢٤.

(١١١) قاسمية: **أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً**، ص٩١، و**الموسوعة الفلسطينية**، مج٤، ص٣١٦.

(١١٢) **اليوميات الفلسطينية**، مج٤، ٥، ص٣٨.

(١١٣) جبر: **جامعة الدول العربية**، ص١٣٢.

(١١٤) الشقيري: **على طريق الهزيمة**، ص١٥٩، وفرسخ، عوني: "**إسهامات أحمد الشقيري في الفكر العربي الوحدوي وإسهاماته السياسية والعملية في حركة التحرر العربية**". في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيله، ص١٦٠.

(١١٥) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤**، ص١٠٤، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية: **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧**. ط١، إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٦٩، ص٣، وقاسمية: **أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً**، ص٨٩.

(١١٦) توما: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص١١٤.

(١١٧) توما: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص١١٤-١١٥.

(١١٨) **مقابلة مع الأستاذ سهيل الشنطي**.

(١١٩) توما: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص١١٥.

(١٢٠) الشقيري: **من القمة إلى الهزيمة**، ص٩٨-٩٩.

(١٢١) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤**، ص١٠، والشقيري: **من القمة**، ص٩٤-٩٥، وكريشان: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص١٧.

(١٢٢) الشقيري: **من القمة إلى الهزيمة**، ص٣٤١، وقاسمية: **أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً**، ص٨٥.

(١٢٣) حوراني، فيصل: **الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤. دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية**. ط١، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٨٠، ص٧٣.

(١٢٤) ياسين: "**منظمة التحرير الفلسطينية**"، ص٢١.

(١٢٥) Smith op. cit, pp.187-189.، وبراند: **الفلسطينيون في العالم العربي**، ص٥٩-٦٠، والسنوار: **العمل الفدائي**، ص١١١، والحوراني، عبد الله: **فلسطين قضية قومية**، ص١٥.

(١٢٦) الأزعر، محمد خالد: "**تطور حركة التحرر الوطني بعد أحمد الشقيري**". في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيله، ص٢٩٨-٢٩٩.

(١٢٧) **مقابلة شخصية مع عبد الله الحوراني**، وسميث: **فلسطين والفلسطينيون**، ص٢١٢.
ومن المعلوم أن جبهة التحرير الفلسطينية تلك أسسها أحمد جبريل الفلسطيني عام ١٩٥٩، والذي كان ضابطاً في الجيش السوري، بعد تقارب مع الحزب القومي الاشتراكي السوري، وفي أعقاب حرب عام ١٩٦٧، غيّرت تلك الجبهة أسمها إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة).
سميث: **فلسطين والفلسطينيون**، ص٢١٢.

(١٢٨) **مناقشة عبد الله الحوراني لبحث د. بيان نويهض الحوت**: "**شخصية أحمد الشقيري**". في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين، ص٦٦-٦٨.

(١٢٩) عبد الرحمن: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص١١٥.

(١٣٠) الشقيري: **على طريق الهزيمة**، ص٢٢، والشقيري: **من القمة**، ص٣٤٥-٣٤٦.

(١٣١) الشرقاوي، فواز حامد حسين: **حركة التحرير الفلسطيني (فتح) ١٩٦٥-١٩٧١م**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٧٤، ص٣٨٦.

(١٣٢) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤**، ص٢١، والشقيري: **من القمة**، ص١٦٢-١٦٤.

(١٣٣) الشقيري: **من القمة**، ص١٦٦.

(١٣٤) الشقيري: **من القمة**، ص٣٥٧.

(١٣٥) ياسين: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٢١.

(١٣٦) الشقيري: **من القمة**، ٢٢٨.

(١٣٧) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤**، ص٩٢.

(١٣٨) عبد الرحمن: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص١١٦ .

(١٣٩) أبو لبدة، سبع: **أحمد الشقيري ... الرجل الذي حارب إسرائيل حياً وميتاً**، في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج١، ١٩٨٠-٢٠٠٠، الطبعة الاليكترونية الأولى، ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، ص٩١-٩٢.

(١٤٠) ياسين: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٢١.

(١٤١) الشقيري: **من القمة**، ص٢١٨-٢١٩، والشقيري: **على طريق الهزيمة**، ص٢٠٠-٢٠١، والشرقاوي: حركة التحرير الفلسطيني، ص٣٨٦.

(١٤٢) الشرقاوي: **حركة التحرير الفلسطيني**، ص٢٢٧، ٢٢٩، ٣٨٥، ٣٨٨، ٣٩٢.

(143) Serrieh (Haysam): The voice of the Truth: "The Palestine liberation Organization and the International Communication system, Tanjng, Belgrade 1989, P. 32-33.

(١٤٤) أبو حسنة: **تطور الوعي الفلسطيني**، ص٢٦.

(١٤٥) الشقيري: **من القمة**، ص١٠٦-١٠٧.

(١٤٦) الشقيري، أحمد: **الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء من بيت عبد الناصر إلى غرفة العمليات**. ج٢، الطبعة الإلكترونية الأولى، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، ص١٢٢.

(١٤٧) توما: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٩٠-٩١.

(١٤٨) الشقيري: **من القمة إلى الهزيمة**، ص١٠٧.

(١٤٩) خلف: **فلسطيني بلا هوية**، ص٤٧.

(١٥٠) **مقابلة مع الأستاذ سهيل الشنطي**.

(١٥١) **مقابلة مع الأستاذ سهيل الشنطي**.

(١٥٢) خلف: **فلسطيني بلا هوية**، ص٤٦.

(١٥٣) توما: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٩٢.

(١٥٤) توما: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٩٣.

(١٥٥) توما: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٩٤.

(156) Roy, Op. Cit, P.72.

(١٥٧) **مقابلة مع الأستاذ سهيل الشنطي**.

(١٥٨) توما: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٩٤.

(١٥٩) حوراني: **الفكر السياسي الفلسطيني**، ص١٨-١٩.

(١٦٠) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤**، ص١٠٢، وعبد الرحمن: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٧٨، وكريشان: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٢١.

(١٦١) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤**، ص٧٦، وعبد الرحمن: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٧٩، وكريشان: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٢١-٢٢.

(١٦٢) كريشان: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٢٢.

(١٦٣) كريشان: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٢٣.

(١٦٤) أبراش، إبراهيم: **البعد القومي للقضية الفلسطينية**. مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة ١٩٨٧م، ص١٥٦، والحوت: "**دور أحمد الشقيري الفكري**"، ص٨٧.

(١٦٥) **مقابلة مع الأستاذ سهيل الشنطي**.

(١٦٦) **مقابلة مع الأستاذ سهيل الشنطي**.

(١٦٧) حوراني: **الفكر السياسي**، ص١٠٠ .

(١٦٨) **مقابلة مع الأستاذ عبد الله الحوراني**، وكريشان: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٢٣.

(١٦٩) حوراني: **الفكر السياسي**، ص١٠١ .

(١٧٠) توما: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص١٢٠، وكريشان: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص١٦، و Smith op. cit, p.187.

(١٧١) الشقيري: **من القمة إلى الهزيمة**، ص١٠٥.

(١٧٢) حوراني: **الفكر السياسي**، ص٢٦.

(١٧٣) الشقيري: **من القمة إلى الهزيمة**، ص١٠٦، والشعيبي: **الكيانية الفلسطينية**، ص١٠٦، وتوما: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص١٢١.

(١٧٤) الشقيري: **من القمة إلى الهزيمة**، ص١٠٦.

(١٧٥) الشعيبي: **الكيانية الفلسطينية**، ص١٠٦.

(١٧٦) الشقيري، أحمد: **مذكرات أحمد الشقيري: أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية**. دار العودة، بيروت ١٩٧٣، ص١٥٣.

(١٧٧) الحوت، شفيق: **عشرون عاماً**، ص٨٦-٨٧.

(١٧٨) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤**، ص٩٤، وتوما: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص١٢١، ومجموعة من المؤلفين: **الفلسطينيون**، ص٥٩٤.

(١٧٩) الشعيبي: **الكيانية الفلسطينية**، ص١١٠.

(١٨٠) توما: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص١٢٢.

(١٨١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٤**. ط١، إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٦٥، ص٢٥٣-٢٥٤، وتوما: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص١٢٢-١٢٣.

(١٨٢) توما: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص١٢٣-١٢٤، وكريشان: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص١٧.

(١٨٣) الشقيري: **من القمة إلى الهزيمة**، ص٩٩-١٠٠.

(١٨٤) الشقيري: **من القمة إلى الهزيمة**، ص١٠٧، والعثامنة: **قطاع غزة من ١٩٦٧-١٩٧٤م**، ص٥١.

(١٨٥) أبو حسنة: **تطور الوعي الفلسطيني**، ص٢٦.

(١٨٦) توما: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص١٢٧.

(١٨٧) الشقيري: **من القمة إلى الهزيمة**، ص ١٠٨، والشعيبي: **الكيانية الفلسطينية**، ص١١٢.

(١٨٨) خلف: **فلسطيني بلا هوية**، ص٧٩، و**مقابلة مع جميل عبد الرحيم السحّار**.

(١٨٩) خلف: **فلسطيني بلا هوية**، ص٧٨.

(١٩٠) الشعيبي: **الكيانية الفلسطينية**، ص١١٥-١١٦، والشقيري: **من القمة إلى الهزيمة**، ص١٠٧.

(١٩١) نوفل، ممدوح: **البحث عن الدولة**. ط١، إصدار مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله ٢٠٠٠، ص٢٠.

(١٩٢) **مقابلة شخصية مع غازي الصوراني**.

(١٩٣) عبد الرحمن: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٦٥.

(١٩٤) الشقيري: **من القمة إلى الهزيمة**، ص١٠٧.

(١٩٥) سخنيني: **الكيان الفلسطيني**، ص٦٤-٦٥.

(١٩٦) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤**، ص١٠٩، وتعقيب ماجد كيالي في: د. بيان نويهض الحوت: "**شخصية أحمد الشقيري**". في: أحمد الشقيري، ص٥٣.
ويذكر البعض استناداً إلى رواية حيدر عبد الشافي، أنه نتيجة هذه الخلافات تقدّم عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة باستقالاتهم، منهم سيد بكر، وحيدر عبد الشافي، وكذلك عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية في الخارج ومدراء بعض مكاتب منظمة التحرير، احتجاجاً على أسلوب قيادة الشقيري.
العثامنة: **قطاع غزة من ١٩٦٧-١٩٧٤م**، ص٥٦.

(١٩٧) الحوت، شفيق: **عشرون عاماً**، ص٧٤.

(١٩٨) تعقيب ماجد كيالي على بحث: د. بيان نويهض الحوت: "**شخصية أحمد الشقيري**". في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين، ص٥٦.

(١٩٩) الحوت، شفيق: **عشرون عاماً**، ص٨٠-٨١.

(٢٠٠) العقاد: **المشرق العربي المعاصر**، ص٤٧٠-٤٧١.

(٢٠١) **مقابلة مع الأستاذ سهيل الشنطي**.

(٢٠٢) حوراني، فيصل: **نشأة الحركة الوطنية**، ص٥١.

(٢٠٣) الحوت، شفيق: **عشرون عاماً**، ص٩٤-٩٥.

(٢٠٤) الحوت، شفيق: **عشرون عاماً**، ص٩٥.

(٢٠٥) الشقيري: **من القمة إلى الهزيمة**، ص١٦٦.

(٢٠٦) قاسمية: **أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً**، ص٢٨٧-٢٨٨، وبراند: **الفلسطينيون في العالم العربي**، ص٥٨-٥٩، وجبر: **جامعة الدول العربية**، ص١٣١، وسخنيني: "**الكيان الفلسطيني**"، ص٦٣، وعبد الرحمن: **منظمة التحرير**، ص١٠٣.

(٢٠٧) بعد عام واحد من ثورة تموز (يوليه) ١٩٥٢، في مصر، أي في عام ١٩٥٣م، تمَّ تشكيل أول كتيبة فلسطينية من متطوعين فلسطينيين، وكان الإقبال على التطوع منقطع النظير، ولمَّا فاجأ العدوان الإسرائيلي الذي تمَّ على غزة في شباط (فبراير) ١٩٥٥، الرئيس عبد الناصر قرر الانتقال إلى مرحلة العمل، فأنشأ وحدة مغاوير مشكلة أساساً من الفلسطينيين وسمى عناصرها بالفدائيين، كما باشر في زيادة الكتائب النظامية الفلسطينية التي أطلق عليها حرس حدود فلسطين. وفي عام ١٩٥٥، تبع قرار الرئيس عبد الناصر القاضي بجعل غزة القاعدة الأولى للفدائيين الذين باشروا قتالاً مؤثراً خلف خطوط العدو، وكان أيضاً هناك قرار سوري يقضي بإنشاء قاعدة فدائية ثانية في منطقة دمشق، وشُكلت بالفعل وحدة مغاوير تألفت من الفلسطينيين أساساً. وفي ٢٧ آذار (مارس) ١٩٦٠، أُعلن عن تكوين جيش فلسطين في العراق، ودعا الرئيس عبد الكريم قاسم الفلسطينيين كلهم إلى الانخراط فيه. وقامت العناصر الأولى من هذا الجيش بعرض عسكري في بغداد في ١١ آب (أغسطس) من العام نفسه. غير أن ولادة جيش التحرير الفلسطيني تمت رسمياً بقرار من مؤتمر القمة العربية الثاني في الإسكندرية في ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤.

أبو لبدة، حسن: "**جيش التحرير الفلسطيني ... نبذة تاريخية**". مقال في موقع مؤسسة فلسطين للثقافة، http://www.thaqafa.org

(٢٠٨) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤**، ص٩٣، ١٠١.

(٢٠٩) الشقيري: **من القمة إلى الهزيمة**، ص٣٣٠-٣٣١.

(٢١٠) صادق، عدلي: **الشقيري في الذكرى العشرين لرحيله. حنين إلى الأمنية القصوى**. في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج١، ١٩٨٠-٢٠٠٠، الطبعة الاليكترونية الأولى، ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، ص٤٢.

(٢١١) الشقيري: **على طريق الهزيمة**، ص٨١-٨٢، وقاسمية: **أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً**، ص٢٨٨.

(٢١٢) لمزيد من التفاصيل عن زيارة الشقيري للصين الشعبية، واتصالاته بزعمائها، انظر: الشقيري: **من القمة**، ص٢٦٦-٣١٩.

(٢١٣) الشقيري: **على طريق الهزيمة**، ص١١٠.

(٢١٤) سخنيني: "**الكيان الفلسطيني**"، ص٦١، نقلاً عن: كراس أصدرته منظمة التحرير الفلسطينية عن المجلس الوطني، الدورة الثالثة.

(٢١٥) الشقيري: **على طريق الهزيمة**، ص١٤٦.

(٢١٦) الشقيري: **على طريق الهزيمة**، ص١٤٧.

(٢١٧) الشقيري: **على طريق الهزيمة**، ص١٤٩-١٥٠.

(٢١٨) الشقيري: **على طريق الهزيمة**، ص٣٠٧.

(٢١٩) الشقيري: **على طريق الهزيمة**، ص٣٩٩-٤٠٠.

(٢٢٠) قاسمية: **أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً**، ص٢٩٢.

(٢٢١) الحوت: **عشرون عاماً**، ص٩٦-٩٧.

(٢٢٢) الاقتصاد العربي: **كانت فلسطين جُرحاً في قلبه**، ص٦٦.

(٢٢٣) **مقابلة مع الأستاذ سهيل الشنطي**.

(٢٢٤) الشقيري: **على طريق الهزيمة**، ص٣٩١-٣٩٢.

(٢٢٥) الشقيري: **على طريق الهزيمة**، ص٣٩١-٣٩٢.

(٢٢٦) الشقيري: **على طريق الهزيمة**، ص٣٩٤-٣٩٥.

(٢٢٧) الشقيري: **على طريق الهزيمة**، ص٣٩٦-٣٩٧.

(٢٢٨) حجازي، عرفات: **إنصافاً لمؤسس منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٢٦-٢٧، وإبراهيم، إبراهيم بكر: **في ندوة مؤسسة شومان .. أحمد الشقيري كما عرفته**. في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج١، ١٩٨٠-٢٠٠٠، الطبعة الاليكترونية الأولى، ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، ص١١٦-١١٨.

(٢٢٩) **مقابلة مع الأستاذ سهيل الشنطي**.

(٢٣٠) أبو حسنة: **تطور الوعي الفلسطيني**، ص٢٧.

(٢٣١) الشقيري: **على طريق الهزيمة**، ص٤٠٧.

(٢٣٢) الشقيري، أحمد: **الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء**، ج٢، ص٢٠٧.

(٢٣٣) الشقيري: **على طريق الهزيمة**، ص١١.

(٢٣٤) الشقيري: **الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء**، ج٢، ص٣١٣.

(٢٣٥) حوراني، فيصل: **نشأة الحركة الوطنية**، ص٥١-٥٢.

(٢٣٦) الحوت، بيان نويهض: "**شخصية أحمد الشقيري**". في: أحمد الشقيري، ص٤٨.

(٢٣٧) الحوت، شفيق: **عشرون عاماً**، ص١٠٤.

(٢٣٨) الصايغ، يزيد: **الكفاح المسلح**، ص٢٦٦، و**مقابلة مع الأستاذ سهيل الشنطي**.

(٢٣٩) أبو حسنة: **تطور الوعي الفلسطيني**، ص٢٧-٢٨.

(٢٤٠) الصايغ، يزيد: **الكفاح المسلح**، ص٢٦٦.

(٢٤١) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧**، ص١٠٧، ١١٠، والصايغ، يزيد: **الكفاح المسلح**، ص٢٦٦.

(٢٤٢) **مقابلة شخصية مع غازي الصوراني.**

(٢٤٣) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧**، ص١١٣-١١٤، وعبد الرحمن: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٩٨-١٠٠، والصايغ، يزيد: **الكفاح المسلح**، ص٢٦٦.

(٢٤٤) الحوت، بيان نويهض: "**شخصية أحمد الشقيري**". في: أحمد الشقيري، ص٤٨

(٢٤٥) قاسمية: **أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً**، ص١٠٨.

(٢٤٦) الشقيري: **الهزيمة الكبرى**. ج٢، ص٣١٧، و**الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧**، ص٣٠٨.

(٢٤٧) الشقيري: **الهزيمة الكبرى**، ج٢، ص٢٢٤، و**الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧**، ص١٠٧، وعبد الرحمن: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٩٧-٩٨.

(٢٤٨) الشقيري: **الهزيمة الكبرى**، ج٢، ص٢٣٧، ود. بيان نويهض الحوت: "**شخصية أحمد الشقيري**". في: أحمد الشقيري، ص٤٨.

(٢٤٩) **مقابلة مع الأستاذ سهيل الشنطي.**

(٢٥٠) **مقابلة مع الأستاذ سهيل الشنطي.**

(٢٥١) الحوت، شفيق: **عشرون عاماً**، ص١٥٤-١٥٧، والشقيري: **الهزيمة الكبرى**، ج٢، ص٢٢٠-٢٢١.

ولمزيد من التفاصيل حول وقائع مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في الخرطوم. أنظر:

الحوت، شفيق: **عشرون عاماً**، ص١٠٩-١٧٧.

(٢٥٢) الشقيري: **على طريق الهزيمة**، ص٨٧.

(٢٥٣) حجازي، يوسف: "**الإعلان عن إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية**". مقال في موقع وطن www.watan.com

(٢٥٤) **مقابلة مع الأستاذ سهيل الشنطي.**

(٢٥٥) تعقيب حسين أبو النمل على بحث د. خيرية قاسمية: "**أحمد الشقيري بين المشروع الوطني الفلسطيني والمشروع القومي العربي**". في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين، ص٢١٢.

(٢٥٦) الحوت، شفيق: "**دور أحمد الشقيري الفكري**". في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيله، ص٨٤.

(٢٥٧) الحوت، شفيق: "**دور أحمد الشقيري الفكري**". في: أحمد الشقيري، ص٩٣.

(٢٥٨) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧**، ص١١٣، و**الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨**، ص٧١، وعبد الرحمن: **منظمة التحرير**، ص٨٦.

ويحيى حمودة: هو محامٍ ذو ميول يسارية، وكان من الشخصيات الأساسية في المؤتمر العام للاجئين.

الصايغ، يزيد: **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، يناير ٢٠٠٢، ص٢٦٦.

(٢٥٩) سميث: **فلسطين والفلسطينيون**، ص٢٢٥.

(٢٦٠) كريشان: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٢٧-٢٨، وحوراني: **الفكر السياسي**، ص١٠٤-١٠٩.

(٢٦١) الأزعر، محمد خالد: "**التعددية السياسية: نحو رؤية نقدية للبعد الديمقراطي**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٠، خريف ١٩٩٤، بيروت، ص٢٦.

(٢٦٢) الشقيري: **من القمة**، ص٣٢٠-٣٢٤، وعبد الرحمن: **منظمة التحرير**، ص٩٣-٩٤.

(٢٦٣) الحوت، شفيق: **عشرون عاماً، ص٩٨**.

(٢٦٤) خلف: **فلسطيني بلا هوية**، ص٨٢-٨٣، وكريشان: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٢٨-٢٩، وحوراني: **الفكر السياسي**، ص١٠٥.

(٢٦٥) خلف: **فلسطيني بلا هوية**، ص٨٣.

(٢٦٦) عبد الرحمن، أسعد: "**الديمقراطية في مسيرة الكفاح الفلسطيني**"، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩١، كانون ثانٍ (يناير) ١٩٩٥، بيروت، ص٥٣.

(٢٦٧) حوراني، فيصل: "**الميثاق الوطني: موقعه في سياق تطور الفكر الفلسطيني**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٩٧، كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٩، ص٩.

(٢٦٨) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥**، ص٦٧-٦٨، وعبد الرحمن: **منظمة التحرير**، ص٩٤-٩٥.

(٢٦٩) الشقيري: **الهزيمة الكبرى**، ج٢، ص٣١٥، **والكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧**، ص١١٣، ومحمد خالد الأزعر: "**تطور حركة التحرر الوطني بعد أحمد الشقيري**". في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيله، ص٣١٦، وكريشان: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٢٩، وقاسمية: **أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً**، ص١٠٨.

(٢٧٠) **مقابلة شخصية مع عبد الله الحوراني**.

(٢٧١) أبو حسنة: **تطور الوعي الفلسطيني**، ص٢٧.

(٢٧٢) **مقابلة شخصية مع عبد الله الحوراني**.

(٢٧٣) أبو حسنة: **تطور الوعي الفلسطيني**، ص٢٦-٢٧.

(٢٧٤) **مقابلة شخصية مع عبد الله الحوراني.**

(٢٧٥) الأزعر: "**تطور حركة التحرر الوطني بعد أحمد الشقيري**". في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيله، ص٢٩٩، والحوراني، عبد الله: **فلسطين قضية قومية**، ص١٦.

(٢٧٦) الحسن، خالد: **فكر حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)**. الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد الثالث، دراسة الحضارة، ط١، بيروت ١٩٩٠، ص٩٩٢، وهيكل، محمد حسنين: **أحاديث في العاصفة**. دار الشروق، القاهرة ١٩٨٧، ص٤٣٥-٤٣٦، وكمال، حنان: **ملابسات استقالة الشقيري**. في: عبد القادر ياسين (محرر): أربعون عاماً من حياة منظمة التحرير الفلسطينية، ط١، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، حزيران (يونيه) ٢٠٠٦، ص٢٣٤، **ومقابلة مع جميل المجدلاوي**.

(٢٧٧) تعقيب أحمد السعدي على بحث محمد خالد الأزعر: "**تطور حركة التحرر الوطني بعد أحمد الشقيري**". في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيله، ص٣٢٩.

(٢٧٨) مناقشة عوني فرسخ لبحث محمد خالد الأزعر: "**تطور حركة التحرر الوطني بعد أحمد الشقيري**". في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيله، ص٣٣٥.

(٢٧٩) كوبان، هيلينا: **المنظمة تحت المجهر**. ترجمة: سليمان الفرزلي، منشورات هاي لايت وجامعة كمبردج، لندن ١٩٨٤، ص٤٠٨.

(280) Serrieh, op. cit, pp.32-33.

(٢٨١) مناقشة محمد عبد العزيز أبو سخيلة لبحث د. خيرية قاسمية: "**أحمد الشقيري بين المشروع الوطني الفلسطيني والمشروع القومي العربي**". في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين، ص٢٨٥.

(٢٨٢) **مقابلة مع جميل المجدلاوي.**

(٢٨٣) الصايغ، يزيد: **الكفاح المسلح**، ص٢٦٦.

(٢٨٤) الشقيري: **الهزيمة الكبرى مع الملوك**، ج٢، ص٣١٧، و**مناقشة خير الدين أبو الجبين لبحث شفيق الحوت**: "**دور أحمد الشقيري الفكري**". في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيله، ص٩٧.

(٢٨٥) أبو بكر، توفيق: **قادة فلسطينيون في حوار استراتيجي**. مطابع القبس التجارية، الكويت ١٩٨٧، ص٧٨.

(٢٨٦) عبد الرحمن، عواطف: **مصر وفلسطين**. ط٢، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٦، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يونيه ١٩٨٥، ص٣٢٣.

(٢٨٧) **مقابلة مع جميل المجدلاوي**.

(٢٨٨) **مقابلة مع جميل عبد الرحيم السحّار**.

(٢٨٩) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥**، ص٧٥.

(٢٩٠) كريشان: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص٢٩، وعبد الرحمن: **منظمة التحرير**، ص٩٧.

(٢٩١) الحوت، شفيق: **عشرون عاماً**، ص١٠٣، وأبو نضال، نزيه، والنشاش، عبد الهادي: **البرنامج الفلسطيني بين نهجي التحرير والتسوية**. دار الحقائق، نيقوسيا ١٩٨٤، ص٤٩.

(٢٩٢) الشقيري: **الهزيمة الكبرى مع الملوك**، ج٢، ص ٣١٥، و**مناقشة عبد العزيز السيد لبحث د. بيان نويهض الحوت**: "**شخصية أحمد الشقيري**". في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين، ص٦٠.

(٢٩٣) الشقيري: **الهزيمة الكبرى مع الملوك**، ج٢، ص٣١٨-٣١٩.

(٢٩٤) مناقشة محمد عبد العزيز أبو سخيلة لبحث د. بيان نويهض الحوت: "**شخصية أحمد الشقيري**". في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين، ص٦٥.

(٢٩٥) مناقشة خير الدين أبو الجبين لبحث شفيق الحوت: "**دور أحمد الشقيري الفكري**". في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيله، ص٩٧.

(٢٩٦) مقدمة د. خيرية قاسمية في: **أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيله**، ص١٢.

(٢٩٧) الحوت، شفيق: "**دور أحمد الشقيري الفكري**"، ص٩٠.

(٢٩٨) الحوت، بيان نويهض: "**شخصية أحمد الشقيري**". في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين، ص٥٠.

(٢٩٩) **مقابلة مع الأستاذ سهيل الشنطي**.

(٣٠٠) عبد الرحمن، أسعد: **لاءات الشقيري .. في مواجهة لاءات باراك**. في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج١، ١٩٨٠-٢٠٠٠، الطبعة الاليكترونية الأولى، ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، ص٤٦.

(٣٠١) صايغ، أنيس: **في ذكرى أحمد الشقيري**. في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج١، ١٩٨٠-٢٠٠٠، الطبعة الاليكترونية الأولى، ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، ص١٣٤.

(٣٠٢) مناقشة محمد خالد الأزعر لبحث د. بيان نويهض الحوت: "**شخصية أحمد الشقيري**". في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين، ص٦١.

## مراجع الدراسة


### أولاً – الوثائق المنشورة:

(١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية** للأعوام ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٧، ١٩٦٨، إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٦٦-١٩٧١.

(٢) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: **الوثائق الفلسطينية العربية السنوية** لعامي ١٩٦٤ و١٩٦٧. ط١، إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٦٥ و١٩٦٩.

(٣) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: **اليوميات الفلسطينية**، المجلدان الرابع والخامس (من ١٩٦٦/٧/١ إلى ١٩٦٧/٦/٣٠). مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، كانون أول (ديسمبر) ١٩٦٧.

(٤) **الميثاق القومي الفلسطيني**، الذي تمَّ إقراره في المجلس الوطني الفلسطيني الأول. مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٧٢.

### ثانياً – المقابلات الشخصية:

(١) **مقابلة مع الأستاذ جميل المجدلاوي**، في غزة بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٧، والأستاذ المجدلاوي هو: عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني.

(٢) **مقابلة مع الأستاذ جميل عبد الرحيم السحّار**، في غزة بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١٠، والأستاذ جميل السحّار مدرس متقاعد منذ عام ١٩٩٥م، بعدعملٍ متواصل لمدة ٣٨ عاماً في سلك التدريس بمدارس وكالة الغوث الدولية بغزة، ويعمل حالياً في لجنة إصلاح العشائر – فرع مشروع عامر، ومختار أهالي الجيّة بحي النصر بغزة، وكان شاهد عيان على نشأة منظمة التحرير الفلسطينية.

(٣) **مقابلة مع الأستاذ زكريا عطية عطون**، في غزة بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٩، والأستاذ زكريا عطون من مواليد سور باهر بمدينة القدس، ويعمل حالياً مديراً في ديوان الرئاسة الفلسطينية بمدينة غزة.

(٤) **مقابلة مع الأستاذ سهيل الشنطي**، في غزة بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٠، علماً بأن الأستاذ سهيل الشنطي كان من الفاعلين ضمن حركة القوميين العرب في ستينات القرن العشرين، كما كان محاضراً جامعياً بقسم التاريخ بجامعة الأزهر – غزة.

(٥) **مقابلة مع الأستاذ عبد الله الحوراني**، في غزة بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢٢، والأستاذ الحوراني يشغل حالياً منصب عضو في المجلس الوطني والمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ويشغل الآن مدير المركز القومي للدراسات والتوثيق، وشغل سابقاً منصب عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حتى عام ١٩٩٣م، احتجاجاً على توقيع اتفاقية أوسلو.

(٦) **مقابلة مع الأستاذ غازي الصوراني**، في غزة بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٧، والأستاذ الصوراني قيادي بارز في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وله عدة أبحاث في قضايا العولمة والديمقراطية والمجتمع المدني والدراسات الفلسطينية.

(٧) **مقابلة مع الأستاذ فؤاد سعيد بنات**، في غزة، بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٣. والأستاذ فؤاد بنات هو أحد المؤسسين ومسئول القيادة العليا المؤقتة لجبهة التحرير الفلسطينية (ج.ت.ف)؛ كتنظيم سري، والذي انطلق من عام ١٩٦١، وهو أحد خمسة مناضلين وضعوا الميثاق الوطني الفلسطيني الذي أُقر في العام ١٩٦٤، في مؤتمر القدس، ثمَّ عمل مدرساً في مدرسة الصناعة في غزة، وهو من المناضلين القلائل الذين ظلوا ثابتين على مواقفهم ومبادئهم الثورية، ولم ينضووا تحت عباءة الذين سايروا الحلول السلمية واللهث وراء السراب المزعوم بإمكانية الحل السلمي للقضية الفلسطينية.

## ثالثاً – الرسائل العلمية:

(١) السنوار، زكريا (الدكتور): **العمل الفدائي في قطاع غزة من ١٩٦٧-١٩٧٣م**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية – غزة ٢٠٠٣.

(٢) الشرقاوي، فواز حامد حسين: **حركة التحرير الفلسطيني (فتح) ١٩٦٥-١٩٧١م**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٧٤م.

(٣) العثامنة، زكريا محمد (الدكتور): **قطاع غزة من ١٩٦٧-١٩٧٤م**. رسالة دكتوراه غير منشورة بمعهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات التاريخية بجامعة

الدول العربية، القاهرة، عام ٢٠٠٥.

(٤) موسى، سميح عبد الحافظ عبد المعطي: **الكيان الفلسطيني من ١٩٦٤ - ١٩٧٣م**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٨٤.

**رابعاً – المراجع العربية:**

(١) أبراش، إبراهيم (الدكتور): **البعد القومي للقضية الفلسطينية**. مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة ١٩٨٧.

(٢) إبراهيم، إبراهيم بكر: **في ندوة مؤسسة شومان .. أحمد الشقيري كما عرفته**. في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج١، ١٩٨٠-٢٠٠٠، الطبعة الاليكترونية الأولى، ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).

(٣) الأزعر، محمد خالد (الدكتور): **حكومة عموم فلسطين**، دار الشروق، القاهرة ١٩٩١.

(٤) الاقتصاد العربي: **كانت فلسطين جُرحاً في قلبه .. والوحدة أمنيته الكبرى**. في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج١، ١٩٨٠-٢٠٠٠، الطبعة الاليكترونية الأولى، ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).

(٥) أبو بكر، توفيق: **قادة فلسطينيون في حوار استراتيجي**. مطابع القبس التجارية، الكويت ١٩٨٧.

(٦) توما، إميل (الدكتور): **منظمة التحرير الفلسطينية**. دار الاتحاد للطباعة والنشر، حيفا ١٩٨٦.

(٧) جبر، مروة: **جامعة الدول العربية وقضية فلسطين ١٩٤٥-١٩٦٥م**. مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا ١٩٨٩.

(٨) حجازي، عرفات: **إنصافاً لمؤسس منظمة التحرير الفلسطينية**. في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج١، ١٩٨٠-٢٠٠٠، الطبعة الاليكترونية الأولى، ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).

(٩) أبو حسنة، نافذ: **تطور الوعي الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية**، في محسن محمد صالح (تحرير): منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط١، بيروت ٢٠٠٧م (١٤٢٨هـ).

(١٠) الحوت، شفيق: **عشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية. أحاديث الذكريات (١٩٦٤-١٩٨٤)**. ط١، دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٦.

(١١) الحوت، شفيق: **تجربة منظمة التحرير الفلسطينية (رؤية عامة)**. في محسن محمد صالح (الدكتور) (تحرير): منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط١، بيروت ٢٠٠٧م (١٤٢٨هـ).

(١٢) حوراني، فيصل: **الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤. دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية**. ط١، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٨٠.

(١٣) خلف، صلاح: **فلسطيني بلا هوية**. لقاءات مع الكاتب الفرنسي إريك رولو، ترجمة: نصير مروة، د.ن، د. ت.

(١٤) راشد، حميد (إعداد): **مقررات المجلس الوطني الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤**. مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٧٥.

(١٥) زريق، قسطنطين: **القضية العربية**. منشورات الندوة اللبنانية، بيروت ١٩٥٣.

(١٦) زعيتر، أكرم: **القضية الفلسطينية**. دار المعارف، القاهرة ١٩٥٥.

(١٧) سخنيني، عصام: **فلسطين الدولة (جذور المسألة الفلسطينية في التاريخ الفلسطيني)**. ط١، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا ١٩٨٥.

(١٨) شبيب، سميح (الدكتور): **حكومة عموم فلسطين: مقدمات ونتائج**. مؤسسة البيادر الصحفية، القدس، د.ت.

(١٩) الشريف، ماهر: **البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨-١٩٩٣**. ط١، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا ١٩٩٥.

(٢٠) الشعيبي، عيسى: **الكيانية الفلسطينية؛ الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي ١٩٤٧-١٩٧٧م**. ط١، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٧٩.

(٢١) الشقيري، أحمد: **من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء العرب**. الطبعة الإلكترونية الأولى، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).

(٢٢) الشقيري، أحمد: **على طريق الهزيمة، مع الملوك والرؤساء**. الطبعة الإلكترونية الأولى، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).

(٢٣) الشقيري، أحمد: **الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء من بيت عبد الناصر إلى غرفة العمليات**. ج٢، الطبعة الإلكترونية الأولى، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).

(٢٤) الشقيري، أحمد: **مذكرات أحمد الشقيري: أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية**. دار العودة، بيروت ١٩٧٣.

(٢٥) الشقيري، جميل: **الكيان الفلسطيني**. إصدار منظمة التحرير الفلسطينية، بدون بيانات نشر.

(٢٦) صادق، عدلي: **الشقيري في الذكرى العشرين لرحيله. حنين إلى الأمنية القصوى**. في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج١، ١٩٨٠-٢٠٠٠، الطبعة الاليكترونية الأولى، ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).

(٢٧) صايغ، أنيس (الدكتور): **فلسطين والقومية العربية**. سلسلة أبحاث فلسطين، إصدار: مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٦٦.

(٢٨) صايغ، أنيس (الدكتور): **في ذكرى أحمد الشقيري**. في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج١، ١٩٨٠-٢٠٠٠، الطبعة الاليكترونية الأولى، ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).

(٢٩) صايغ، أنيس (الدكتور): **الهاشميون وقضية فلسطين**. المكتبة العصرية وجريدة المحرر، بيروت ١٩٦٦.

(٣٠) الصايغ، يزيد (الدكتور): **بدايات العمل المسلح في الضفة والقطاع ١٩٦٧م**. ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٩٢م.

(٣١) الصايغ، يزيد (الدكتور): **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، يناير ٢٠٠٢.

(٣٢) العارف، عارف: **نكبة فلسطين والفردوس المفقود**. ج١، دار الهدى، كفر قرع، ب.ت.

(٣٣) عبد الرحمن، أسعد (الدكتور): **لاءات الشقيري .. في مواجهة لاءات باراك**. في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج١، ١٩٨٠-٢٠٠٠، الطبعة الاليكترونية الأولى، ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).

(٣٤) عبد الرحمن، أسعد (الدكتور): **منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها – تأسيسها – مساراتها**. مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية، نيقوسيا ١٩٨٧.

(٣٥) عبد الرحمن، عواطف (الدكتورة): **مصر وفلسطين**. ط٢، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٦، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يونيه ١٩٨٥.

(٣٦) العقاد، صلاح (الدكتور): **المشرق العربي المعاصر**. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٨.

(٣٧) أبو عمرو، زياد (الدكتور): **أصول الحركات السياسية في قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٧م**. دار الأسوار، عكا ١٩٨٧.

(٣٨) **فلسطين من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر**. الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ب.ت.

(٣٩) قاسمية، خيرية (الدكتور): **أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً ورائداً عربياً**. نشر لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري، الكويت ١٩٨٧.

(٤٠) أبو لبدة، سبع (الدكتور): **أحمد الشقيري ... الرجل الذي حارب إسرائيل حياً وميتاً**، في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج١، ١٩٨٠-٢٠٠٠، الطبعة الاليكترونية الأولى، ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).

(٤١) كريشان، محمد: **منظمة التحرير الفلسطينية: التاريخ والهياكل – الفصائل والأيديولوجية**. ط١، دار البراق، تونس ١٩٨٦.

(٤٢) كمال، حنان: **ملابسات استقالة الشقيري**. في: عبد القادر ياسين (محرر): أربعون عاماً من حياة منظمة التحرير الفلسطينية، ط١، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، حزيران (يونيه) ٢٠٠٦.

(٤٣) مجموعة من المؤلفين: **الفلسطينيون في الوطن العربي: دراسات في أوضاعهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية**. ط١، إصدار معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة ١٩٧٨.

(٤٤) مخادمة، ذياب (الدكتور): **منظمة التحرير الفلسطينية**. في جواد الحمد (الدكتور) (محرر): المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط١، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمَّان ١٩٩٧.

(٤٥) المسحال، سعيد خليل: **ضياع أمة**. ط١، الرافد للنشر والتوزيع، لندن ١٩٩٤.

(٤٦) منسي، محمود صالح (الدكتور): **الشرق العربي المعاصر**. القسم الأول (الهلال الخصيب). القاهرة ١٩٩٠.

(٤٧) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: **فلسطين تاريخها وقضيتها**. المكتبة الجامعية، نابلس، د.ت.

(٤٨) أبو نضال، نزيه، والنشاش، عبد الهادي: **البرنامج الفلسطيني بين نهجي التحرير والتسوية**. دار الحقائق، نيقوسيا ١٩٨٤.

(٤٩) نوفل، ممدوح: **البحث عن الدولة**. ط١، إصدار مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله ٢٠٠٠.

(٥٠) هيكل، محمد حسنين: **أحاديث في العاصفة**. دار الشروق، القاهرة ١٩٨٧.

(٥١) وزارة الدفاع الوطني – الجيش اللبناني: **القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني**. ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٧٣.

## خامساً – المراجع المترجمة:

(١) براند، لوري: **الفلسطينيون في العالم العربي. بناء المؤسسات والبحث عن الدولة**. ط١،

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٩١.

(٢) سميث، باميلا آن: **فلسطين والفلسطينيون** (١٨٧٦-١٩٨٣). ترجمة: إلهام بشارة الخوري، ط١، دار الحصاد، دمشق ١٩٩١.

(٣) كوبان، هيلينا: **المنظمة تحت المجهر**. ترجمة: سليمان الفرزلي، منشورات هاي لايت وجامعة كمبردج، لندن ١٩٨٤.

**سادساً – الدوريات والندوات:**

(١) الأزعر، محمد خالد (الدكتور): "**التعددية السياسية: نحو رؤية نقدية للبعد الديمقراطي**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٠، بيروت ،خريف ١٩٩٤.

(٢) الأزعر، محمد خالد (الدكتور): "**تطور حركة التحرر الوطني بعد أحمد الشقيري**". في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيله. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري ومعهد البحوث والدراسات العربية. ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٥.

(٣) الأزعر، محمد خالد (الدكتور): "**منظمة التحرير الفلسطينية: التجربة والآفاق المستقبلية**"، بحث ضمن الندوة الفكرية السياسية "خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين"، منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، ط١، غزة ٢٠٠٠.

(٤) الأسطل، عواد طاهر: "**الوضع القانوني لقطاع غزة تحت الإدارة المصرية**". مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٦٨-١٦٩، آذار – نيسان (مارس – أبريل) ١٩٨٧.

(٥) حسين، عدنان: "**منظمة التحرير الفلسطينية في يوبيلها الفضي: المرحلة الأولى للتنظيم المستقل (١٩٥٩ – ١٩٦٧)**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٩٥، تموز (يوليه) ١٩٨٩.

(٦) حميد، راشد: "**منظمة التحرير الفلسطينية في عشر سنوات**". مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٤١-٤٢، كانون ثانٍ - شباط (يناير – فبراير) ١٩٧٥.

(٧) الحوراني، عبد الله: "**فلسطين قضية قومية وليست وطنية فقط**". محاضرة غير منشورة ألقاها الباحث في المنامة بمملكة البحرين، بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٧م، لدى الباحثين نسخة منها.

(٨) حوراني، فيصل: "**نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطوراتها حتى نهاية القرن العشرين**"، بحث ضمن الندوة الفكرية السياسية "خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين"، منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، ط١، غزة ٢٠٠٠م.

(٩) حوراني، فيصل: "**الميثاق الوطني: موقعه في سياق تطور الفكر الفلسطيني**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٩٧، كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٩.

(١٠) الحوت، بيان نويهض(الدكتورة): "**شخصية أحمد الشقيري**". في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيله. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري ومعهد البحوث والدراسات العربية. ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٥.

(١١) الحوت، شفيق: "**دور أحمد الشقيري الفكري والسياسي في النضال الوطني الفلسطيني**". في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيله. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري ومعهد البحوث والدراسات العربية. ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٥.

(١٢) سخنيني، عصام: "**تمثيل الشعب الفلسطيني**". مجلة شؤون فلسطينية، عدد ١٥، ١٩ تشرين ثانٍ (نوفمبر) ١٩٧٢.

(١٣) سخنيني، عصام: "**الكيان الفلسطيني**". مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٤١-٤٢، كانون ثانٍ - شباط (يناير – فبراير) ١٩٧٥.

(١٤) شاهين، أحمد: "**منظمة التحرير الفلسطينية من الوصاية إلى الاستقلال ١٩٦٤ – ١٩٧٤**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد١٤٢- ١٤٣، كانون ثانٍ – شباط (يناير – فبراير) ١٩٨٥.

(١٥) الشعيبي، عيسى: "**عشر سنوات من الصراع بين الحكم الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية**". مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٤١-٤٢، كانون ثانٍ - شباط (يناير – فبراير) ١٩٧٥.

(١٦) شكر، عبد الغفار: "**عبد الناصر وقضية فلسطين**"، مجلة اليقظة العربية، العدد ٢، القاهرة، أبريل ١٩٨٥.

(١٧) عبد الرحمن، أسعد (الدكتور): "**الديمقراطية في مسيرة الكفاح الفلسطيني**"، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩١، بيروت، كانون ثانٍ (يناير) ١٩٩٥.

(١٨) فرسخ، عوني: "**إسهامات أحمد الشقيري في الفكر العربي الوحدوي وإسهاماته السياسية والعملية في حركة التحرر العربية**". في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيله. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة

العربية بالتعاون مع لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري ومعهد البحوث والدراسات العربية. ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٥.

(١٩) ياسين، عبد القادر: "**منظمة التحرير الفلسطينية بعد أربعة عقود. ظروف النشأة (١٩٤٨-١٩٦٤)**". مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٦، القاهرة، أبريل ٢٠٠٤.

## سابعاً – الموسوعات:

(١) الحسن، خالد: **فكر حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)**. الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد الثالث، دراسة الحضارة، ط١، بيروت ١٩٩٠.

(٢) عبد الرحمن، أسعد (الدكتور): **النضال الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية**. الموسوعة الفلسطينية، القسم٢، ج٥، ط١، بيروت ١٩٩٠.

(٣) قاسمية، خيرية (الدكتور): **الحركة الوطنية الفلسطينية في ثلثي القرن الحالي من ١٩٠٠ - ١٩٦٤**. الموسوعة الفلسطينية، القسم ٢، ج٥، ط١، بيروت ١٩٩٠.

(٤) هيئة الموسوعة الفلسطينية: **الموسوعة الفلسطينية**. ٤ مجلدات، مج٤، ط١، دمشق ١٩٨٤.

## ثامناً – المراجع الأجنبية:

(1) Khalidi (Walid): Palestine Reborn, I.B. Tauris and Co., London 1992.
(2) Mousa (Suleiman): CAMEOS, Jordan & Arab Nationalism, Ministry of Culture, Amman 1997,
(3) Roy (Sara): The Gaza Strip: The Political Economy of De-Development Institute for Palestine Studies, Washington, DC, 1995.
(4) Serrieh (Haysam): The voice of the Truth: "The Palestine liberation Organization and the International Communication system, Tanjng, Belgrade 1989.
(5) Smith (Charles D.): Palestine and the Arab-Israeli Conflict, Second Edition, St. Martin's Press, New York 1992.
(6) Tessler (A. Mark): A History of the Israeli – Palestinian Conflict, Bloomington, Indiana University Press, 1995.

## تاسعاً – مواقع إلكترونية:

(١) حجازي، يوسف: "**الإعلان عن إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية**". مقال في موقع وطن، www.watan.com

(٢) خلف، سميح: "**حركة فتح ليست هي أول من فجَّر الثورة**". مقال في موقع الحوار نت الإعلامية، www.alhiwar.net

(٣) أبو لبدة، حسن: "**جيش التحرير الفلسطيني ... نبذة تاريخية**". مقال في موقع مؤسسة فلسطين للثقافة، http://www.thaqafa.org

(٤) **قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري**، الذي أنهى أعماله، في١٩٥٢/٩/٢٣،
http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=544&level_id=237&page_no=6

(٥) **قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري**، الدورة العادية الحادية والثلاثون، الذي أنهى أعماله بالقاهرة، في ١٩٥٩/٨/٤،
http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=593&level_id=237.

(٦) **موقع جامعة الدول العربية**،
http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=185&level_id=60.